50

١

الضوء كتاب مملو سرورا
اري فيه اهل الفضل نورا

شرح مصباح

قيمت ١٧

قال النبي صلى الله عليه وسلم
من تقدم على العالم بغير علم فكانما جلس على المصحف
صدق رسول الله وصدق حبيب الله

صاحب هذا الكتاب حافظ توفيق

صاحب هذا الكتاب حافظ توفيق

ضرب زيد اصله ضرب عمرو زيدا البدا

٣٠

١٠

كتاب

[illegible]

كتاب تمام ... ١٠٥٦

والانفس ... الضوء

١٠

الضوء كتاب مملوء سرورا
اري فيه اهل الفضل نورا

قال النبي صلى الله عليه وسلم
من تقدم على العالم بغير علم فكانما جلس على المصحف
صدق رسول الله وصدق حبيب الله

صاحب هذا الكتاب حافظ توفيق

صاحب هذا الكتاب حافظ توفيق

الضوء كتاب مملو سرورا
اري فيه اهل الفضل نورا

شرح مصباح

قال النبي صلى الله عليه وسلم
من تقدم على العالم بغير علم فكانما جلس على المصحف
صدق رسول الله وصدق حبيب الله

صاحب هذا الكتاب حافظ توفيق

صاحب هذا الكتاب حافظ توفيق

ضرب زيد اصله ضرب عمرو زيدا البدء

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفاء لازمة لها
قال سيبويه اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق
وانما حذفت الفاء الى الخبر كراهة ان يوالي بين حرفي الشرط
والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها الا
الاسم ويستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم
لتفصيل ما اجمل على طريق الاستئناف كما تقول جاءني اخوتك
اما زيد فاكرمته واما خالد فقد اعرضت عنه واما بشر فاهنته
والثاني ان يستعملها المتكلم في كلام مستأنف من غير ان يتقدمها
كلام ومنه ما ياتي في اوائل الكتب وبعد من الظروف الزمانية
وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية

وههنا لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرف
والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها لنيابتها عن
الفعل تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت
على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ولا الحمد على معنى اردت
ان احمد بعد الفراغ من حمد الله لان ان لا تعمل ما بعدها فيما
قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في اما اليوم فاني خارج
ان يعمل فيه خارج وجعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا
كانوا ممن يمنعون تقديم معمول الفاء عليها فهم لتقديم معمول معمولها
عليها امنع واما اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار
ان شئت اعملت اما وان شئت اعملت خارجا لعدم المانع واذا
قلت اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيد الا ضارب لان اما
لا تعمل في المفعول به واذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة
ممنوعة عند جميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد
بضارب وجعل اما خاصة تصحح التقديم لما يمنع تقديمه وقد نقل بعض المتأخرين
عن سيبويه هكذا ونقل قول ابي الدرداء رضي الله عنه اما بادي بدء

فاني احمد الا مما يعتقد بذلك المرغب فان انتصاب بادئ على الحال
من الضمير المستكن في احمد والعائد فيه بعد فعل مع وقوعه في حيز
الى فيما تقدم وها ولا يمكن ان يجعل العامل في الحال الا انه لا يعمل الا
في الظروف وفاقا والاعمال المنطق مانع اخذ بعد وقوعه في صلة ان
وبينه ثانيا في جزئها لا يتقدمها **قوله** جعل النحو في الكلام
كالملح في الطعام وجه التشبيه بين الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح
باستعمالهما والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل في الطعام صلح
والا فسد وكذا النحو ان استعمل في الكلام نحو ضرب زيد عمرا
برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعا به في تفهم
المراد فاذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن
الانتفاع به ومحله مجرور على انه بدل من اسم الله ولا يجوز ان يكون
وصفا له لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف
والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل والمبدل منه
ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب بعد

قوله

قوله من الا الوهم العليم بانه بدل من الله دون صفة لكونه نكرة
في تقدير الانفصال لان الاضافة اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون
غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال
اما اذا قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان
مستمر نحو زيد مالك العبد كانت الاضافة حقيقة والمعنى
ههنا على المضي لان جعل النحو في الكلام كالملح في الطعام شيء
قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين حيث وقع
مالك صفة لله لانا نقول هذا الاستفهام فيما نحن بصدده
لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في معنى الحال او الاستقبال لم يحمل على الفعل ما اي كونه اسم الفاعل ههنا بمعنى الماضي
وقد يعمل فيكون بمعنى الحال والاستقبال فيكون اضافته في حكم الانفصال
وانما قلنا انه قد يعمل لان جعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من
افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار على احد المفعولين
وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف وحده في قوله كالملح ان جعلناه
اسما او الجار والمجرور مع المتعلق به المحذوف ان جعلناه حرف جر
بمنزلة نحو بالكلام واذا عمل في الثاني عمل في الاول لان يلزم الاقتصار

معاً صح

على احدهما فهو ممتنع فوجب ان يكون عاملاً في الاول وان
يكون الاضافة غير محضة وبهذا اشار قوله في وجاعل الليل سكنا
فان قلت اجعل جاعل من باب الجعل بمعنى الخلق مثل قوله تعالى
وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف منصوب المحل على الحال
في النحو دون المفعول الثاني فيتأتى لك جعل اضافة محضة
قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا ولكن الترامه يكاد يعد تعسفا
من جهة المعنى ولانتصاب جاعل على الحال او على المدح جواز تعلقه
على انه خبر مبتدأ محذوف وجه **قوله** مؤيدي الاسلام مجرور على
الوصفية لاصحابه واسم الفاعل هنا قد تعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي
قوله لازال كاسمه مسعوداً هذه الجملة مع ما فيها جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبر لازال
ومسعوداً بدلا منه اي لازال كائنا كاسمه او خبر اسمه لازال مسعوداً
قوله عن استظهار اي حفظ وقراءة عن ظهر القلب وعن بمعنى ظرف بمعنى
حين وهي مضافة الى الجملة التي بعدها والعامل فيها اردت اي
اردت تلميظ وقت استظهاره والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه

مرفوعة

مرفوعة المحل على الخبرية لان اي فان الولد الاعز مراد مني تلميظه
او مريدا تلميظه واضافة المختصر الى الاقنع لشبه ان يكون من قبيل
اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر المخصوص بهذا الاسم كما قولهم من ذات
مرة اي مدة مختصة بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل في تحفظ جاز
ان يعود الى الولد فيكون من باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول
متروك اي تحفظه اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل
اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك **قوله** واحاط
بفرداته حفظاً انتصاب حفظاً على انه تمييز اي احاط حفظه بمفرداته
وكذا انتصاب معنى ولفظا اي اتقن معناه ولفظه وهذا كقوله تعالى
وفجرنا الارض عيوناً وما اسم موصول والجملة الظرفية اعني فيه صلته
لسده مسد حصل او كان ومن النحو بيان لما اعني من النحو
ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير
المستكن في فيه والعامل فيه اتقن او الظرف المستقر اعني فيه كما ان المعنى
اتقن الذي حصل فيه وهو من النحو وانه اعني من النحو وان كان
حالا الا انه يغني غناء التمييز في رفع الابهام لان من فيه للبيان

فان قلت اي فرق بينه في رفع الابهام ههنا وبين التمييز بوجه
اعني معنى ولفظا قلت الابهام الرافع اياه في ههنا الابهام الكائن
في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه التمييز هو الابهام الكائن
في مضمون الجملة اعني وقوع الاتفاق على مفعوله لان اتفاق الشئ
قد يكون باتفاق لفظه وقد يكون باتفاق معناه وقد يكون باتفاقهما
جميعا الى غير ذلك من المحامل فاذا قيل لفظا ومعنى ارتفع الابهام
وتبين المراد قوله ان المتلمظ اي الذائق والطاعم والتلمظ هو
تتبع اللسان بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من
روادفه وتوابعه وقوله والجلمد فيه الجر في الاصل واحد الاحجار
ويقال للرجل العالم بتجربة الكلام جذر بالفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره
الجوهري في الصحاح حيث يعلق بطبعه من لفظة الحلو في لفظ ظرف
مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول
اعني ما ينبغي ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير المتصل بمن لان شيئا
مما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وقوله قد جربت الكثير تعاورا
التعاور التداول يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اي تداولوه

فيما بينهم وانتصابه على التمييز قوله كراهة ما فيهما من الاشياء المعادة
انتصاب كراهة على انها مفعول له وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر
الفاعل متروك اي كراهتي ما فيهما قوله ونفيت عن كل منهما ما تكرر
اي عن كل واحد منهما والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا
آتيناه حكما وعلما وما في ما تكرر مصدرية والمستكن فيه ضمير كل اي نفيت
عن كل تكرره ولا يحسن ان يكون موصولة لفساد المعنى لان المنفي
هو التكرر دون المكرر قوله استثقالا للمعاد انتصاب استثقالا
واستقلالا على انهما مفعول له ولا انتصابهما على الحال بمعنى مستثقلا
ومستقلا ايضا وجه واراد بالمعاد المكرر وهو بمعنى المصدر دون
المفعول كمثل ما تقدم والمعاد اسم مفعول والمراد به الشئ المقدم
وذكره واللام فيه للعهد او لكل من يستفيد منه واللام للجنس قوله
غير محتذ انتصاب غير على انه حال من ضمير المتكلم المتصل بالتصنيف
وجاز محتذ بالدال والذال والدال المعجم فيه منقلب عن تاء الافتعال
وغيره ادكر واذكر وقد حكي البيان نحو اذكر قوله الا ما ندر اي
محل الموصول ههنا اما منصوب على الاستثناء او على البدل من ذكر شئ

أي لم أطول ذكر ما ندر بحذف المضاف إليه وأما مجرور على البدلية
من شيء أو من مسائلها ولا يجوز أن يكون بدلاً من الضمير المتصل
بالمسائل لفساد المعنى وكذا الحال في قوله إلا ما كان بالزيادة
فإنه منصوب إما على الاستثناء أو على البدلية من شيء **قوله**
ويستفيد أي يغتنم والمغانم بمعنى الغنائم وإضافته إلى الأثمار
في باب خاتم فضة أي مغانم من أثماره لأن المغانم هي الأثمار
أي الثمرات الحاصلة منه **قوله** وكثّر أبوابه وجعله مشتملاً عليها
مستعار من كثر الطائر جناحه أو أضمها إليه للوقوع وانقبض **الباب**
الأول في الاصطلاحات النحوية كل لفظة دلت على معنى مفرد
بالوضع فهي كلمة لفظة محل جرها غير واقعة موقعها لما فيها من الغرض
لا حالة الإفراد ولكن موقع التنوين والتعريف إنما يكون
للحقيقة لا للإفراد ثم التعريف مشتمل على قيود أحدها كونها ملفوظًا
بها وقد احترز بها عن الدوال الأربع المشاركة للكلمة في الدلالة
على المعنى التي هي الإشارة والعقد والنصب والخط وقد اعترض
بأن المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به وأجيب

تقديره ولم أطول ذكر شيء إلا أطول ذكر ما ندر تقديره لم أطول ذكر شيء من مسائلها إلا أطول ذكر شيء من مسائلها التي ندرت فقط

بأن اللفظة

بأن اللفظة ثناء وإنما كان ملفوظًا به حقيقة وقد يكون ملفوظًا
به حكمًا والمنوي في زيد ضرب كلمة وإن لم يكن ملفوظًا به حقيقة
فهو ملفوظ به حكمًا بدليل إسناد الفعل إليه وصحة تأكيده والعطف
عليه وغير ذلك من الأحكام اللفظية الثاني كونها دالة على معنى
وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة في كونها لفظًا وذلك
نحو ديز وجسق مثلاً وغير ذلك من الألفاظ التي لا معنى لها
ثم إن كل واحد من القيدين أعني اللفظة والدلالة ينبغي أن يكون
كل واحد منهما جنسًا للكلمة بالنسبة إلى ما يشاركها فيه وفصلاً لها
أيضًا بالنسبة إلى الذي لا يشاركها فيه القيد الثالث كون ذلك
المعنى الدالة هي عليه مفردًا وقد احترز به عن مثل الرجل فإنه يدل
على معنيين أحدهما التعريف وثانيهما المذكور مع الأداة فهو
كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره جار الله العلامة في حواشيه فإن
قلت الشيخ صرح أمثال هذا بالإفراد والمؤذن به القاف في اللفظة
قلنا إن مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به ومجاورة
العامل إياه إليه قد تنزل منزلة لفظة واحدة بحث يتخطى الإعلال

أي اللفظ والدال

أي جنس

والتعريف لأن اللام كلمة تفيد التعريف ورجل تفيد الذات من غير تعيين للمعنى المجموع كلمة بل كلمتين

اللفظ الواحدة عليها فلا يخرج امثال ذلك بقوله لفظة فلا بد
من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم سيضرب وضربت
وضربا ونحوها مما يجري فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت
أليس التعرض لذكر المفرد يغني عن الافراد في اللفظة اذ المعنى المفرد
لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا انه قد عرفت ان ما يدل على
معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد وقيل لا يعد كلمة بل كلمتان بدليل
انهم اعربوا اعراب الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه في قولك
جاءني عبد الله بابا وابنه والكلمة الواحدة لا تكون معربة باعرابين
ولا نسلم انه اذا كان علما كان معناه متحدا فان افراد المعنى
مع تعدد اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا
عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد في التاء والموصوفة بالافراد في لفظة
احترازا عن مثل عبد الله وقرء معه فان قال انه منقوض بلا فانه
اسم ولا من فعلا الا ونحو ينطوي على معنيين احدهما المستفاد
منه بطريق المطابقة والاخر في التوقف والتكبير الطاري عليه
وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير وارد لان مدلول

اللفظة

اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة والاعتقاد فيه بالتعدد
لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة و
الخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع وليس كلامنا فيه فان قلت
اليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير القائم في معنى افراد التنكير
في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال على معنى علم ان ذلك
المعنى لا يكون الا واحدا قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون
مفردا الى لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا
انقسم جزء اللفظ على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد
الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه وعن مثله
لا اشتباه وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون الدلالة
بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم مشوم
مثلا للمشئوم وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز
عن مثل اخ فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اخ اخ فانه
يدل على السعال بالطبع ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات
والتقابل ان يقول على الاول اي الحرف لا يخ اما ان لا يكون له

دلالة على معنى او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت
على معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع لا سبيل
الى الثاني لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين
الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب عنه ان
المحرف ليس له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى لبسبب
تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع الفهم بل بطريق
استعمال الخفاء ولما كان الفهم حاصلا كانت الدلالة حاصلة وان
كان اللفظ خطأ فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى
وان ذكر الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف
وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه وقع خبر المبتدأ متضمن لمعنى
الشرط والمبتدأ اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره
وذلك اما ان يكون اسما موصولا بصلة فعلا او ظرفا كقوله تعالى
الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند
ربهم وقولك ما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو
كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة دلت من قبيل

الثاني

الثاني فان قوله كل لفظ نكرة وصفت بقوله دلت على معنى وتأنيث
الضمير المستكن في دلت وان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا لمعناه
لانه ابدا يأخذ حكم المضاف اليه فدخل الفاء في الخبر ايذانا بان استحقاق
اللفظ لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع
كما ان استحقاق الرجل للدرهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم
يأت لما استحق قطعا ولو ترك الفاء لما افاد الكلام هذا المعنى
لما في الفاء من معنى التسبب قوله وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع
كثرة تتناول ما فوق العشرة والكلمات جمع قلة تتناول العشرة فما
دونها الى الثلاثة. قوله وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وجه
الانحصار ان تقول كل كلمة اما ان تكون دالة على اقتران الحدث باحد
الازمنة الثلثة او لم تكن والاول هو الفعل والثاني اما ان تكون
بحيث يكون له اعراب بوجه ما او لم تكن والاول هو الاسم والثاني
هو الحرف وقد قالوا الكلمة اما ان يكون مستقلة بنفسها او لم تكن
والثاني هو الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن
والاول هو الفعل والثاني هو الاسم ثم قدم المستقل بانه الذي يتم الكلام به

وعلى هذا يلزمهم ان يعدوا الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان

الجواب لا يتم بها **قوله** الاسم ما جاز ان يحدث عنه عرف الاسم بقوله

جاز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه

كالاسماء اللازمة للظرفية اردفه بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه

ليكون ذلك شاملا للاسماء اللازمة للظرفية مثل متى وحيث

فانهما وان لم يصح الحديث عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه

فانك اذا قلت اتيك متى طلع الشمس كان في معنى اتيك وقت

طلوع الشمس وكذا اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس

في مكان جلوس زيد فالوقت والمكان مما يحدث عنهما نحو طاب

الوقت واتسع المكان فغي ايراده اذ واذا في هذا القبيل نظر لانهما

لا يلزمان الظرفية نص على ذلك سيبويه في الكتاب فاجاز اذا يقوم

زيد اذ يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع

اذا هنا مبتدأ وخبرا وانشد غيره وبعد غد يا لهف نفسي من غد

اذا راح اصحابي ولست براح . وقالوا اذا هنا مجرور المحل على

البدلية من غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل لوقوعه

مفعولا به

فالبعض الظرف والبعض

الفعل

11

الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص وهو اذ كر مضمرا او مظهرا نحو

واذ قال ربك واذكروا اذ انتم وغير ذلك وقد اعترض بعضهم على هذا

باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى الكف فانك

لا تحدث عنه ولا عن معناه الدال هو عليه فان صه يدل على

اسكت ولن يتأتى الاخبار عن اسكت كما لا يتأتى عن صه

وعلى هذا سائر اسماء الافعال والجواب عنه انهم وان قالوا ان هذه

الاسماء موضوعة مواضع الافعال الا ان ذلك تجوز منهم فان

هذه الاسماء موضوعة مواضع مصادرها سادة مسدها فاذا

قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك

ثم اقيم صه مقامه فلما كان هو سادا مسد الفعل عبر النحويون

بانه اسم الفعل قصرا للمسافة والا فهو اسماء المصادر في الحقيقة

وهذا الذي يحقق اسميته وقد ما كان يختلج هذا المعنى في صدري

حتى ظفرت بنص من قول ابي اسحاق الزجاج فانه ذكر في امالي

انه حرف موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع موضع

السكوت والسكوت مما يحدث عنه في قولك السكوت حسن

قال النحويون

منصوب على الظرفية او زمانا قديما

فاذا الافرق بينه وبين مبني في ان كل واحد منهما في معنى ما حرث
عنه واعلم ان توقيف الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف
ولم يعرض عن فساده فان صحة الحديث عنه ليست من الفصول المقومة
للاسم ولا من لوازمه حتى لا يلزم من انتفائهما انتفاء الاسمية فان
قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه في معنى ما حدث عنه من لوازمه
لامتناع تحققه بدون احدهما قلت التعريف باحد الشيئين ايضا غير مناسب
لما فيه من النكارة المنافية للتعريف وايضا ان يجوز الحكم على الجاد الازمة
للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان مطلقا كما يستشف الضعف من
وراء الاغراض فان الاسماء الازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان
مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان اذا تقيدا
بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه وكونه
محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا فظهر انها ليست
في معنى ما حدث عنه فان قلت اذا كانت في معنى الوقت والمكان
المقيدين بالقيد المذكور فقد اشتملت معناها على معنى الوقت والمكان
فيصح ان يقال انها في معناهما قلنا فعلى هذا يلزم ان تكون عامة الافعال

قوله
اسماء لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر مما حدث عنه كزيد
والعلم والجهل ابدا وهذه الامثلة الثلاث منه باب الاسم ينقسم على عين
وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته
سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل قوله
ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام انما اختص دخولهما
بالاسم لانهما يفيدان التعريف على مسمى والتعريف ممتنع الا في الاسم
لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها التوقيف واما
قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة
اليتقصع فمما لا يعتد به لقلته وندوره والذي يحمله على ادخالها
على يتقصع وهو فعل مضارع ايرادها في الصفات بمعنى الذي نحو
الضارب غلامه زيد فاستعملها على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما
اختص دخول حرف الجر بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام
لتجر الافعال التي لا تتعدى بانفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد
واخرت منه ونحو ذلك فامتنع دخولها الا على الاسم بعد مجيء
فعل لفظا او تقديرا وانما علق الجر لانها لما لم يتصور دخولها

واعلم ان قال صاحب المصباح دخول حرف الجر
وابن الحاجب دخول الجر فان صاحب
المصباح جعل حرف الجر اصلا في العمل
كما ذهب اليه جمهور النحويين وابن الحاجب
جعل المضاف عاملا في المضاف اليه
وذا لا

لو كان داخلا على الفعل لزم ايصال الشيء
الى نفسه وبعد غير جائز

اخرت الماء من زيد وارا
الى المفعول الثاني في الاتريه الكرام اذا
قلت اخرت الماء بدا لم يستقم الكلام

الا على الاسم علمت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهي الجر لا يقال
ان الجر قد يدخل الفعل لوقوعه مضافا اليه لاسماء الزمان نحو يوم يقوم زيد
فيقوم فعل في محل الجر وان اردت صورة الجر فهو ايضا قد يدخله نحو قوله
تعالى لم يكن الذين كفروا لانا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلث
ان يظهر صورة وتقديرا نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا ولا
يظهر صورة الحركة لامتناع ورود الاعراب عنه نحو مررت بالقاضي وان
يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي كان في محل لو كان فيه غيره من المعرب
لظهر تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته واذا تقرر هذا فنقول الجر
المستفاد من العامل ممتنع في الفعل على الوجهين الاولين دون
الثالث والعبرة في الاعراب بالاولين دون الثالث الا ترى انهم
حكموا على مثل من وما والذي وغيرها بانه مبني مع كونه اما مرفوع المحل
او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية فلذلك في الفعل
لم يعتدوا بالحركة المحلية **قوله** والتنوين انما اختص لحاق التنوين
بالاسم لانه انما يدخل الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف
نحو زيد ورجل وذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الحرف ومنعه

لايكونان

لايكونان الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة نحو صه
فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت الآن
واذا نونت كان المعنى سكوتا ما وذلك لا يتصور ايضا الا
في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه نحو اذ ولات الاصل اذ كان كذا
وكذا حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت ان التنوين
الداخل لاجل هذه المعاني الثلث لا يتصور الا في الاسم واما التنوين
اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق نحو قول جرير
اقلي اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت لقد اصابن
فالاصل عتابا واصابا فحذف حرف الاطلاق واتى بالتنوين بدله والتنوين
الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
فان الاصل المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم
التنوين مختص بالاسم ارادوا به الثلثة الاول دون الاخيرين **قوله**
والفعل ما دخله قد وسوف والسين اعلم ان للفعل حدا وعلامات
فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره وهو ما دل على اقتران الحدث
بزمان واما العلامات فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل

ويسمى الفعل فعلا لان الفعل مشتق من المصدر
الذي هو الفعل حقيقة ولم يسموه زمانا
وان دل على الوجهين احدهما ان دلالته
على المصدر اقوى في دلالته على الزمان ...
وبعضهم ان ... دلالته على ... دلالة
على المصدر ... فلا يصح ذلك ...
... على الحدث ... واذا سمي الفعل فعلا
... على الحدث لفظا وعلى الزمان بطريق الالتزام
او يستعمل فعل المخلوق الا في زمان ...
ابو البقا في ذكره فوائد ...

لانه موضوع لتقريب الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل
الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق فيمتنع دخولها اذن
الا على الماضي او المضارع ومنها دخول السين وسوف وانما اختص
دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في
الافعال فدخولهما ممتنع الا في الافعال نحو سيخرج وسوف يخرج
وفي سوف زيادة تنفيس وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج
ولما يضرب وانما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم به اختصاص
الجر بالاسم على ما سيجيء بعد ومنها اتصال ضماير البارزة المرفوعة نحو
اكرمت واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها
لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات نحو زيد ضارب اي ضارب
هو كما تقول زيد ضرب واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم
يتعرض المص لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله واتصل
به الضمير المرفوع الوضع اللغوي دون النحوي فح لا يتناول هذا
الا الضمير البارز الا يرى انك اذا قلت ضربت وضربنا
صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد
ضرب

ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا باصطلاح
النحوي لان الحس لا يشهد بان الفعل به شيء واما المرفوعة فقد
احترزنا بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل بالفعل اصلا
وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة فقد
تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواتها وبالاسم ايضا في قول الشيخ
عبد القاهر فانك اذا قلت الضارب بكر والضاربه وهنا ضمير المنصوب عنده
على ما سيجيء بعد لا يقال ان اسماء الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز
نحو نزالوا ونزالا ونزالن فهو من علامة الفعل ولا يقال ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة
لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل باخر الحروف ضماير مسندة الى الفاعل
بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك وذلك وارايتك
وانما في انت وانتما [illegible] الى الضمير المستكن فيها ايضا الا انها لو
كانت ضماير [illegible] ان يكون [illegible] جميعها اليها كما في الافعال
فاذا كانوا يقولون بالخلاف [illegible] ونحوها ولا [illegible] ان اسنادها
الى ما تستكن فيها كذلك [illegible] ضمير مستكن وانما الحقت الواو
ليعلم بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كمثل الواو في اكلوني البراغيث

وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على احد اللغات وبلات التانيث
ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة عن المتحركة
فانها تختص بالاسم نحو مسلمة قائمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل
نحو نصرت ونعمت وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة
بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما **قوله** وله ثلثة امثلة
المفتوح الاخر ويسمى الماضي والماضي هو الدال على اقتران حدث بزمان
قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه هو الاصل
في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة مفقودة فيها فالحري ان يبني على السكون واما سبب
بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون فلانه له ادنى
مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في مررت برجل قام كما تقول مررت
برجل قائم ففضل بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه
من الوجوه والحاصل ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة
من جميع وجوه اعرب والماضي لما كانت مضارعة غير تامة لم يعرب
ولكن عرض اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة والامر ما لم

يضارعه

~~ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل~~ يضارعه بوجه ما ترك
على اصل البناء وانما اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل
الفعل فصار ابدا مفتوح الاخر الا ان يوقع فيه ما يوجب سكونه او ضمه اما سكونه
ففي الاعلال نحو دعي ورمي والاصل دعو ورمي وقد ثبت من اصول
التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما
انقلبت الواو والياء الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق
بعض الضماير نحو ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن عند لحوق هذه
الضماير فرارا عن توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة اعني
الفعل والفاعل اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء واما الضم ففي
واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا
قوله والثاني ما تعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع
وانما اختصت هذه الزوائد على اول المضارع لانه لما وجب
الفرق بين الماضي والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم
وحده او مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا حروفا
تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سنتهم في طلب

الايجاد فوجدوا ادنى الحروف [illegible]

بالزيادة وهي حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام

اذ الكلام لا يخلوا عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى

الالف لكونها لينة في الابتداء بها واختصروا المتكلم لموافقتها

اول انا اولانها في الاصل اخف فيستوي المتكلم بالاخف

ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اولاً يفضي الى الاشباع لان

الواو ربما تقع اولاً فلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو

العاطفة لادى الى اجتماع الامثال وكان يشبه نباح الكلب

فعوضوا عنها التاء لانها كثيراً ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل

وراث ووجاه وجعلوها علامة للمخاطب والغائبة لكونها علامة اي التاء

للمخاطب والغائبة في الماضي ولم يمكن الفرق بينهما باسكانها

في احد الموضعين لو وقوعها اولاً بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها

ايضا لالتباس المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولا كسرها

كاسكانها ايضاً لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حروف المضارعة فيقول تعلم بالكسر

ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعاً يمنع زيادتها اولاً فزادوها

وتعينت

16

وتعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا المتكلم مع غيره

وقد زادوا في اول الفعل فوجدوا الين الحروف بذلك الموضع النون

لانها علم المتكلمين في الماضي اولانها اقرب الحروف شبها بحروف

المد واللين لكونها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت

فلم اختصوا صيغة المضارعة بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا لان

الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان

الماضي فجعل صيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة للاحق قوله

وسمي المضارع وانما سمي مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه من ذلك

من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل

في حركاته وسكناته وعدد حروفه نحو ضارب يضرب ومدحرج يدحرج

واما المعنى فمن وجوه احدها انه شايع فيتخصص اعني انه صالح

للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول اللام او السين

او السوف كما ان اسم الجنس شايع في جماعة ثم يختص بواحد منها بدخول

لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحاً للفاعلية

والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول احد العوامل

وثالثها انه بالشيوع في اشباه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه
ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد منهما الى المعنى في اسم الفاعل والفعل
المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد يصلي وزيد مصلٍ واما الاستعمال
فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني
دخول لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا القائم وان زيدا ليقوم
فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه سمي مضارعا واعرب
بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم مكان الجر على ما سنبينه في موضعه
ان شاء الله تعالى **قوله** واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص للحال
واللام في قولك ان زيدا ليفعل فخلصته للحال فان قلت اذا كان
للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى ولسوف اخرج حيا
وفي قوله ولسوف يعطيك ربك فترضى قلنا ان اللام يفيد التوكيد
والحال وفي الآيتين قد تجرد لمعنى التوكيد ونظيره حرف التعريف
في الله فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله ثم تجرد في النداء
للتعويض منسلخا عنه معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع
بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولهذا قطع همزته نحو يا الله

قوله

قوله والثالث الموقوف الآخر يسمى الامر اعلم ان صيغة الامر
للحاضر تؤخذ من المستقبل لانها في الفقه بين صيغتيهما الا انه ينزع
الزائد ثم بعد ذلك ان كان ما بعده ساكن تجلب همزة الوصل ضرورة
امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا تركت على حاله فنقول
في تضرب اضرب ومن تعد عد ومن تجيب جب ومن تحاسب حاسب
وهذا معنى قوله اشتقاقا على حركة طريقة افعل اي يشتق من مضارعه
كاشتقاق افعل من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان
الاصل في تكرم تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر
على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه
في المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين في
فعل المتكلم نحو اءكرم وقد حذفوا من كل احاد الباب على وتيرة الاطراد
ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل
في الافعال البناء على ما سبقت الاشارة اليه والاصل في البناء
السكون وانما اعرب منها ما اعرب وبني منها على الحركة ما بني لحصول
المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم

بوجه من الوجوه فالاولى ان يكون باقيا على اصل الفتح لكونه

على انه معرب بحذفه لان الاصل في افعل لتفعل كقولهم في امر الغايب

ليفعل ويدل على ذلك قراءة النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا ثم حذفوا

اللام جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا

حرف المضارعة تفاديا بذلك من توهم اللبس بينه وبين المضارع

فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابتدئ بها واصحابنا

ذكروا بان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة

فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة

فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله عم فبذلك فلتفرحوا وامثاله معربا

لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف في محل النزاع فكانت

علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب **قوله**

والحرف ما دل على معنى ليس بمعنى اسم ولا فعل والحرف ما دل على معنى في غيره

وذلك لان الحروف وصلات وروابط تلاقي بها المعاني الاسمية والفعلية

ولا عبرة لمفهومها على الانفراد الا ترى ان من في مثل الحصر على الانفراد

حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا سائر الحروف لا يقال ان في قد

تدل

تدل على الابتداء وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء وغيره كلها

معان لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف

قد تدل على المعاني المذكورة بنحو ما ذكرت لكن عند انضمامها الى الاسماء

والافعال فلا يدل عليها دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في وقع

كاقبل الابتداء واقع وعلى هذا سائر الحروف فهذا معنى قوله والحرف

اداة بينها لا يكون حرفيا دلالة ناقصة **قوله** واذ قد عرفت ان كلا

من هذه الاقسام الثلثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها

اسمان او فعل واسم وافادا تسمى كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما

يطلق على ما يحسن السكوت عليه وذلك لا ياتي الا بعد الاسناد

والاسناد في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى

على وجه الافادة التامة اي على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد

لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع الفعل بالفعل ولا بين حرفين

ولا بين اسم وحرف ولا بين فعل وحرف لما عرفت ان دلالة الحرف ليست

دلالة الاستقلال وانما يجيء عند انضمامه الى الاسم او الفعل فالاسناد

الصحيح انما ينعقد بين فعل واسم لان الاسم هو الدال على الذات المتحقق

والفعل هو الدال على المعنى النسبي فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة وكذا
بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور
بدون المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد ان يكون فعلا او في
معنى فعل وقد نقضوا على ان زيد اخوك في تاويل مواخيك وعمرو غلامك
مأول بتأويل مملوكك فمن هذا عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلث شرائط
احدها التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم واقوم والثاني
كون ذلك التاليف في اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك التاليف
على وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة او التقييد على التوصيف
او غير ذلك نحو غلام زيد او غلام زيد او الرجل الذاهب فقوله اذا ائتلف
اشارة الى شرطية الاولى واحترز بها عن افراد الكلم وقوله اسمان او كلم
وفعل اشارة الى الشرطية الثانية وقد احترز بها عن الاقسام الاربعة
المشار اليها قوله وافادا اشارة الى الشرطية الثالثة وقد احترز به
عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة يطلق
على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين **قوله** والكل اربع
قد عرفت ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون الاسناد فنقول ان المسند

والمسند اليه

والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما
ويحوجهما الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك والثاني هو الجملة
الشرطية نحو ان تاتني زيدا اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند موخرا
عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون موخرا عنه اما لفظا واما
تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد الاول
اما ان يسد مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه اولا والثاني
هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقائم الزيدان وهيهات الامر
وغير ذلك والاول هو الظرفية نحو عندي مال وفي الدار زيد وامامك
بكر فان قلت قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء
والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا
الجواب عن هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني السادّ
مسد الفعل لا يخلو ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدا
والموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي
قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله
وفاقا لان الظرف ههنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لا استبعاد قد تقوى

بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاءني الذي
في الدار اخوه ومررت برجل في يده كتاب ولقيت زيدا عليه جبة
وشيء وكفى الدار اخوك وجاءنيها ابوك وانا الاول وهو الظرف
الذي لم يعتمد على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو ان يكون حدثا او
غير حدث والثاني لا خلاف في المظهر الذي بعده عند اصحابنا بالارتفاع
بالابتداء والظرف المقدم يحمل الضمير ويصح تضمنه في الضمير مرفوع المحل
بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير
وهو واقع خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله
اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطونه لاعمال
اسم الفاعل والمفعول وهو مذهب الاخفش هنا في المسئلتين اعني في اعمال
الظرف واعمال الصفات من غير اعتماد هذا اذا كان الاسم الواقع
بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه
والا لم يعتمد الظرف وذلك قولك يوم الجمعة الخروج ولك الحكم العرق
ومنه قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض خاشعة لان التقدير
ومن آياته رؤيتك وقوله تعالى ومن آياته ان تقوم السماء اذ التقدير

قيام السماء

قيام السماء وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد
فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس واذا
تلخص هذا فنقول قولهم عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش
وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه من
ضمير المبتدأ جملة عندهم لكونه متعلقا بالفعل نحو استقر او حصل دون
اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا تكون
الا جملة وعلى كلا المذهبين فالتسمية بالجملة الظرفية صحيح لان
المجموع او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة **قوله** وكل منها تقوم
مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا اعلم ان الجمل كثيرا ما تقوم مقام المفرد
فيعتقد في محلها اعراب المفرد القائمة هي مقامه وهو المعنى من قوله
فتكتسي اعرابه وذلك يحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتدأ
وذلك نحو زيد ذهب اخوه وزيد اخوه ذاهب وبكر ان تعطه
يشكرك وخالد في الدار فقولنا في الدار جملة عند اصحابنا البصرية لتقدير
استقر على ما ذكرناه آنفا وعند الكوفيين مفرد لان المقدر فيه
مستقر عندهم وانه مع الضمير ليس بجملة على ما سنبين ذلك في موضعه

وثانيها الخبر في باب ان نحو ان زيدا ذهب ابوه وبلغني ان عمرا
قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسد وجاءني زيد لكن عمرا لم
يجئ وليت زيدا ان تأتيني بكرمك ولعل زيدا في الدار وثالثها الخبر
في باب كان نحو كان زيد قد قام ابوه او ابوه قائم او ان نعطك شكرك
او اما لك بكر فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها المفعول الثاني
في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام ابوه على قياس ما تقدم وحكم
هذه الثلثة حكم خبر المبتدا وخامسها صفة النكرة نحو مررت برجل
اكرمته او ابوه كريم او ان تراه يعجبك حسنه او في حسبه شرف
والجملة لا تقع الا صفة للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف
تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا شائعا كالفعل فموصوفها
لا يكون الا نكرة وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لاستغنائها
عن صاحبها غالبا وثبوتها له في حال دون حال وتجيئها فضلة ابدا لم تتحد
بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان تؤكد وتشتد
الاشتباك بينها وبين صاحبها بربط وذلك عند كونها جملة واما عند كونها
مفردا فلدلالة الاعراب لفظا على النسبة وتعلق هناك معنوي

لم يفتقر الى التكلف تعلق اخر ثم ان للحال اصلا واسلوبا ونهجا
في الاستعمال فنحوها اما الاصل فهو ان تكون صفة منتقلة دالة
على الحدث والتجدد اللهم الا في حال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا
فلا ينحرف بها عن ذلك الا شاذا واما النهج في الاستعمال فهو ان
يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف النفي فلا يقال ما جاءني زيد
لا راكبا اللهم الا في الالفاظ الفاعية وكلام المولدين بل غير راكب
ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال حين سبقت مساق هذا الاصل والنهج
جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابط يجمع بينها وبين صاحبها
بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها تتوسط ما يدل على الربط
بينها وبين صاحبها حقيقة واذا تمهد هذا فنقول اما الجملة الاسمية
فحقها ان تصدر بما يدل على الربط وهي الواو الموضوعة للافادة
معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعني التجدد والانتقال
لكون الجملة الاسمية في الاكثر مفيدة بمعنى الثبات والدوام نحو
جاءني زيد وغلامه راجل وقد تحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى في
ورجع عوده على بدئه وكون [illegible] هو لولا ان ...

وعلى هذا اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا لا ماله بل الواو
فهنا لا مجراها على اصل الحال من تجردها في الاستعمال جميعا او وجب
التقدم الا ان يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى
الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فهنا لا يسوغ الواو
لكون الحال تامة التعلق بصاحبها بل هي هو في المعنى فتخلل
الواو بينهما كتخلل الفصل بين الشيء ونفسه واما الفعلية فلا يخلو
فعلها من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يقع حالا في هذا
الموضع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فحال ان يكون ثابتا لغيره
فان كان مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان
مثبتا فهو وارد على اصل الحال في تجرده فلا يجوز الواو نحو جاءني الامير
تقاد الجنائب بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران لوروده
على اصل الحال دون تجرده في الاستعمال نحو جاءني زيد لا يركب او ولا يركب
وان كان ماضيا فكذلك يسوغ الامران لانخراطه في سلكهما اذ
لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا وكذلك مع حرف النفي اذا
كان منفيا نحو جاءني زيد قد ركب او وقد ركب وقوله تعالى

او جاءوكم

او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وعلى هذا قوله
كنت اسعى في اثركم تاها كان ينبغي السعي او وما كان ينبغي السعي
واما الظرفية فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير صاحب
الحال المستكن فيه او في اسم مظهر بعده اما الاول فيعتبره الواو
والبتة لانخراطها في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما
سبقت اليه الاشارة وذلك نحو جاءني زيد على فرس
واما الثاني فيسوغ فيه الواو وتركه نحو جاءني زيد على كتفه
سيف او وعلى كتفه سيف وذلك لما يتجاذبها من
شبهي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما الشرطية
فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءني زيد ان يسأل
يعط على الحال بل لو اريد ذلك جعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما
اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع
موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل السر فيه ان الجملة
الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء
قبلها الا ان يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك

يصلح ان يكون صفة وجزا

لان الرابطة

كما في الجزء والصفة فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يصرف اليه نفسه
ثم ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه
وبين الصفة من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا
شيئا واحدا في هذا الموضع بخلاف الحال فانها منقطعة عن صاحبها
ولذلك سموها فضلة فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها
في معرض التتمة التي ليست بتلك المثابة نعم قد ادخلوا الجملة المصدرة
بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعدما اخرجوها عن حقيقة الشرطية وتلك
الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول
ترك الواو مستمر فيه نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى
ان النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط
بل يتحولان الى معنى التسوية كالاستفهام من المتناقضين كقوله تعالى
أأنذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني
فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك وان لم تاتني واكرمتك وان
اهنتني ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة وقد ذكر الجزري
في مسائل العشرين بان الواو هنا للعطف دون الحال والمعطوف

عليه

عليه محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تاتني وان لم تهني
وان اهنتني محتجا بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا
والجواب عنه ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعد
ما انسلخ عنه معنى الشرطية واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة
على الاستقبال فاذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا
بجعلهما عن معنى الشرطية فليجز في الواحد على ان قوله ان المستقبل
لا يقع موقع الحال ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على
ضرب من التاويل منه مثلا الكتاب وهي مررت برجل معه
صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين
اي مقدرين التحليق والتقصير فوضع المستقبل لا يمتنع
وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها المص
ان الجملة فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء اخر كالمنبئة
عن جملة منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا
شرفا ابوه او ابوه شريف او ان تاته يكرمك او عنده مال

ومنها خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه ومنها خبر ما
ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجل ابوه قائم على قياس
ما تقدم ويجمع هذه المواضع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع موقع
المفرد اذا كانت خبر المبتدأ قبل دخول العوامل اللفظية او بعده
او صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف والمضاف
اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد واذا الخليفة عبد
الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذا الموضع هي الجملة التي
لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف اليها الزمان
والمكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا
اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه في مثل هذا الموضع هو المصدر حقيقة
دون الجملة **قوله** وقد يكون فيها ضمير عائد الى الاسم الاول والسبب
في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر اذ لولا ذلك
لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا يصلح خبرا او وصفا
او حالا له فان قلت هذا ينتقض بالجملة الحالية عن الضمير
نحو قولك لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان

والقصة

والقصة نحو قوله تعالى قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع
المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير واقع موقع المفرد فلا يرد علينا
نقضا اما الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون
الا جملة والحال المفرد لا تتجرد عن ضمير ذي الحال لا تقول
جاءني زيد راكبا عمرو وخلافا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع
المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة
فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون واقعة موقع المفرد والحاصل انا قد حكمنا
ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد في هذه المواضع
فلا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقعة في هذه المواضع هي الواقعة موقع
المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير وربما يجري
الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت
اتيناك والجيش قادم كان المعنى اتيناك في هذا الوقت والظرف
لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما
الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير
بل وجب لانها عبارة عما كنى عنه بالضمير وبيان له فهي هو

في المغني فجرى مجرى قولك زيد اخوك في كون الجزء هو المبتدء فلا
يتعقل الى ما يفصل بينهما **قوله** ويشتري ذلك وعد ببيان
بهذه الاشياء الستة لا بتفصيل وقوع الخلل هناك اذ ليس
في الكتاب منه عين ولا اثر وهذا الذي يبسط في عذري
في بسط الكلام في هذا الموضع وقد نبهت ههنا على رموز واشارة
خلا عنها الاصل المنتخب منه **قوله** الاعراب ان يختلف آخر
الكلمة باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني
ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها الا ترى انك
اذا قلت ما احسن زيد ولم تعرب لم يعرف اتتعجب انت
عن احسانه ام نافٍ للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن
منه من الاوصاف والاعضاء فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد
منه التعجب واذا رفعت تبين ان المراد منه نفي الاحسان عنه
واذا جررت مع رفع احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه مأخوذ
من عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازال
اللبس والفساد وانما جعل الاعراب الاختلاف في آخر الكلمة دون

اولها

اولها واوسطها لان الاعراب علم احوال الكلم ولا يحسن
المصير الى الحال الا بعد انواع من الاصل فلهذا جعل الاعراب
اختلافا في الكلمة وانما قيد اختلاف آخر الكلمة باختلاف
العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في آخر من في قولك
اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان مثل ذلك
الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف لا حظ له في الاعراب
وانما الحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين **قوله** وما
في آخره الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير المثنى
والجمع على ضربين لانه اما ان يكون صحيح الآخر او معتل الآخر فالاول
يختلف لفظا بالحركة في الاحوال الثلث نحو جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون آخره الفا
او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري لامتناع
الحركة على الالف وذلك نحو هذه عصا ورأيت عصا ومررت
بعصا والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري فحينئذ الحركة
مقدرة في آخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا

في عصاً ورحىً والإعراب المبني محلي ولا تقدر الحركة فيه وقد سبق
الفرق فيما تقدم بين المحل والتقدير وإن كان ياءً تقل فإن تحرك
ما قبلها كالقاضي والعمي فإعرابه تقديري وكذا الجار لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها أما الضمة فلكونها أثقل
الحركات وأما الكسرة فلإفضائها إلى اجتماع ثلث كسرات
أعني الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها وأما انتصابه فلفظي لعدم
ما يمنعه من الفتحة وذلك نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورأيت
القاضيَ وإن كان ما قبلها ساكناً فهو جارٍ مجرى الصحيح في تحمل
الحركات الثلث نحو هذا ظبيٌ ورأيت ظبياً ومررت بظبيٍ وإن
كان آخر الاسم واواً فلا يكون ما قبلها إلا ساكناً وهو جارٍ مجرى الصحيح
نحو دلوٌ لرفضهم في الأسماء المتمكنة أن يتطرف واو وما قبلها حركة و
قلبهم ولو دلو وحقو في الجمع على أفعل نحو أدلٍ وأحقٍ مما يحققه
قوله وأصل الإعراب بالحركات اعلم أن الحركات هي التي
جعلت دلائل الإعراب ولذلك لا يعدلون منها إلى الحروف
إلا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع أحدها الأسماء الستة

مضافة واعلم أولاً أنها أسماء محذوفات الأعجاز حالة الإفراد
فأصل أب أبوٌ كعصوٍ بدليل الأبوان وكان القياس أن تقلب
الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا إلا أنهم حذفوه حذفاً
غير قياسي وقال الزجاج حذفوه فرقاً بين المتشبث وغير
المتشبث والحذف بالمتشبث أولى لما فيه من ثقل المعنوي وهو
تضمنه الإضافة ودلالته على المضاف إليه غير المذكور التزاماً
فإذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل إذ الإضافة
أزالت التضمن إذ المتضمن هو المضاف إليه وقد صرح به فرد
ما حذف منها لأجل الثقل المعنوي وإذا رد المحذوف فلم يتأت
لهم أن يجعلوا إعرابها بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها عليها
ولم يجعلوا الواو ألفاً في الأحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها
بل جعلوا إعرابها بالحروف تمهيداً لما نووه من إعراب التثنية
والجمع على حدها بالحروف على ما سيجيء فإنهم لما غيروا التثنية عن الآحاد
بالحروف إيقاعاً للأنس بها واستقامة للطبايع إلى قاعدة
الإعراب بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين

بلا نظير لهما في الآحاد وخصوا بهذه الستة لانها مقتضية
للاضافة والاضافة فرع الافراد فضاهت التثنية في كونها
فرع الواحدة فقالوا جاء في ابوه ورايت اباه ومررت بابيه
ولهم في ذلك التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل
الواو في الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا
في ابنم وامرء ثم سكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا فصار
ابوه وابيه بعد الانقلاب في المجرور لسكونها في ميزان لوقوعها
ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو
في حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركتها وقلبوها الفا في
حال النصب كما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها
وقلبت ياء لما ذكرنا ففيها النقل حال الرفع والقلب حال النصب
والقلب والنقل حال الجر الى ما قبلها ياء لما ذكرنا وذكر جدي
رحمة الله عليه رحمة واسعة في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر
وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمجموع على النصف

من المضاف

من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو
ضمة وفتحة وفتحة الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل
اعراب الواحد والمجموع بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف الزايدين
عليه بشطر بالحروف الزوايد على الحركات بشطر واختصوا هذه
الستة دون ساير المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر
لانها اطردت ردها الى الاصول في التثنية يعني ابوان واخوان
ولا يقال يديان الا في لغة من يقول يديّ ومن العرب من يجعل
اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة ويجعلها مفردة ذاهبا بالمضاف
مذهب المفرد فيقول ابُه وابَه وابِه واعلم ان هنوه وهنة
لغتان مشهورتان وكذلك حموه وحمه وفوه وفمه وفي الحديث
من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا وفي ابيات الكتاب
وقد بدا هنك من المئزر وفي كلامهم تنزل فاتى حمها
وجارها وفي الحديث الاحموها الموت وقولهم ونفخ فما
وفي البحر فمه وفي فم حار وهل ينطق من في فم جار واصل فم
فوه فحذفت الهاء حذفا غير قياسي كما حذف في العام لمشابهتها

في خفائها اباها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما
واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجيهما فلما اضيف رُدّ الى
اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذه الاسماء مقصورة
فيقول اباه في الاحوال الثلث كما يقال عصاه وكما قال الشاعر
انّ اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابي حنيفة
رحمه الله ولو رماه بابا قبيس وارد على هذه اللغة ثم ان هذه الاسماء
متى اضيفت الى ياء المتكلم لم تُردّ حرف العلة اذ لو رُدّت
لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابيّ واخيّ وانما لم يلزم ذلك في فم حيث
لم يكن له جمع سلامة رُدّت فقيل فيّ وقد جاء فمي كما جاء فم
وانما ذو فانها لا تضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة لانها
موضوعة وصلة الى الوصف باسماء الاجناس على ما سيجيء ونحو
صبحنا الخزرجية مرهفات اباد ذوي ارومتها ذووها شاذ
والثاني التثنية والجمع الصحيح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما
متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات
فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما اختصت التثنية

بالالف

بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان الحروف ثلثة فاختص
واحد بهذا وواحد بذلك واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص
الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من
الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف
اخف من الواو فاختص الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل
بما هو الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة
فهي على الرفع ادل منه على غيره فجعل علامة للرفع في الجمع والالف
لما كانت بمنزلتها في التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا
الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت الفتحة وحملوا
الواو في الجمع عليها قلنا لما كان في ذلك من وقوع الشركة
بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة اذ المناسبة
انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتركهما في الحكم ولما
جعلوا الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع
جعلوا الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها
في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى في التثنية

لما م فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع
من وجوه احدها ان الجر لازم للاسماء والرفع لانه لا يدخل
على قبيلتيه بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لاستماع في التثنية والجمع
المخصوصين بالاسماء وثانيها ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه
اولى لكون الخفة مطلوبة وثالثها ان بين النصب والجر من التاخي
ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم
الكلام بدونهما بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو ضربت
زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو مررت بك ورأيتك والرابع
ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى
وذلك لان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك
والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها
حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب والصحيح مذهب
سيبويه وهي انها حروف الاعراب فالالف في زيدان بمنزلة الدال
المرفوع في زيد اي هي بمنزلة الدال في اختصاص الضمة بالفاعلية
والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب في زيدا والمجرور

في زيد

في زيد واما النون فيهما فهي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين
في الواحد فان قلت اذا كانت الالف في زيدان بمنزلة الدال
المرفوع في زيد فاي حاجة تدعو الى زيادة النون بدلا من الحركة
قلنا ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة الدال
المتحركة بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال في اختصاص الضمة
بالفاعلية ففي هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال
دون حال فمست الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة
ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما فتحوا نون الجمع وكسروا
نون التثنية للفرق بينهما فان قلت اليس الفرق قد حصلت
عنه باختلاف صيغتهما قلنا ان الصيغتين قد تتحدان في بعض
الاسماء المعتلة الاواخر فلا يظهر الفرق ثمة الا باختلاف حركة
نونيهما نحو المرامين والمعلين والمصطفين ووجه اختصاص
الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل هذه النون
ان تكون ساكنة لانها وقعت بعد الالف الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين
والاصل في تحريك الساكن الكسرة لان حركة الساكن لا تكون الا حركة

نبايٍ فاو نحو ليهما ما بو ابعد الحركات من الموبات وهو الكسرة
اذ قد وجدنا ما لا تدخل على النوعين من الموبات وهما الاسم
غير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اخيتها فاستوثرت نون
التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما
ولم يفتيم لثقل الضمة ووجه اخر وهو ان نون التثنية انما وقعت
بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون
الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها
فاستثقلت الكسرة فيها اما لتوالي الاجناس واما للخروج من الفتحة
الي الكسرة ففتحت تخفيفا والثالث كلا اذا اضيف الي مضمر
جعل اعرابه كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا
وان كان اسما مفردا والفه منقلبة عن الواو والياء على اختلاف
فيه فكان القياس ان يبقى في جميع احواله على الالف كعصاك
وعصا زيد الا انه شبه بالي وعلى للزوم الاضافة كلزومها لها
بخلاف عليه من الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر
فقيل كلا اخويك في احوال الثلث وفي كلاهما في الرفع اذ لاحظ

لاليه

لاليه وعليه في الرفع فيحمل كلا عليهما وتقول في النصب والجر
كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك في الي وعلى لانهم لما
لم يزروا الي وعلى يفتقران الي ما بعدهما ان عليه وردوا الضمير المجرور
يحتاج الي ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبدوا به فلما دخلت
الي وعلى على الضمير المجرور كان الاول في افادته محتاجا الي الثاني
والثاني في وجوده الي الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصار كاسم
واحد فان احد الشطرين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا
الامتزاج مع الضمير دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج
الي ما يتصل به احتجوا ان ينصبوا علامة لتدل على هذا الامتزاج
فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلم
وانما يوجد كثيرا في اواسطها كسيد وميت وذيل وغيب
وغير ذلك فاذا لم يوجد الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت
ان هذه الاتحاد قد يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر قلنا
نعم قد امكن هاهنا نصب العلامة ففعلوا لان الميسور لا يسقط بالمعسور
والوجه الثاني وهو ما ذكره المتا فدون ان كلا اسم مفرد اللفظ

مثنى المضمر فجعل حكم عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة
الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين حقهما
وانما لم ينعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل
والمضمر هو الفرع والمثنى هو الفرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل
وهذا معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا اي كما
ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث كذلك لفظ كلا وقال
الشارح لفظا احترازا عن الخط اذ ليس حكمه حكم العصا خطا لان
العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا
وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب بالالف ومن
جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء وقيل انها في حال الرفع
يكتب بالالف وفي حال الجر والنصب بالياء لقربها بوقوع
الياء في حالتيهما **قوله** ويستوي الجر والنصب في خمسة
مواضع وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء لفظي
الجر والنصب في التثنية والجمع السالم واما جمع المؤنث بالالف
والتاء وانما استويا فيه اطرادا للفرع وهو المؤنث على وتيرة

الاصل

٣١

الاصل وهو المذكر وان لم تعم في العلة التي اوجبت الحكم بينهما
هناك ولهذا نظائر لا تحصى واما ما لا ينصرف فانما استويا
فيه لانه لما امتنع الجر لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك كان
اولى الحركات بان تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من الاخي
والتناسب وانما التسوية في الضمير بينهما فتحقيقه يجيء بعد ان شاء الله
تعالى وتبارك **قوله** وهو قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان
اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض عن الحركة في يفعل
وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال
معربة ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان هذه
الضمائر بعدها اوجب كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا
ان يجعل الضمائر موقع الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس
الفعل لزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة فوجدوا اولى
الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم
ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضمائر فزادوا ما شبيهها بها
وهو النون فاختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب

نحاه

فاستوثر بانهم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض

عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم

فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم

اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام مجرى

هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة

لانها اشبهت الحركات من حيث ان الحركة منها على قول النحويين

والحركات ماخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة

حاصلة والبقية الحركات لا تقوم بها لا تقوم بانفسها فحذفت بالجزم

حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع

لاستثقال الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو

ولن يرمي وثبتت الالف في النصب ثباتها في الرفع لامتناعها

عن الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير المذكور في المتن

في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا شرحناه قوله الاسماء

على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل

لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف آخره

باختلاف العوامل

باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره او سكونه

لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين

منصرف وانما جعل التنوين علامة الانصراف لان اولى الحروف

بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد

للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها

وهو التنوين قوله وغير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين اعلم

ان احدهم يعني النحويين ويعني ان غير المنصرف لما شابه الفعل

وكان التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه

اياه لما اوجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه لكونه

شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام

التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع

الا انه منع بتبعية التنوين انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة

ودخول اللام عليه اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر عليه

انفرادا لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين ولهذا اختاروا

مع على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني

وبيان ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان
الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن
ومنع بعض وجوه الاعراب وهولاء اثروا الاول على ما هو الواقع من منع
الجر والتنوين **قوله** وكان في موضع الجر مفتوحا هذه عبارة صاحب
الكتاب وقد قيل انه تسامح فيه في العبارة لان الفتح من القاب
البناء وما لا ينصرف فليس بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع الجر
منصوبا والصواب ان استعمال الفتح ههنا تحقيق لان النصب ليس
يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية فاذا
قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص فمن شانها
ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا قلت
مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه في رايت احمد وضربت زيدا فيقبح
اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت مقام اختها ونابت عنها لعلة
اوجبت ذلك فلما لم يكن دلالة فيها على المعنى الذي لاجله سميت
نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يقبح في الكلام
اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا **قوله** والاسباب

المانعة

المانعة من الصرف تسعة انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب
لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل بعد الاسم في التاليف لانه مشتق
من المصدر على ما سيأتي فهو بعد وكل واحد من هذه التسعة
ثان للاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث
فرع التذكير لمجيئه في الاسم العام مجردا عن الزيادة والمؤنث
مع الزيادة فرتبته اذا متقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل
لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن
الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان موقعه حالة الشيء
متأخرة عن موقع ذاته وكذا العدل لتأخره عن المعدول عنه وكذا
العجمة لان لغة العرب متقدمة عندهم على ما هي متفرعة من غيرهم وكذا
الجمع والتركيب لتأخرهما عن الواحد والمفرد واما الالف والنون
المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على الفي التانيث من حيث
مضارعتهما اياهما على ما سنبينه عن قريب **قوله** متى اجتمع في الاسم
سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منهما منع الصرف
وانما منع الصرف لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل

فخرج جهة الاشتقاق والافادة وهذا الاسم قد دخلته الفرعية
من جهتين واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان
الاسم مع السبب الواحد متمايل بين الاصل والفرع فلم يترجح
السبب الواحد بجانب الفرع فجذبه الاصل لاصالته لان الاصل
في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع
عن جانب الاصل فيمنع الصرف **قوله** وما وجد ذلك منه احد عشر
اسما فخمسة حالة التنكير وانما منع الصرف منه اي خمسة حالة التنكير
لاجتماع السببين فيها او واحد مكرر وراء التعريف اما افعل صفة
فللوصفية ووزن الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم
واما فعلان فعلى للوصفية والالف والنون المضارعتين لالفي
التانيث في حمراء وصحراء ووجه المضارعة ان الالف والنون
هما زيادتان زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثم ان مؤنث
ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما ان مذكر
ما فيه الفا التانيث مخالف لمؤنثه نحو احمر وحمراء وان التانيث
لا يجتمع مع الالف والنون بهنا كما لا يجتمع مع الالفين فلا يقال

سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان
فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعوان وسعوانة وعريان وعريانة
لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين في الوجهين الاخيرين
حيث كان مؤنثه في لفظه ودخلته التاء فان سمي به مذكر
لم ينصرف لانه قد عرض له العلمية وجهة المضارعة وهو امتناع
التاء لان العلمية تمنع الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول
في نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع
الى عشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تعالى اولي اجنحة
مثنى وثلث ورباع لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة
واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها
بدليل صرفهم اربع في مررت بنسوة اربع ونحوه حيث كانت عارضة
فينبغي ان لا يؤثر في المعدول لعدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول
عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلث رجال
واربع نسوة فالتوصيف بها يشبه التوصيف باسماء الاجناس
على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة

وانما المعدول فلا يستعمل الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها
فتؤثر الوصفية الا ترى انك لا تقول ثلث رجال وانما تقول رجال
ثلث فان قلت ما عدا عن ثلث لا يستعمل الا وصفا اذ لا يقال
ثلثة ثلثة رجال وانما يقال رجال ثلثة ثلثة بمعنى ثلث ثلث ومع
هذا لم يؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنسوة اربع
غير منصرف للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية قد زالت عنه
التكرير فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فبالحري ان ينصرف واما
المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الاسم
المفرد او ما هو في حكمه لا الاسمان واما ثلث فانه اسم مفرد قد
لزمته الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها
بغير الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية الى الوصفية
والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلث
وثلثة ثلثة في المعنى واما ما فيه الف التانيث مقصورة او ممدودة
فانما منع الصرف اسما كان او صفة لان الف التانيث فيه قامت
مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في طلحة فبنيت الكلمة

عليه

عليه حيث لم يكن في الكلام حبل ثم ضم اليه الالف بل الكلمة موضوعة
عليه جرى مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث
ولزومه فان قيل اليست التاء في طلحة ايضا لازمة فما بالها لم تنزل
منزلة سببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية
واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف
من الكلمة وعلامة التانيث في حمراء وصحراء هي الهمزة وهي الالف
في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء
قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وانما جعل الهمزة منقلبة
عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى فجعلوا الهمزة
الثانية قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها ياء ثم جعلوها ياء
ايضا لانكسار ما قبلها ولو كانت الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان
يا خطيئة لوجب ان يظهر الهمزة في نحو خطايا التي نحو صحارى على فعالى
بجامع كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شايع كثير فان قلت اذا
كانت علامة التانيث هي الثانية والاولى لحقت في نحو هذا لافادة
التانيث فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث

قلنا انما جوزوا من بين الالفين بالخفي لانه شبيه ذيابا بان جيب
الجزين للتثنية والجزء والنون لانه بكر وجزو وانما الجمع الاقصى خالف فخ
الصرف لتكرر الجمعية فيه قالوا ان الجمع سبب واحد على التحقيق الا انه
بسبب لا يحتاج ان يقترن بسبب آخر مخالف لما في الاسباب
الثمانية وانما يقترن بمعنى جمعا لتكرار له او تكرره على الحقيقة
لانه جمع ليس على زنته واحد كانه جمع اخر ثم قالوا ان الاصل في جمع
الباب اساور واناعيم وسائر الجموع الذي ليس على زنته واحد مبني
عليها ولهذا اشار المص حيث قال كاساور واناعيم وما كان
على مثال هما من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمعا جمعين فعيل سوار
واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم فصل في باب مكرر
ثم حمل عليها نحو مساجد ومصابيح لمشابهتهما اياهما في جهة الجمعية
والوزن وامتناع من الجمع مرة اخرى **قوله** فان كان الاوسط
متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه خرج
عن مثال اقصى الجموع واشبه الاحاد نحو كراهية ورفاهية **قوله**
فان كان الثاني الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر

ولونت الاسم انما نون لانه جوار في الرفع والجر لانهم قد حذفوا
الياء من مثال فواعل لانه جمع وبناء ثقيل فانهم كثيرا ما حذفوا الياء
في المفرد اجتزاء عنها بالكسرة قبلها نحو يوم يدع الداع والكبير المتعال
فلما كان ذلك جائزا في المفرد التزم في الجمع كما انه باب ... ويثبت
يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كثرة لم يجز
الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذفوا الياء حذفا لازما خرج الاسم
عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال جناح فصرف وانما في الضرب
لم يحذف لانك لو قلت سال الواد ومررت بالواد ولا تقول قطعت
الواد بل تقول الوادي لان الياء يستحق الحركة في حال النصب
فيجري مجرى الباء في ضارب فيكون جواري كضوارب فلا يكون
للتنوين ها هنا سبيل **قوله** ونحوه حالة التوقف اي انصرف
الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية واذا
زالت العلمية لم تبق العجمة سببا لكونها مشروطا بالعلمية في
التأثير في منع الصرف فينتفي السبب وانما اشترطت فيها
العلمية لان الاسم العجمي اذا لحقه التنوين في حالة العلمية

كان ذلك فرعيه اذ لم يكن الاسم متمحضا لهم واما العجمة التنكيرية
فلا يعتد بها فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند وان سمي الرجل
به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا اللام
عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في ساير الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا
ما فيه الالف والنون مزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى نحو عثمان فانه
غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكر صرف لزوال احد السببين
وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف نحو احمد وان جاء به
وزنه في الاسماء نحو اجدل واطفل لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء
فاذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين
ان يسمي باحمد وبين ان يسمى بيضرب في ان وزن الفعل يمنع
الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف
نكرة لزوال احد السببين وانما قال نحو عمر لا عن عامر وزافر المعرفتين
لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما
اسما مستعملا للنكرة وليس في النكرة شيء يسمى عمر وزفر وانما

نظر في قوله باب الطلاقة منه النوفل الزفر فانه صفة كذا في القاموس
بمعدول ولو سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذهب في هذا الا انهم لم يوجد
الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه معدول عن عامر معرفة
وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد
فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر
في منع الصرف اذا كان لازما ولن يكون لازما بالتاء الا
اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف
وتوجب لزوم التاء ولا اعتبار لزومه في الصفات المؤنثة
نحو ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة
فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من طلحة
وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجدت في بعض النسخ حبلى
مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان
اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معديكرب
وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف
لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان

بنيان نحو خمسة عشر وسيجيء بعد ويجوز في معدي كرب ان يضاف
الاول الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه
على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كرب وكرب في الاحوال
الثلث قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة الا احمر
وانما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر
عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش وحجة الاخفش
ظاهرة لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب
واحد واما حجة سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف
والوزن فلما سمي به زال الوصف فلما نكر اعيد الى اصله الذي ثبت
له من منع الصرف وان كانت الوصفية زائلة ليجري على الحكم الاصلي
بعد ان دخل التنكير الذي هو الاصلي وقد ناظر ابو عثمان الاخفش
في المسئلة فسأله عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع
الوصفية والوزن فقال في الاصل كان اسما منصرفا والوصفية
عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالزمه نحو احمر بعد التنكير حيث
كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث

فانه

فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان ابعد من الصرف
واذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المكرر واما فعلان
وفعلى فكما مر حين ذا الفعل بالفعل واما نحو الاعجمي اذا سمي به لم
ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الاحاد
نظير فاذا نكر لم ينصرف ايضا في قول ابي حسن الاخفش كما لا ينصرف
احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي بمنزلة سببين واذا كان
الامر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا
اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا
والتعريف سببا اخر يجب ان ينصرف على مذهب ابي الحسن الاخفش
بعد التنكير لزوال احد السببين كما مر في احمر واما عند سيبويه فيعود
الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه
نحو هند ودعد فقد اجتمع فيهما التعريف والتانيث ونوح ولوط
قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان
الخفة جبرت احد السببين فصرفت لذلك ومنهم من يجريها
على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصيحة

التي عليها التنزيل بين الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح
المرسلين وقال الله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا وانما صرف بسبب
ثالث فرضا النوع كماه وجور في اسمي بلدتين فان فيهما التعريف
والتانيث والعجمة فلم يجئ فيهما الا منع الصرف لان الخفة
فاوتت احد الاسباب فبقي اثنان واما المؤنث الثلاثي
المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امراة وذلك
لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى
الحرف انهم قالوا في النسبة الى حبلى حبلي وحبلوي بالحذف
والقلب ولم يجيزوا في نحو حبارى الا الحذف نحو حباري
ولم يقولوا حباروي لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو
جمزى بمنزلة حبارى فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف
رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة
وكذلك ههنا اجروا نحو قدم مجرى عناق اذا كان اسم امراة
فلا يصرفوه واذا سميت رجلا به صرفته لان الحركة وان تنزلت
منزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم يؤثر في منع الصرف

مالم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه
تنزل منزلة تاء التانيث ولهذا لم ترد التاء في الرباعي في التصغير
والحركة لم تنزل منزلة التاء الا تراك تقول في التصغير قديمة
وعنيق والحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى ما فيه التاء
الظاهرة فانه يمنع الصرف ان سميت به رجلا او امراة والثانية
ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الاسم الصرف في التذكير
الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه التانيث قبل التسمية المذكر نحو سعاد
وهي اسم امرأة واذا جعلت اسم رجل يكون غير منصرف ايضا
الا ترى ان كنا باسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث
قبل التسمية والثالثة المتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف
اذا كان اسم امراة لنقصانه عن التاء بدرجتين قال ونحو حذام
فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاولى التي
في معنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه
وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها
معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا من اجتماع

الساكنين وفعال هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع من اسامة
اذ دعيت نزال ولج في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عدل
عن انزلي وانث الفعل القصد تانيث الفعل كما انث الفعل لتانيث
الفاعل في ضربت هند وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة
كانه على معنى انزل نزلت مرة فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قوله
افعلي يا جماعة كذا دالا على قصد تكرير الفعل وجعله ثلث مرات ونظيره
ما ذكره ابو عثمان في قوله رب ارجعون ان المعنى رب ارجعني ارجعني
ارجعني ونظيره القيا والمعنى الق الق قال عبد القاهر فلما عدل
عن انزلي استعمل في الكلام مؤنثا والثانية ما كان علما وهو اما ان
يكون معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما قد عدلا عن حاذمة
وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المؤنث كفجار للفجرة وحماد
للمحمدة وهي ايضا علم الا انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص
وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر
المؤنث لغتان احدهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها
بالتي في معنى الامر حيث شاركتها في الصيغة فجعلوها مشاركة بها

في الحكم

في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية الاعرب
مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فانه يمنع صرف
لزوال العلمية والتانيث المؤثر لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية
واللغة الفصيحة التي عليها استعمال الفصحاء هي الاولى وعليها البيت
الذي انشده اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت
حذام وهو للجيم بن صعب في امراته حذام وقيل انه للعرافة في العرب
والثالث فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث
وهي انما بنيت على الكسر لمشاكلة فعال التي في معنى الامر ولم تستعمل
هذه في غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف ما اطوف ثم آوي
الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في السعة جارتي لكاع الا ان
يجعل لكاع علما للمراة ثم يعدل عنه هذا قال عبد القاهر وانما اختص بالنداء
لان التوقيف لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو خبيثة وفاسقة ليس
بعلم وانما يتوقف بالنداء امثال هذا فلهذا اختص بالنداء في حال
السعة **قوله** فاذا اضيف او دخله اللام والالف انجر بالكسر اعلم
ان انجرارها لا ينصرف عند الاضافة او دخول الالف واللام على قول

من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين ومنع الجر تبع له
التنوين انما هو بخروج الاسم بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق
التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه فلا يسقط الجر اذ
ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين
لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاوة
بغير حمل وانما هي قول من قال ان المقصود بالمنع فانجراره ههنا لوجهين
احدهما ان يقال ان المقصود ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل
لا كله فمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها لئلا يجب اعرابه بجميع
اعراب الفعل في تعريه عن الجر في كل حال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم
اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج عن شبه الفعل لدخول
ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر
اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لانه ان عاد وقع الجر لانه خلا
الفعل فكان يجب ان يعادهما الجر والتنوين لان الاضافة واللام
اشد تغيرا للاسم من وقف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف
وقف الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بها

وطيب

وجوب تأنيث وهواة وقف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء
بقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان حرف داخلة في جملة الفعل
من جهة المعنى فيعد كأنه لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو
من جملة الاسم واحد حروفه **قوله** والمبني نوعان لازم وعارض
اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني
الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة ما بينه وبين
ما لا تمكن له اعني الحرف او الفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له
حالة الاعراب او كان له ذلك فالاول هو المبني اللازم والثاني
هو العارض ونوعت المبني اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف
او ما اشبهه ليس على وجه لمشابهة طرفا او عكسا لان المبني المفرد
بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبهه وكذا الصدر
في المركب يشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس
بمبني بناء لازما واسماء الافعال نحو هيهات وشتان لا يشبه الحرف
ولا يتضمن معناه وهي المبني اللازم **قوله** كاين ومتى وكيف انما بني
اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازات لانك اذا قلت

اين زيد فكانك قلت أفي الدار ام في السوق ام في المسجد ام
في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس
فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت
متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج
اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا
وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك
كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازات **قوله** او ما اشبهه كالذي
والتي تشبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل
بها ولا تستقل بالفائدة وانما بني اين وكيف على الحركة والاصل في
البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتح لخفتها **قوله**
والعارض في اشياء انما بني المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان
الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوا
في حال النصب والرفع واما خروج الياء عن المدة وكلاهما خلاف
الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء واما المنادى المفرد
المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهي مبنية فبني ما

وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب
اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه
عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لا يمكن
بناؤه على الفتح لانه يلتبس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف
نحو يا احمد ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف
عنه الياء اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة لانه
لا يقع موقع كاف الخطاب اذا اريد واحد غير معين كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي ولا المنادى المضاف لان الاضافة تمنع
البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علم التمكن
لا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في لا رجل
في الدار وانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل
في الدار وبنيت على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لتناسب عمل لا
عمل ان وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الصدر
منه لتنزله منزلة شطر الكلمة والعجز لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة
وعشرة وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة في الغرض ههنا واما بعلبك

فلا يبقى منه الا الصدر حيث لا ينقض الثاني في معنى الحرف واما
ما حذف منه المضاف اليه نحو جئتك من قبلُ فانما بني لان الاسم
اذا حذف منه المضاف اليه ونُوي فيه كان معنى الاضافة مقدرة
فيه والاضافة معنىً من معاني الحرف واذا ظهرت المضاف اليه
نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن
المضاف معناها وانما بني على الضمة جبرا للمحذوف منه باقوى الحركات
وقيل بني على الضمة لان النصب والجر قد يدخلان حالة الاضافة
نحو جئتك قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر احترازا للمخالفة
بين الحركة البنائية والاعرابية **قوله** والمبني اللازم من الافعال
الماضي والامر بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر
بغير اللام لا يستحقان الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازما واما
المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني منه فبنيه
بناء عارضا وذلك باتصال نون جماعة النساء نحو يفعلن و
وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره
انه قد ترك على اصل البناء ابتداء لانه الاصل في الفعل

البناء

البناء كما صححوا القود تنبيها على ان اصل باب بوب وانما بني
عند لحوق نون التاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن
به الزيادة اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو
قوله واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه واعلم ان
هذه الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة
اقسام لانها اما ان يكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال
المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا يكون عاملة ولا معمولا فيها
وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء الغير المتمكنة الا القليل منها
واما ان يكون عاملة ولا يكون معمولا وهو ايضا واقع كالفعل
الماضي والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع
واما ان لا يكون عاملة ويكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمل المص
وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون
عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل
مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر
لا محالة الا ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن

حيث يقول عمرو زيد لانا نقول يجب انه لا يعمل الجار الا فيه
فينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ولا نعمل العلم لا يقع
اضافة البتة ولا ينصب التمييز عنه اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم
قابل للتنكير بضرب من التأويل فيقع اضافة اذ ذاك نحو زيد الذي نحن
المهم من اعمال هذا القسم غرابة واتفق لانه من الاسماء ما لا يستعمل مضافا
البتة من ذلك نحو طرا وكافة فانه لا يجوز اضافتهما اليه ولا ينصب
التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم انفع وانفعا **قوله** والاسماء المتقدمة
ملحق ان يجز لي اي الاسماء المتقدمة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع
وقد بنيت لتضمن معنى الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته
الا ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان
الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا الفعل ايذانا بان الاصل في الافعال
البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جزء وبعض
او على ما هو ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على
نظيره **قوله** والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
من الاعراب قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع

وعرفت

وعرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد
تطفل عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل او ما
اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها بوجه ما بالاسم المتمكن سبب
لثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما اشبهها والمفعولية او ما يجب
مجيئها او الاضافة او نحوها وهذه معان معقولة تستدعي نصب
علامة يستدل بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب
والجر دلائل عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات للاعراب والاشياء
التي تعلقها باسم متمكن سبب لحدوث هذه المعاني عوامل وكذا
مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره تستدعي اجراء
حكم الاسم عليه في الاعراب في وقوعه حيث وجوده او فرضا من
المضارعة وذلك عند عدم تنفيه موقع الاسم اذ بالرفع اقوى
وجوه اعراب الاسم ونصبه حيث وجوده لا تنفيه موقعه لكن
معه ما يحله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب اضعف
وجوه الاعراب الاسم وجزمه حيث وجوده فانحط عن رتبة
المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه

حيث كان الجزم مفقودًا في الاسم وسمّوا مضارعة للاسم مقتضية
لاعرابه والمعنى الذي يعرب به او فرطان للمضارعة اعني وقوعه موقع
الاسم عامل رفعه والخفض الذي هو سببه في تقدير الاسم او شبهه اعني ان
واخواته عامل النصب والحذف الذي جزمه عن تقدير الاسمية او شبهه
اعني ان واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قول العلامة
عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه
يحدث المعنى المقتضي للاعراب لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص قوله
والعامل ضربان فلا يخفى على الشرح قوله لما رأيت اثر الاول في الثاني
وعرفت علته اي علة هذا التأثير يريد انك اذا رأيت الغلام
في غلام زيد تؤثر في الثاني بنوع ما وعرفت ان علة هذا التأثير هي
الاضافة امكنك تعديته هذا الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك العلة
وعن بعضهم ان الصواب وعرفت علته اي علة الاول اي عرفت
ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب

الباب الثاني

في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية لاطرادها لا اختصاص
ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم

جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد
بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي قوله
ولان الفعل منها هو الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد
تأثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف
انما يعملان بعد تقويتهما به قوله واما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب
يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية
والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل
والمفعول او ما يشابههما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فالحري
ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب قوله اما الرفع فعام يريد
ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية
والفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تعريف الاسناد
في صدر الكتاب وانما وجب تقديمه لان الفعل هو اللفظ الدال على
ثبوت معنى لشيء في زمان معين الاسناد كالجزء الذاتي
لمفهوم الفعل والذهن حين تصوّر الاسناد لا بد وان ينتقل الى المسند
اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية فافهم

من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه فذلك هو الفاعل
واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في الالفاظ ثم الفاعل
لا يكون الا واحدا ولهذا حال في نحو اشما واخذا وذلك لان وصف
الفاعل عند النحويين ان اسند اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان يكون
احدث شيئا بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد فاذا كان شرطه
الاسناد لا الاحداث فليس لك ان يسند من نحو قولهم ضرب اخلان
او الرجال ليس بتناقض لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين
بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو **قوله**
فان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر
وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل ومتصل
وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربن واما مستتر سواء كان لازما
كالمستتر في اضرب او غير لازم كالمستتر في زيد ضرب **قوله** ثم ان الفعل
على ضربين المتعدي وغير المتعدي والمتعدي هو ما يتعدى الى المفعول به
من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول
واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول

الثاني لا يخلو من ان يقع جملة على الاول او لا يقع والاول هو افعال
القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما
ويجوز الاقتصار فيها على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو
فلان يعطي وانما تفعل ذلك لتفاد به نوع من المبالغة والتوكيد انه انما ثم
معط على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين
نحو علمت زيدا ومنطلقا لان وضعها على ان يعرف الشيء بصفة فلا يجوز
ان تسكت عن احدهما لتعذر ما عرفت عليه حديثك واما المفعولان
معا فقد جاء حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل
وهو فعلان منقولان بالهمزة من المتعدي الى المفعولين وهما اعلمت واريت
نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت
وازعمت وقد يضمن اخبرت وخبرت وحدثت وانبأت معنى اعلمت
فتعدى تعديته **قوله** وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل
اعلم ان المفعول ربما يترك الفاعل بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه
ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم اوله

اوادام متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه
واللام الادنى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضُرِب واستُكرِم
فان اول المتحركات هو التاء اذ لا عبرة بهمزة الوصل ودُحرِج وتُدُحرِج
وجُلبِب وتُجُلبِب واما في الفعل المضارع فانه يضم حرف المضارعة ويفتح
العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الادنى في الرباعي المجرد والمزيد
فيه والملحق بهما نحو يُضرَب ويُستكرَم ويُدحرَج ويُتدحرَج ويُجلبَب ويُتجلبَب
فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه مقدما عليه
ومفعول معنى كمات زيد وطاب الخبز **قوله** ويجوز الاسناد الى المفعول
الثاني اي الاسناد على احد المفعولين المتغايرين اذا كان من باب نحو اُعطي
درهمٌ زيدا واُعطي زيدٌ درهما الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل
في المعنى احسن وهو زيد لانه آخذ اي آخذ واما المفعولين غير المتغايرين
فلم يستعملوا الاسناد الا الى الاول نحو عُلم زيد قائما ولا تقول عُلم قائم زيدا
وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يجب جعله
مخبرا عنه وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن
الالتباس نحو ظن قائم زيدا لانه لا التباس ان القائم هو المظنون

دون الزيدية

دون الزيدية وهم نحو ظن اخوك زيدا في ظننت زيدا اخاك
للالتباس **قوله** ومنصوب الفعل على ضربين اعلم ان المنصوبات بعضها من
المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول
ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهب زيدا وانما سمي مفعولا به
لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة
لانه يرفع الابهام فلا يجيء الا اذا وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا
لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها وكذا تصبب الفرس
عرقا والتمييز بابه يحترز عن احتياله اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت
نفسه وكذا تصبب عرقه فازيل عنه ايذانا بالغرض من المبالغة والتاكيد
لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى واشتعل
الرأس شيبا اي شيب رأسي وقد فصحت هذه الجملة لما فيها من
الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة والاسناد الاشتعال الى الرأس وايقاع
شيبا تمييزا عنه ايذانا بشمول الاشتعال الرأس اذ فرق بين اشتعل شيب
رأسي واشتعل الرأس شيبا فان اشتعل النار في بيتي واشتعل
بيتي نارا والفرق ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل

وغيرهما من لطائف الاعتبارات وكذا الخبر المنصوب فانه في المنصوبات
الملحقة بالافعال الناقصة وما يجري مجريها فان قلت كيف جعل الخبر
قسما من معمول الفعل القياسية وعامله سماعي قلنا انه جعل الخبر قسما من
معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول الناصب القياسي
فيلزم ما ذكرتم قوله والعام خمسة اعلم ان المصدر من المنصوبات
القياسية على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا حقا كان او غيره
ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو ذهبت ذهابا وضربت ضربا
وطابت طيبا لان في الفعل دلالة عليه فالحري ان يعمل فيه بنفسه
ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه مبهم او ضروب الضرب
من التوكيد وغيره وكذلك مبهما والمرة والمرتين والمرار وقد يكون
محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا
ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الذي ينصب المصدر
فاما ان يكون ينصب مصدره او غير مصدره مما هو في معناه والاول
كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول
اما ان يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا

فان نباتا

فان نباتا وان لم يكن مصدرا انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق
او لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا واما الثاني فكقولهم ضربته
سوطا لانه اسم ابهم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سد به
مسده وليس بمصدر شاكله بسوطه بدليل قولهم ضربته
سوطين واسواطا ولو كان مصدرا لما ثني وجمع
وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا لما
انه ضرب مخصوص وتعم الضرب بالسوط فلا دلالة
لضربت عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس
نحو سطته ضربا مثلا الا ان لقائل ان يقول اذا لم يجز
ان ينصب السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته
عليه فالحري ان لا ينصب به اسما معينا ما ذكرتم وايضا
ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت
لا يدل على الضربة والضربتين وانما يدل على الضرب
مطلقا قوله والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان انما
سمي مفعولا فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني التي

تحل فيها الاشياء وقد سماها الكوفيون محالا لحلول الافعال
فيها ثم ان حكم الزمان كله مبهمه ومحدوده وحكم ظروف
المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد وهو الانتصاب
على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او
متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة وامامك واما المحدود
من المكان كالسوق والدار فلا بد له من في ونحو عسل
الطريق الثعلب معدود من الشواذ قالوا وانما تعدى
اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان بنفسه ولم
يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل يدل
بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى
الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف
الزمان واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار
الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو فلم يصل اليه
الا بواسطة الحرف وانما جاز في المبهم منه بنفسه لانه
اشبه الزمان من وجهين احدها انه مبهم غير محصور مثله

فاذا قلت

فاذا قلت خلف زيد كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهره
الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد
يكون مشتملا على كل زمان ماض منذ خلق الله العالم
الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا
على كل زمان مستقبلا والثاني ان هذه الظروف لا تتقرر
على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا
كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما
اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين شاركه
مشاركة في الانتصاب قوله وعند هو ايضا من الظروف
المكانية وهو من مبهم المكان وقد يستعار للزمان
نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات ثلث عند ولا
يستعمل الا ظرفا فلا يقال عندك واسع لانه يصير
مخبرا عنه وقد يدخل عليها من حروف الجر من وحدها
وقول العامة ذهبت الى عنده خطاء ولا كذلك امام
وخلف لانك تقول امامك خير من ورائك والحاصل

ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا
نحو عند وسوى من الظروف المكان وذات مرة من الزمان
وبعضها مستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست
في المكان واليوم والوقت ونحوها من الزمان
قوله ووسط الدار بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك
يكون اسما ولو قلت ضربته وسط راسه
اي اوجدت الاعتماد وسط راسه ولو
قلت ضربت وَسَط راسه اي ضربت جرم
راسه لان الوسط الجرم والوسط كونه في ذلك
الجرم وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم
بالتسكين وفي وسط الدار بالتحريك ثم قال
وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط وان لم يصلح
فهو وَسَط بالتحريك ثم قال وربما يسكن
وليس بالوجه **قوله** وانا دخلت
الدار فتوسع وذلك لان الدار محدود فكان

حقه

حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم
حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه
ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي
الى انه فعل متعد نصب الدار كنحو بنيت
الدار وقد دفعوا قوله بان مصدره يجيء
على فعول وهو من مصادر الاسماء اللازمة
نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولان مقابله لازم
اعني خرجت **قوله** والمفعول له هو علة
الاقدام على الفعل وانما عده من المنصوبات
العامة لان الافعال في نصبه مستوية الاقدام
وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا
لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود
ومتى فقد شيء من ذلك فاللام نحو جئتك
للسمن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم
لمخاصمتك زيدا امس لان المفعول له انما

ينتصب لانه ينتصب في ضمن الفعل الذي
قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولن
يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط
ومتى فقدت فقد خرج عن هذا الوصف
لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل
فيتصور دخوله فيه واذا كان فعلا
لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا يدخل
تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن الاول
في الوجود لان الفعل الواقع امس لم
يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم
فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه

قوله ووجبت مخافة الشر اي هذا المثال يوذن الفوائد و
هي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي فان المفعول له
ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور كما زعم بعضهم بل يكفي كونه
عذرا له سواء كان غرضا او كان غير غرض والا لما جاز وجبت مخافة
الشر لان المخافة لا يكون غرضا من المفعول له كما في نكرة يجب
معرفة خلافا لابن السراج **قوله** والمفعول معه هو المنصوب
بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتعديده في المنصوبات العامة
انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده
وعند سيبويه مقصور على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي
لانه قد قوي بالواو فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها من
حروف الجر لان الواو لا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف
وانها لا تعمل والاخفش قاس انتصاب ما بعد الواو على انتصاب
مع نحو جئت معه وقد زيف قوله بانه مع منصوب على الظرفية
والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف
الا ان يقال انهم اذا قاموا الواو مقام مع وكان الواو

وفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعرابه مع كالاتم
لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما بعده اعرابه قوله والحال
في المنصوبات اللغة الحال فحقيقة الحال هي الهيئة التي عليها الشيء
عند ملابسته الفعل له او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب
هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فالقيام
هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال
هو الفاعل او المفعول ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا
وذلك عندما يكون العامل فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات العاملة
او معنى وذلك عندما يكون العامل معنى فعل نحو ما شانك قائما
فذو الحال هنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع
قائما وكذا المثال في قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا اذ
المعنى انبه على زيد واشير اليه قائما فان في ها معنى التنبيه وفي ذا معنى
معنى الاشارة وانما قال وبعض جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن
الحال فالحري ان يكون الحال مقولا في جوابه قوله وحقها ان تكون
نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان تخالفا

لانها

لانها اذا انطابقا تعريفا وتنكيرا ايها ان لا يتطابقا اعرابا
الى عوقها في الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير بان الحال
جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واراد
بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى الوصف للفعل
والفعل نكرة فلزم تنكيره قوله فاذا اردت الحال عن النكرة
فقدمها عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح
الا اذا كان النكرة موصوفة او مغنية غناء الموصوفة او مصدرة
بالاستفهام او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا او تقع للنفي كما
في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا يركنن
احدا الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام * وقولك هل اتاك
رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك
ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح
جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود تسامحا
وتساهلا واطلق القول بالتقديم في كل نكرة واستشهد بقوله
لعزة موحشا طلل قديم * انما يصح على مذهب الكوفيين

عفاه كل اسحم مستديم

والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن
طلل لاختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في الحال هو الظرف
وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده والصواب عنده
ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون
بعد ان تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء اذ الحال متأخرة عن
صاحبها وهو موحشة واما عند الاخفش فلما كان ارتفاع ذي الحال
وهو طلل بالفاعلية للظرف صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره لوجوب
تقديم الحال عليه وكونه موصوفا بالتقديم والحاصل ان تقديم الحال
على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا من نحو جاءني راكبا رجل وقد
يكون جائزا كما في جاءني زيد راكبا وقد يكون ممتنعا وذلك
اذا كان مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحاة
الا ابن كيسان لان الحال صفة في الاصل والصفة من التوابع
واحسن حال التوابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على
الجار فكيف يتقدم ما هو تابع له واجازه ابن كيسان مستشهدا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ المعنى ما ارسلناك

الا للناس

اي ما ارسلناك الا كافا للناس عن الشرك وارتكاب الكبائر

الا للناس كافة وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك
والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس
عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة
على المصدر اي ما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة
شاملة لهم **قوله** اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل اي اسم الفاعل
اسم اشتق لذات من فعل لا من حيث انه اي تلك الذات بل من حيث
انه كان في الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز
بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن لذات من وقع
عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل من فعله عن الصفة المشبهة
فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل من
فعله نحو كريم لان الصفة المشبهة من الطبائع فلا يقال للمتصف
بها انه فعل شيء لانا نقول لا نعني بقولنا فعل احدث بل المراد
انه يجب بقياس ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل كاكرم وانما
فسرنا ذلك بالموازنة ليعمل بالحركات والسكنات لانهم ربما
قالوا صفة جارية للواقع بعد شيء صفة او خبرا او حالا فاحتج

الى تغيير الجريان حينئذ ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا
اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل
كما دخل على الاسم في الاعراب التي هو مستحق في الاصل دخل الاسم
على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا
الآن او غدا كما تقول يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده
ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا تقول ضارب عمرا امس لان الافعال
دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء على الافعال في العمل ولم يوجد
للماضي اعراب حتى الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد اجاز
ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
واجيب بانه ذكروا بان باسطا وان كان ماضيا في الظاهر الا انه بمعنى
على الحال بدليل انه لو وقعت المضارع موقعه نحو يبسط لصح
وذلك لان الحال الماضية تحكي على صورة الحاضرة نحو كان زيد
يضرب عمرا امس واعلم ان شرط عمله اعتماده على احد الاشياء الستة
التي اشترطها للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب
فلا تقال قائم غلاماك خلافا للاخفش والكوفيين قوله

اسم المفعول

الثالث من العوامل اللفظية القياسية اسم المفعول

اسم المفعول كما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من وقع منه
الفعل اعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول كما كان اسما مشتقا
لذات من وقع عليه الفعل اعمل عمل المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم
الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد تقول مررت
برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان
يرتفع بيضرب ومضروب في التقدير جار على يضرب لان اصله
مضرب فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك
رفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا مع التاء نحو مكرمة واما نحو مكرم
ومعطي فجار على الفعل لفظا تقول زيد مكرم اصحابه ومعطي
غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطي قوله والصفة المشبهة
وهي ما لا يجري على يفعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا
حسن على يحسن وكذا شديد وقوي وصعب وما اشبهه
ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين
وهي مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
فاجريت مجريها في العمل فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم

الرابع من العوامل اللفظية القياسية الصفة المشبهة

ابوه ونحو زيد حسن ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل
وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية
على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد
كريم ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ
لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدأ على عدد الخبر اذا كان هو هو
فان قلت كيف تحكم بهذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو
زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديما فكيف جاز ان يريد
الوضع على الاصل اعني الاسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات في حكم
اسم الفاعل في انها في معنى الحال الابدي الا ترى انك اذا قلت زيد حسن
وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون جهة الفعل موجودا
قبل زمانك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح كقولك
زيد يعلم فزمان العلم فان علمه قد وجد من قبل ودل عليه اسم الفاعل
نحو زيد قائم غلامه تريد الحال في القيام قد كان مع ذلك قبل حالك
بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه
امس قبيح اليوم لم يجز فهذا تدخل كان ليدل على ان الحال حال الحكاية

وليست

وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم امس او قائما
غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل
فلا يقول زيد حسن وجهه سيحسن او حسن قد انقطع قوله المصدر
هو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل
يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل
والدليل على ان المصدر اصل والفعل فرع مشتق منه ان المصدر اسم
يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى
الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر
على شيء واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين واصل له
ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد
يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر
لا يدل على مدلوله والفرع لا بد وان يكون فيه اصل وزيادة واما ما
تمسك به الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال الفعل وصحته بصحته نحو
قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا
منه وان دل فانما يدل على اصالته في التصريف ولا كلام فيه انما الكلام

في انه الاصل في العمل والمصدر فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان
منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا انما عمل لرفع ونصب كان المصدر
ذلك و انما قال كما تقول في ان ضرب زيد عمرا لان الفعل المصدر بان بمنزلة
المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان يخرج زيد
وارجوان يخرج ويبلغني خبران يخرج وان يخرج خير له فلما كان بمنزلته
في الاعراب وفي هذه المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي
امتناع التقديم ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضرب بكر كما لا تقول
اعجبني زيدا ان ضربت **قوله** ويضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر
المتعدي المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل
ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب والفاعل مجرور
لفظا ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف عليه او الصفة على الموضع
نحو عجبت من دق القصار الثوب وصاحبه بالرفع مثلا او من دق
القصار الحاذق و الثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر
المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي في ان ضرب زيد و الثالث
ان يبني المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل

نحو

نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد و على هذا امثلة الكتب
نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اي من ان دفع الناس بعضهم
ببعض والمضاف اليه مجرور لفظا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله و
الرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
اللص الجلاد و الخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل
نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي فيه دعائه الخير والمضاف اليه
في الوجهين الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل
واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى
الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت انه يجوز ايضا ان يضاف
الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على العكس ويترك ذلك
الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه فيجري
مجرى المفعول به فالمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه
وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا
وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المص لقلته وندوره **قوله**
ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما

الجمع مصدر منون وزيدًا منصوب به وفاعله محذوف حذف للعلم
به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا شيء في الاسماء الاجناس يحتمل
الضمير ويدلك على حذفه انك لا تقول اعجبني من هذا الامر ظهور كله
وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر
او على وصف جار مجرى الخبر فاقتضاؤه ما يسند اليه فاذا قدرت
خلوه عن المسند اليه فقد اخللت بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء
كلها لا يلزم ان تكون مسندة الى شيء واما قوله تعالى وهم من بعد
غلبهم سيغلبون فمن قرا سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر المضاف
الى المفعول القائم مقام الفاعل اي من بعد ان غلبوا سيغلبون
ومن قرا بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر
المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان تقرا الم غلبت الروم
بالبناء للفاعل وقرئ به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر للفارس
لا للروم ومجال الكلام في الآية فسيح غير انه يفضي الى الاطناب
الممل قوله المضاف كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول
يجر الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال

والحروف

والحروف وانما عمل الجر هنا لان في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك
على العمل قوله فالاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان
معرفة في الاضافة المعنوية يعرف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت
غلام كان شائعا في امته غير مختص بواحد فاذا اضفت يعرف وصار
لواحد بعينه ويكتسب منه تعريفه وذلك لان قدر المعنى على قدر اللفظ
فكما تنزل المضاف اليه من المضاف بمنزلة التنوين الذي لا يتصور فيه
الانفصال كذلك ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ
على قدر مرتبة المعنى واما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا
التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا
في جنس الركب فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة
وزال عنه بعض الشايع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن
معرفة فكيف يكتسب المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب
بمعنى اللام او بمعنى من انما قال في الغالب احترازا عن قولهم
ثبت الغدر وقلق الطف وقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في
اي ثبت في الغدر وقلق في الطف لكن الغالب ان يكون

بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة
لان الاضافة فيها تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع
هو فاذا اضفت بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام
لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من
جاز ذلك قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله وانما يقول النحويون
في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا لمعنى الجر لا ان اللام
مقدرة فيه كيف والمضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين و
يعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون بشيء كذلك
لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه و
ايضا فلو كانت اللام مقدرة فيها حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف
التنوين كما لم يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا
وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف من فايخرجها
عن ان يكون في حكم المذكور او في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه
معنى الحرف اذ الاسم يتضمن معنى الحرف يبنى ثم اجابوا عنه بان ذلك
الاسم لتضمنه معنى الحرف الجائز دون الواجب الا تراهم اعربوا ايا مع تضمنه

معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان في جاء الاسم ههنا مقتضيا للخفض
اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعامل بالعمل بمنزلة
الحكم من العلة فلن يتم التضمن الا بان يعمل الاسم نظيره في كونه عاملا بحث
بها بهذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده
وارى ان التقرير في هذا السؤال ان المضاف اولى بذلك من المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى
الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقريره ولولا
انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ولان تضمن غيره الحرف لا يكون موجبا
للبناء ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك
الحرف كما ان اين واخواته لما كان معناه يشتمل على معنى حرف الجزاء
بنيت ولتضمنها اياه غلبت الجزم والمتضمن على هذا التفسير هو ههنا
هو المضاف دون المضاف اليه لان الجر للمضاف فوجب ان يكون
المتضمن لمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه
متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال
ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن الا بان نجعل الاسم
حكمه ونجعله مثله في كونه علة بحيث بهذا الحكم ومعلوم ان الاسم

الذي اعطيناه حكمه في كونه علة يحدث بها الحكم في المضاف
دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا واذا كان
المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف الا لازما على
ما ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف
فلا يبنى فالجواب ان المضاف تمنع البناء في الاسم الاغلب
اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما يعارض تلك
المناسبة لانها من خصائص الاسم ولا يكون في الحرف والفعل الا ترى
انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان
العلة التي اوجبوا بها البناء في مفرديهما قائمة او نقول ان المضاف
اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته التنوين تنزل منه منزلة التنوين
التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه
قوله ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة
وهي اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها
اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا وبدل

على

على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك
تصف النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت بزيد ضارب
عمرو والحال لا تكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل
حسن الوجه لان التقدير في الانفصال نحو حسن وجهه الا انك
نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع في جميع
اجزاء الموصوف به واذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه
فاحتيج الى تبيين موضع الحسن فاضيف الصفة اليه ويدل
على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند جائل الوشاح وتأنيثها في
هند جائلة الوشاح **قوله** والاضافة تعاقب التنوين ونوني التثنية
والجمع انهم لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل
من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين
في اخر الكلمة **قوله** ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف عن التعريف
انما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد عنه لكان معرفة
واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي
وضعها للتعريف او التخصيص لان تعريف المعرف محال

قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول
مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة ليست
بمحضة فان اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف
نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتوقف ولا ينقضي هذا الى تعريف المعرف
لانا نقول ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة فيها لان
التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يفقد
مع اللام فيتعذر سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل
بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة
اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه
كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيف افادت التخفيف من وجهين
وهما سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال الصفة الى الكثرة
التي هي اخف منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد
عوض عنها اللام لان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفته
قوله والضارب زيد انما جاز هذا لان هناك قد يسقط
وجاءه المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية كما

في قولك

في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل
مع انك لا تفيد خفة لفظية لانه شبه بالحسن الوجه من حيث
الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى باللام
التعريف كالوجه فاجري مجراه تشبيها كما اجيز النصب
في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد
اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افدتها في المثنى والمجموع
والمضاف اليه جنس ليس باسم جنس فيشبه بذلك
بالحسن الوجه واما نحو الضاربك والضاربي والضاربه
فسائغ بما في ذلك استبدال الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك
واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف جدا وانما لم يجز ان يكون
الضمير في مثل هذا ضمير النصب كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه
التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني والضارباني
والضاربوني كراهة اجتماع الزائدين في آخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد
فيه ذلك اجراء للباب على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربي
خلافا لما يكون الا ضميرا مجرورا هذا ما اختاره جار الله وقبل الامام

كما في الضاربه والضاربك والضاربي
لانه في هذه الامثلة لا يوجد فيه التنوين
ويوجد اللام

جعل الدرهم اي انه ضمير المنصوب بمنزلته في تمييزه قوله اسم التام
انما ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه
ويرفع الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم عاملا في
النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين
والمصدر الا يرى ان قولك راقود في قولك راقود خلا
اسم قد تم اي امتنع عن الاضافة لما فيه من التنوين وهو مبهم
محتمل لاجناس المكيلات فينصب خلا مثلا لاقتضائه اياه
ومشابهته بضارب بالتنوين في اقتضائه يقتضي مفعولا
وطعم قد امتنع من الاضافة بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في
منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما محتملان من اجناس
المكيلات والموزونات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما
كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون
الجمع وهو محتمل من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون
وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان
ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة

المعطي

المعطي الى الضمير تمنع من جر درهم فهذا هو الاسم التام ثم ان التام
قد يكون زائلا وقد يكون لازما فالاول هو التام بالتنوين ونون
التثنية لانك تقول في راقود خلا راقود خل وفي منوان
سمنا منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ
ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم لان عشرون
اسم مبهم موضوع لضاعف عشرة وليس بجمع على حد مسلم ومسلمون
اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع العشرون على ثلثين ثلث مرات
كما يقع المسلمون على ثلث انفس فلما اختص العشرون بثلث مرات
عشرة علمنا انه اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص
واذا كان موضوعا مع الواو والنون فيمتنع ان يوجد بدون النون
فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول في ملؤه
عسلا ملؤ عسل لانه مضاف الى ضمير ويمتنع ان يضاف الشيء
مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيل التام بالتنوين بقوله
ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين
هنا غير كف لا ابهام فيه فيرفع وانما الابهام في قوله موضع

مضافا الى الكف اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف بنفسها
والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها تمنع من الجر وتوجب
النصب كما تمنع اضافة المائة في قولك ملؤه عسلا فان قلت
ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة
وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه الى الكف قلنا كذلك
الملؤ لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص
كالاناء او الى ما هو مكيال موصوف كالاردب ونحوه فاذا اراده
في تقبل الاضافة او في منه في تقبل التنوين اذ العامل في التمييز
هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال
الاسم التام مشروط باقتضاء التمييز لابهامه ولا شك
ان المقتضي للتمييز ههنا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف
نفسها اذ لا ابهام فيها ويدلك على هذا انك لو جئت
بالكف منونا غير مضاف الى شيء لفظا او تقديرا نحو ما في الغلاف
كف غلاما لم يقتض التمييز البتة وايضا انهم شبهوا موضع كف
سحابا بيضرب زيد عمرا فوجب ان يكون العامل هو المضاف

لانه

لانه المشبه للمضاف اليه فقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا
وانتصب ههنا من وجهين احدهما ثبوت التنوين والثاني
الاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد ان العامل في التمييز
ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا فهذا
يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا ممتنع لانه غير معقول
مما انعقد الاجماع منهم على رفضه الا ترى انهم لو اوردهم العاملان
على معمول واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد منهما لا غير الا انهم
اختلفوا في ان العمل لايهما على ان المنون ههنا لا يصلح عاملا لما
بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان مقتضيا للتمييز لابهامه وقد مر كونه
افتقد الشرط ههنا ونقل كلام الشيخ هو الذي غر المصنف في جعله
العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ لما جوز ههنا النصب بالوجهين
جعل المصنف الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضي
اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل للاقرب منهما وجودا الا ان ذلك
ضبط النظر باد في تامل فيما ذكرناه قوله وقال للثلثة الاول
مقادير فان قلت كيف قال وقال للثلثة الاول مقادير الى آخره ...

وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن
والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه التمييز
اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع
والمضاف ثم قال يقال للثلثة الاول مقادير اي ما فيه
التنوين ونون التثنية ونون الجمع وللاخير مقياس اي للمضاف
فيما ذكرناه فالمقادير انما سمي مقياسا لانك اذا قلت لي
ملؤه عسلا فقد قست ما عندك في العسل بملء هذا
الاناء وكذلك مثله رجلا بخلاف منوان سمنا فقدرت ما عندك
في السمن بالمنوين ولم تقس بشيء **قوله** والتمييز رفع الابهام
عن المفرد بهذا دخل الجملة اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به
ما يقابل الجملة فعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع
في قبيل المفرد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف وقد
يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه ههنا هو
الاول لكونه مذكورا في مقابلة الجملة واذا تقرر هذا فاعلم
ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد

او في

او في احد طرفيه فالمميز للاول يسمى تمييزا عن الجملة ويقع بعد
تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا في اسناد الطيب
الى زيد لا في الطيب على الانفراد ولا في زيد على الانفراد
والمميز للثاني يسمى تمييزا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم
نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود لا غير فارتفع
بقولك خلا **الباب الثالث** في العوامل اللفظية
السماعية وهي ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال
والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية
اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال
ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل لمشابهة
الافعال والحروف فهي في العمل متأخرة عنهما سواء كان
ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم في الحروف العوامل ما هو
العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك
ثم قدم في العامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل
عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم في العامل عملا واحدا

الجار على النصب لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف
بخلاف النصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحرف
ام الفعل وفي قوله عامل في الجملة تجوز والمراد عامل في كل واحد
من جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي الجملة لا تستطيع
ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة ليست باسم
ولا فعل فيعمل فيها العامل **قوله** اما الجار فسبعة عشر
الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء
وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه تختلف
باختلاف معانيها فمن معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة
تريد ان مبتدأ الخروج كان من البصرة وقد يكون للتبعيض
في اخذت من الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى
الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبتدأ موضع اخذك
كما ان قولك خرجت من البصرة يوذن بان البصرة منشأ
خروجك الا انها في الاموال افادت التبعيض ايضا
اذا كان ذلك ممكنا ولم تفد في قولك خرجت من البصرة

لانك

لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح
ان يكون خارجا وغير خارج وقد يكون للبيان في عشرة من
الدراهم لان العشرة قد يكون من الدراهم ومن غيرها فقال
من الدراهم تبيين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء اذ يجعل
مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وقد يكون مزيدة في المرفوع
نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد ودخولها
في حال الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع
لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الى الاسماء
الافعال فتكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا ومن
هذه مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا
قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل فمعناه من واحد
الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب
ان يقال انها في ما جاءني من احد زيادة محضة زيدت
لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني من احد

وما جاءني احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق لان
احدا اذا قرن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق
البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان وانما في ما جاءني
من رجل مثلا فليست بزيادة محضة حيث افادة الاستغراق
الا ترى انك لو قلت بغير من لم تفد الاستغراق قطعا
بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني رجل بل رجلان تشهد لذلك
فمن صرف الكلام الى الاستغراق وازال عنه احتمال غيره
كما ان لام التاكيد صرف صيغة المضارع الى افادة معنى الحال
قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها ولهذا النظير استشهد
المصنف في الزيادة بما جاءني من احد دون ما جاءني
من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه مستمرة
ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن
مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم **قوله** والى
لانتهاء الغاية في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة
تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد تكون بمعنى المصاحبة

نحو قوله

نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا هذا راجع
الى معنى الانتهاء لان المعنى لا تنتهين اكل اموالهم الى اموالكم وفي
معناها حتى الا انها تفارقها من وجوه وهي ان مجرور حتى
اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى راسها
فان الراس به ينتهي السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح
فان الصباح عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى
اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه
وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان يتقضى ما تعلق به
شيئا فشيئا حتى ياتي عليه كذا ذكره الزمخشري والحق
ان يكون مجرورها كذلك ومن ثمه جاز الى نصفها او ثلثها
ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة
السمكة قد اكل الراس ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند
الراس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما ليس باخر جزء
من الشيء او ما يلاقي آخره ولم يجز على ما مر وان الى تدخل على المظهر
والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر استعمالا

فلا يقال حتاه وان حتى لا تلزم الجر فتكون عاطفة ومبتداء
ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاءني القوم حتى زيدٌ
وكذلك النصب والجر وانها تخالف سائر حروف العاطفة
في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة للغاية و
لدلالة على احد طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون احد طرفي الشيء
من غيره ولهذا قالوا انها انما تذكر للتعظيم او التحقير نحو مات الناس
حتى الانبياءُ وقدم الحاج حتى المشاةُ لان الشيء اذا اخذ
من ادناه فاعلاه غاية له وطرف له واذا اخذ من اعلاه
فادناه غاية وطرف له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت
النساء حتى هندٌ خارجة او حتى خرجت هندٌ وقد جازت
في مسئلة السمكة الوجوه الثلثة الجر على كونها جارة
والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر
محذوف اي حتى رأسها مأكولٌ واما في فهي للظرف ويقال
للوعاء ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب
فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما

الباء

الباء فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به وخامره ومنه
مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري
بمكان يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء ههنا للقسم
وحقيقتها الالصاق لمعنى القسم بالاسم المقسم به وكثر حذف
الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال وردما للاختصاص
ورفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان يكون مخبرا
لا مقسما وقد اوقعوا موقعه الواو بعد حذف الفعل لذلك نحو والله
لافعلن ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت عنها لتقاربهما
في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل
التاء عن الواو نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير في كلامهم
ومنه تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء ولاصالتها في افادة معنى القسم
تستبد بنفسها عن اخويها بجواز اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر
والمضمر نحو به لافعلن وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف
نحو بحيوتك اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس بقسم في الحقيقة
والواو لكونها فرعا لا تدخل الا على المظهر والتاء لكونها فرعا على الواو

لم تدخل على المظهر الا على واحد سوال وقد تكون للتعدية
نحو ذهبت بزيد اذ المعنى اذهبته فان قلت اليست
للتعدية في اوجهها الاخر قلنا نعم الا انها في ساير الاوجه
قد افادت مع التعدية معنى اخر وهنا لم تفد شيئا سواها
فلهذا عد المصنف كونها للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة
في نحو كتبت بالقلم وتسمى ايضا اداة ووصلة للفعل
وتكملة اياه وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر
اي معها قالوا والفرق بين الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة
ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد في المنصوب نحو قوله تعالى
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين وفي المرفوع
نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع
كما سبق في من واما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر رحمه الله
اصل اللام ان تكون للتمليك نحو المال لزيد وقد تكون للاستحقاق
المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به ودام ملابسته
له جرى مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك لم يعطى

بهذا جاء في اخ له وابن له وقد تزاد نحو ردف لكم ولها رب
فهي للتقليل قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض رب والمقصود
ان رب للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل لقيته وانت تريد
ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة
بدليل انهم يستعملونها في مواضع المدح والفخر نحو الا رب
يوم لك منهن صالح ولا سيما يوما بدارة جلجل وانها
تستبد عن ساير حروف الجر باشياء منها تقدمها في الكلام
فلا يقال جاء في رب رجل وذلك لانها كانت موضوعة
للتقليل والتقليل والنفي متواردان واحد والنفي له صدر الكلام
الا ترى انهم يقولون قل رجل يقول ذاك الا زيد بمعنى ما رجل
وانما اختص النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام
لانها معان تدخل الجمل لتغيير معناها فوجب ان تعرف الغاية
اي ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها
بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة
دالة على الشياع والكثرة اوجب اختصاصها بها ليصح معنى

التعليل فيها ولهذا احكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وذلك
لانه ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما
فلهذا فسر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا كما في لي مثله رجلا
لجاز ان يقول ربه الرجل كما جاز في ذلك رجلا ومنها
ان فعلها الذي تسلط على الاسم يجيء محذوفا في الاكثر ولا يكاد
يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال عليها لانك
اذا قلت رب رجل يفهم كان المعنى رب رجل ادركت او لقيت
والحال تدل عليه فحذف كما حذف مع الباء في بسم الله ولا نظن
ان نعم هو الفعل المسلط وهي اباه على الاسم لانه مسند الى
ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطا عليه لزم كون الاسم فاعلا ومفعولا
ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اما بجملة اذا كان مظهرا كما مر
واما بمفرد نحو رب رجل جواد قالوا وانما لزم الوصف
ليكون عوضا عن الفعل وقيل انما لزم الوصف لانه اذهب
في باب التقليل لان رجلا قائما اقل من رجل وحده
ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل

فان قيل لم يجب ان يكون فعلها ماضيا
قلت لانه يفيد التقليل والتقليل لا يتحقق
الا في محقق الوجود والماضي موجود
ان يكون محققا

لقيته

لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي
ستلقاه فيما بعد قليل واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
راجع الى معنى المضي لان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل
لصدق الوعد وتحققه بمنزلة الموجود الحاصل فهذه احكام
رب وقد بقي هنا جواب وسؤال لا بد من ذكرهما وذلك
ان لقائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل يفهم ادركت
مثلا كان رب موصلة لادركت الى الرجل وادركت فعل متعد
بنفسه فكيف تعلق الفعل المتعدي برب ولم يوجد حرف جر
اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء
زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد والجواب انها حرف جر
وقع في الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس
نحو ما رايت من رجل فانها مفيدة للاستغراق وان لم تكن
قد اوصلت فعلا الى الاسم الا ترى ان الفعل الذي
قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة
معنى اخر غير التعدي وهو استغراق الجنس كذلك تدخل رب

في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديًا لفسد لك معنى آخر
غير المتعدي وهو التعليل وهذا التشبيه واضح وأما على فهي للاستعلاء
وتكون تارة حرفًا وتارة اسمًا مضافًا فأما الأول فنحو جلست
على السرير فهي هنا حرف جر لايصالها معنى الفعل إلى الاسم
وعلى هذا زيد على السطح لايصالها معنى الاستقرار المقدر إلى
الاسم وقوله عليه دين لا يخرج عن معنى الاستعلاء انه بدليل
قولهم ركبه دين وأما الثاني فنحو قوله غدت من عليه
بعد ما تم ظمؤها أي من أعلاه إذ لو كانت حرفًا لما دخل الجار
وأما عن للبعد والمجاوزة وتكون اسمًا وحرفًا وأما الأول
فنحو رميت عن القوس على معنى أن السهم قد بعد عنها وجاوزها
أي عنها ونحوه أخذت عنه العلم لأن العلم قد تعدى إليك
وفيها معنى من وزيادة معنى المجاوزة إلا أنها لا تخرج أنه رميت
عن القوس على أن ابتداء الرمي منها قال عبد القاهر وكل
موضع لم يصلح إلا بمعنى البعدية كان مخصوصًا بعن فلا يجوز
ان يقول أدنيت الدين من زيد لأن هذا موضع التعدية

فقط

فقط وإذا كان موضع لا يجب أن يكون متمحضًا للتعدي
جاز أن يقع فيه أيهما شئت نحو قولهم سقاه عن العيمة أي بعده
عنها وجاوز به حكمها إلى الري وإن شئت قلت من على
معنى سقاه من جهة العيمة وهذا من قبيل من وإن كان موضع
لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز أن يقع فيه عن فلا تقول
زيد أفضل عن عمرو لأنك لا تقصد أن فضل أحدهما قد انفصل
عن صاحبه إليه وتعداه وإنما تريد أن فضل زيد بدأ من هذا
الموضع وأما كونها اسمًا ففي نحو جلست من عن يمينه أي من
جانبها وأما الكاف فهي للتشبيه وتكون حرفًا نحو قولك
الذي كزيد أخوك ويدل على كونها حرفًا وقوعها الذي
ولو كان اسمًا لما جاز ذلك إذ لا يقال الذي مثل زيد أخوك
لأن الصلة لا تكون إلا جملة فإذا جئت بالحرف كان متعلقًا بالفعل
والفعل لا يفارقه فاعله فتكون جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد ثم يقال
والتقدير الذي هو كزيد على حذف شطر الجملة فلا تكون الكاف إلا حرفًا
بل اسمًا جاريًا مجرى مثل لأن ذلك قليل غير متسع فلا يجوز أن يقال

جار في الذي قائم القصر إلا في ضرورة الشعر وكما كان
وصلهم الذي بالكاف جائزا استمرارا في حال السعة علمنا انه
حرف جر وقد يكون اسما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي
عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية
في الزمان الماضي نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة تريد ان مبتدأ
انتفاء الرؤية يوم الجمعة ثم حذف او صلة الفعل الذي
قبلهما الى الاسم بعدهما وكذلك تقول انت عندنا منذ الليلة
اي استقررت عندنا منذ الليلة وقد يكونان اسمين فيرفع
ما بعدهما ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول
المدة نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي
انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار في ان الوضع الدلالة
على ابتداء الغاية وعلى هذا لا يحسن النكرة بعدهما لانك
لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا لما افدت بكلامك
هذا الا ما كان المعروف امره اذ كل احد يعلم ان ابتداء
الكون كان في وقت ما واما الثاني ان يراد بهما جميع

المدة نحو ما رأيته منذ يومان كأنك قلت امد ذلك المدة
يومان واول وقته وآخره يومان ولا يجب الاتيان
بالمعرفة وانما وجب العدد ولو قلت مذ يوم الجمعة وتريد
اول الوقت وآخره جاز على تأويل ما رأيته مذ اثنتا عشرة
ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين ما
اذا كان المراد اول الوقت دون آخره ان الرؤية في
هذا الوجه لم تلتبس بيوم الجمعة بوجه ولم تحصل في جزء
منه وهي منتفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني الذي
يكون المراد اول المدة دون آخرها كانت الرؤية قد انقطعت
في يوم الجمعة ويدل على انك رأيته فيه ثم فارقك كما في المجرور
والفرق بين المجرور والمرفوع من حيث الحكم ان الكلام في الجر
على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احدهما رأيته والاخرى
مذ يومان لان مذ مبتدأ ويومان خبره كأن المعنى ما رأيته
وامد ذلك يومان كما تقول ما رأيته وايام البين طويلة
وانما لم يشبع تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رأيته ومذ يومان

كما سانح ذلك مع ما قررناه من حيث ان الجملة الثانية
كانها جزء من الكلام الذي قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق
ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في
عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان قيدت العموم وخصصته
فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة واحدة
فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك
وانما قال المص ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي
اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فيتوهم المتوهم
امتناع الجر في قولهم ما رايته مذ يومين فازال المص هذا التوهم
وذكر ان الجر فيها غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء
الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه موزع على هذه المدة مبتدا من اولها
ومنقطع عند اخرها رفعت ولو اردت ان مبتدا اول هذه المدة
الى وقتك الذي تتكلم فيه ~~والى~~ ولكن لا تقدر الفعل
بالمدة ولا تمسحها بل لانك تريد انه كائن بعدها لم تبلغ غايته
جررت فقلت ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما

هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم يتبين بعد
بل هو باق ممتد وانما حاشا فهي في التنزيه وهي وقف وعند مبرد
دبرا على قول الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة
والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاء القوم حاشا
زيدا اي جانب بعضهم زيدا وانما خلا وعدا فانهما للاستثناء ويكونان
حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في الاول ومنصوب
في الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاء القوم خلا زيدا وعدا
زيدا اي عدا بعضهم زيدا او خلا وقولهم جاء القوم ليس زيدا ولا يكون
اي ليس بعضهم وانما لا تتصرف بهذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء
جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف واذا ادخلت ما على
خلا وعدا انتصبا البتة لتمحضهما فعلين اذ ذاك وذلك
لان التامل الصادق في مواردهما وموارد استعمالهما يشهد
بما الفتى تصيرات بها انها لا يخلو اما ان يكون مزيدة او مصدرية
مع عدم القائل بغيرهما فان كانت مصدرية فلا بد ان يكون الواقع
بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاء في العدم

ما عدا زيدا كان التقدير عدو زيد بمعنى عداني زيدا وعدوا
وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل والاسم ولا تتصل باول الحرف
وانما تتصل باخره نحو انما وربما وقد اذا دخلت على الفعل
او دخلت على اول نحو ما ضرب وما يضرب قوله واما
ما ينصب المؤد فيتبعه على ما ذكر في اعانة الواو بمعنى مع
وقد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون
ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك
انه لا يجيء منصوبا الا وقد تقدمه الفعل او معناه فلو كان
الواو نفسه عاملا لما احتيج معها الى الفعل او معناه ولانتصب
قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل للفعل
لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا
لعمل الواو فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو
ان لا يعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل
الذي له تاثير فيه اولى من ان يجعل للواو الذي لا تاثير له
فيه اصلا على ان المصنف جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل

وهيهنا جعل الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر في الامانة لدفع
هذا التناقض قوله وحروف النداء يا وايا وهيا والهمزة
واي اعلم ان الثلثة الاول هي لنداء البعيد او ما هو بمنزلته
من نائم او ساه والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان
يا قد تستعمل فيهما وقد اهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة
تشارك النداء صورة وان لم تكن نداء حقيقة قوله
وتنصب المنادى اذا كان مضافا فاذكر جار الله العلامة
انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله
وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد نبهت على انك
تقصد منادى معينا توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين
ان المعني بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني
عبد الله فتنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل
لكثرة الاستعمال حذفا لازما سادا يا مسده مع افادته معنى النداء
والتنبيه مسده وتفاديا بذلك من الالتباس بالخبر وقال
صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك

اعني وانما قال بالبدل على النداء واياك ليدل على الخطاب
لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه ههنا بمنزلة
كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر
ثم انهم قد اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف ام للفعل المضمر
فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الاخرون
الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل ويعضده
انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه نائب مناب الفعل
وساد مسده لما جاز فيه الامالة التي لا تسبيل الحروف اليها
ويدل عليه ايضا تعلق لام الجارة في نحو يا لزيد واللام لا تتعلق
الا بالفعل وكذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا وميل عبد القاهر الى هذا
المذهب قوله او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد المشابهة
بين هذا وبين المضاف من ثلثة اوجه وهي كون الاول عاملا
في الثاني لان من لا يخلو من ان يجعل متعلقة بزيد او بخير فان
كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول مثله في مررت
بزيد وان كان الثاني كان ظهر لان الثاني قد ابح بالاول

اجرار

انجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني من تمام الاول
كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص
بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه فالوجوه الثلثة متحققة
في قولهم يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ
والاخيران دون الاول في قولهم يا ثلثة وثلثين في اسم
رجل لان قولهم يا ثلثة ليس بعامل في الثلثين ولكن تخصص به
قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي رجلا ههنا
نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من يأخذ بيده فهو
المنادى قوله واما المفرد المعرفة فمضموم وسيقف الاشارة
الى العلة الموجبة لبنائه وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما
المضاف فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف اليه بمنزلة التنوين لمجامعة
اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم
التمكن واما النكرة فلم تبن لانفقاد علة البناء فيه حيث
لم يقع موقع كاف الخطاب وفي قوله يا زيد ويا رجل اشارة
الى ان المنادى المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة

وجه كون الاول عاملا في الثاني وكون الثاني متمما للاول والثاني مخصصا للاول

الالف واللام في الاعمى بتقدير النعت تقديره يا حسن الاعمى

قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما توقف بالنداء نحو يا رجل فانه
لم يكن قبل النداء معرفة وانما توقف من حيث انك قصدت
على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تقول الرجل
بلام التعريف فاصطلاحا بعد ثم اختلف اصحابنا في ان
العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون
الى انه ينكر وجعل حينئذ نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال
ثم خصص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين
وهو ممتنع يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب الآخرون
الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع
اذا كان بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب
انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة
لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح قوله ولكن
محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرض
علة البناء في المفرد المعرفة لم ينتصب لفظا لكن حكم على محله
بالنصب كما في سائر المبنيات اذا حركتها العوامل ويدل

على كونها

على كونها منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله
يا عمر الجواد فلولا ان محل الموصوف النصب لما انتصب
الصفة ونظيره ذهب امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه
صفة لما هو مرفوع المحل وان كان امس مكسورا لفظا فعلى هذا
سائر المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة على الموضع
دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في صفة المنادى حملا على
اللفظ وان لم يجز ذهب امس الاحدث بالجر وهؤلاء الظريفين
لان الفتح لما اطرد في كل معرفة اشبه في الظاهر بما يرتفع
بالفعل نحو جاء في احمد فاجيز الحمل على لفظه كما في المعرب ولم يجز
ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا كامس يطرد فيه
البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى
المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا
ذلك منعهم في الضمائر لانها لا توصف بحال قلنا انه وان
وقع موقع كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال يدل على
ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة

مع انه منادى مضموم نظراً الى الاصل اذ لم يكن المنادى
من اعلام الخطاب في الاصل كانت واياك والكامل
ان الشيء اذا اشبه بالشيء لم يجب على سننه في كل حال
ومما ينخرط في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملاً على
اللفظ والموضع التأكيد وعطف البيان وما فيه الالف
واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام
بشر وبشراً ويا زيد والحارث والحارث وانما جاز
ان تعطف ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز
يا الحارث لان الواو وان كان تنزل منزلة العامل فليس بمنزلته
في كونه علماً للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجتمع مع الالف
واللام ويدل عليه انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس زيد خارجاً
ولا عمرو قاعداً مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعداً واذا قلت
يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل حكم المعطوف
ههنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد يا عمرو وكذا
حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى

بعينه

بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا اذا كانت
التوابع مفردة فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التابع
ينزل منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان
مضافاً الا النصب وكذلك لا يكون فيما هو تابع له وذلك
يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم ويا غلام ابا عبد الله
ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو قوله ويا ايها الرجل
مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز ههنا الا الرفع لان اياً وان
كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما
جاؤا باي ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا
ان يجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان المنادى
هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف قال صاحب الكتاب انما صار
وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اي
ولا يا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير وكانك قلت
يا رجل وفتحة اللام ههنا فيها غموض لانا لا نقدر ان نسميها حركة
الاعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون لها عامل ولا حركة

البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وكذلك ان قلنا
انها شبيه حركة الاعراب كما زيد كنا قد سوينا بينها وبين
حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم يسمونها المبني
اسم شبيه للمعرب ومن حقها ان تفضل على هذه الحركة فاذا
ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي الاعراب
والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت
لتدل على ان موصوفها المبني قد اعطي شبها من المعرب
وان عملنا بمذهب ابي الحسن في جعله العامل في الصفة كونها
صفة كان ابين لكون الحركة حركة الاعراب هكذا ذكره
عبد القاهر فانما قحمت حرف التنبيه بين اي وبين صفته
تعويضا لاي عما يستحقه من الاضافة قوله ولا تدخل
يا على ما فيه الالف واللام قد سبق الاشارة الى علته
الموجبة لامتناع دخول حرف النداء فيما فيه الالف واللام
وانما جاز ذلك في اسم الله تعالى لان الالف واللام لا يفارقانه
كما لا يفارقان النجم مع انهما عوض عن همزة اله فصار كانهما

قد تنزلا منزلة البعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء
ولم يجز في غيره لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان كان
عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع عن معنى التعريف اذا
وصلوا الهمزة واما في النداء فقد تجردت للتعويض مضمحلا
عنها معنى التعريف لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجرت
مجرى الهمزة الاصلية فقطعت قوله وان وصفت المضموم
بابن اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة
اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح
لانهما بمنزلة شيء واحد كخمسة عشر وذلك لان الابن
لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة
لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد
واذا نزلا منزلة شيء واحد اتبعت حركة المنادى حركة
الابن ولم ينعكس لان الحركة التي استحقها الابن حال الانفراد
كانت اعرابية وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادى
الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية الاعرابية اولى

لكون الاعرابية اقوى هذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه
نظرا لان الفتحة في نون ابن في قولنا يازيد بن عمرو حركة اعراب
والحركة في دال زيد حركة اتباع الا ترى ان صاحب الكتاب
شبهه بامرء وابنم فكما لاشك ان حركة الهمزة في امرء
حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب
جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين
اذا جعلا اسما واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا عري الثاني
من مقارنة الحرف كما في نحو بعلبك فقوله بنيت المنادي
مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما عليه الاكثرون من بنائهما
على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت الى المنادي
دون الابن اي بنيت المنادي حال مقارنته بالابن وانما
لم يجوزوا الاتباع فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يازيد ابن
اخينا ويا رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع
في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم
اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف

لانقال

لانقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف وذلك لان من
الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك
الابن اذا كان اشد اتصالا واختصاصا فلذلك في الاتصال
والامتزاج تنزل منزلة الجزء من الموصوف والابن اذا اضيف
الى العلم ووصف به العلم كان له من الاختصاص لموصوفه
ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين العلمين لان الرجل اذا اريد
نسبته الى ابيه فاتم ما يكون بهذه النسبة ان يذكر كل واحد
منهما باسم العلم ولا يكون كذلك اذا لم يكن بين علمين
الا ترى انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد
ومما يدل على شدة اتصال الابن واقعا بين علمين بموصوفه
انهم اسقطوا التنوين من الموصوف في غير النداء نحو هذا
زيد بن عمرو وكذلك النصب والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين
علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله واذا لم يقع بين علمين كان
كساير الاسماء المضافة اي كان الابن كساير الاسماء المضافة
للمنادي المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح

قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح

مع المنادى وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب العظيم

وقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو وكسرت

مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم ينعكس لان الفتح بالمنادى اولى منها

بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام

الجارة تفتح مع الكاف نحو لك وانما فتحت مع الكاف لان

الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد ان تبنى على الفتح

التي هي اخت السكون في الخفة لان البناء على السكون ممتنع

وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت

فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا او اللام

للابتداء او بانه مختص بهذا او اللام للاختصاص ثم ان هذا

الالتباس لما كان زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور

في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى الحركة التي

استحقتها في الاصل وعلى هذا لام التعجب وتفتح مع المنادى ايضا

لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فناديته

ونقول

ونقول تعال فانت عجب الشان لا يعرفك كل احد

قوله وقولهم يا للبهيتة هذا جواب عن سؤال مقدر عسى ان

يورد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب

تقول يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بان المنادى متروك كما في

قولهم يا بؤس لزيد والمعنى يا لقوم للبهيتة اي احضروها وشاهدوها

والبهيتة البهتان وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا للعضيهة

ويا للافيكة قوله ويرخم المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف

في آخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان ينحر البعير

وغيره من غير علة وبهذا القيد حذف من آخر الاسم من غير عارض

من اضافة او اعلال او تجاور ساكنين او غير ذلك وهو

ماخوذ من قولهم ابنة رخيم وهي التي تكون كلامها مرتلا

محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما

وقيل انها التي تكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة

ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة فيسمى هذا الحذف

ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل انما اختص الترخيم

بالنداء لان النداء باب التغيير فالتغيير يونس بالتغيير ولان
النداء انما يكون لامر مهم فالمنادي يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يحتمل
التوقف ريثما يتم الكلمة وللترخيم شرائط احدها ان يكون الاسم
علما وذلك لشهرته كيلا يلتبس والثانية ان يكون زائدا
على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان والكوفيون
اجازوا ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه
متحركا فيقال في المسمى بعنق يا عنُ قالوا لان في الاسماء
ما بنا كله نحو دم ويد وقال اصحابنا ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال
بعيدة عن القياس فلا يحسن ان يقاس عليها والثالثة ان يكون
غير واقع مضافا لانك لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم في
وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة
ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت في غير النداء
والرابعة ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد [illegible]
عد المناقب والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال
والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك لان المستغيث

لانا من

لانا من نوع يعلل من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم
وفي ذلك اما حقيقة منه او بطريق التحامل بعد الحذف في الترخيم
ولم يتعرض المصنف لذكر الشرائط الثلثة الاخيرة لاشتهارها
فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان
يحذف اخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف
من الحركة والسكون والثاني ان لا يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم
برأسه لم يحذف منه شيء فيسلك مسلك ساير الاسماء وذلك
نحو يا حارِ ويا هرقِ في حارث وهرقل وان شئت يا حارُ ويا
هرقُ بالضم كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل
اخر الاسم مضموما لكن التقدير مختلف وذلك نحو يا بُلبُ في المسمى
ببلبل ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في اخره زيادتان في حكم زيادة
واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثاني اما
ان يكون قبل اخره حرف زائدة او لم يكن فان لم يكن لم يحذف
الا الاخر نحو يا حارِ في يا حارث بالكسر والضم على اللغتين وان
كان فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم يبق

فان لم يبق لم يحذف الفا الاخير نحو يا سعي في المسمى بسعيد
على اللغتين الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة من يقول
يا حار بالضم وغير مقدر في اللغة الاخرى فان بقي تحذف
المدة ايضا نحو يا منص بالضم في منصور على اللغتين وان كان
في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معا نحو
يا مرو بالضم والفتح في مروان قوله الا ما في آخره
تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة
والعلمية انما لم يشترط هذان الشرطان لان العلمية انما
اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف واذا كان المحذوف
تاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط لان تاء التانيث
في حكم كلمة زايدة فحذفه اهون وكذا لم يشترط الزيادة
على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن
قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة غير مبنية
عليها الكلمة قوله يا ثب اقبلي او اقبل على اختلاف
المعنيين ثبة اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثب

اقبل واحد الشرطين مفقود وهو الزيادة على ثلثة
واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال اقبلي فتكون كلا
الشرطين مفقودا وجاز فيه الضم والفتح قوله والآتي
الاستثناء والاستثناء مشتق من ثنيته عن الامر اذا صرفته
عنه فسمي استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن غير المستثنى
او من ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرف الآخر
وعلى هذا سمي الاستثناء لانه يعطف به الجزء ويشفع ان كان
الاول مثبتا شفع بالنفي وان كان منفيا شفع بالاثبات على ما ري
وهو ما اخرج المستثنى من حكم دخل فيه غيره لا الا كما اذا قلت جاءني القوم
الا زيدا فقد اخرجته من الحكم الداخل فيه غيره ولم يدخل في حكم
دخل فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء
لان الحمار في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم
الا انه يخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت اذا لم يدخل فكيف
اخرج المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه
قوله والمستثنى ينصب في الكلام الموجب اعلم

ان المستثنى بالا لا يخلو ان يكون في كلام موجب او غير موجب
اعلم ان المعنيّ بالموجب ما لم يصدره باحد الاشياء الثلثة
التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما يصدر
باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من
الاستغراقية كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى
هل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى
منه مذكورا والمستثنى منصوبا نحو جاءني القوم الا زيدا وانما
نصب لانه قد شابه المفعول لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام
وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما بتوسط الحرف
والمصنف جعل الحرف ههنا عاملا كما جعل الواو ثمة عاملا وان
كان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو المنصور من مذهب النحويين
وان كان غير موجب فلا يخلو من ان يكون تاما او غير تام
والمعني بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه فان كان تاما
فلا يخلو اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا يكون
فان كان مقدما فالمستثنى منصوب ابدا اذ لا مساغ للبدل

نحو ما جاءني

نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو
من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون فان
لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا
حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط عندهم
ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى
منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو
ما جاءني احد الا زيد والا زيدا وما مررت باحد
الا زيد والا زيدا وما رأيت احدا الا زيدا وههنا
لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح
هو البدل لان الكلام ههنا لو حملت على الاستثناء كان
الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يفتقر
الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام
واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ
لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط فكان قولك ما جاءني
احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كان كذلك

فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجوز فيه النصب
اذ هو فضلة ولا يكون جزءا من الكلام فالحمل على الاول اولى
واما لم يجز البدل في الكلام الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا
لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه
عمله فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت زيدا
بجاءني وكيف يرفعه وقد نفيت مجيئه وهذا محال لان
القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء
فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته
وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام لغا فيه الا من حيث
العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا
وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها
والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ
نحو هل وغيره ولا يجوز هذا الا في المنفي لا تقول في الايجاب
جاءني الا زيد اذ لو ذهبت تقول لم تخل من ان تريد اثبات
المجيء لزيد ونفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت

الا

الا زائدة بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد
وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما جيء بها
اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة
ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل
المنفي بما فهذا محكم على الاوضاع وخروج بها عن طريقها لان
الا لم يوضع لنفي الاصول وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض
فليس لك ان تستعملها فيما لم توضع له **قوله** وحكم غير
حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل
على الوصفية ولا يقع الا صفة للنكرة وان اضيف الى
المعرفة لانه موضوع على مباينة التعريف لانك اذا قلت
مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعا
على هذا لم يكن الاضافة معرفة له البتة الا اذا اضيف الى
ما له ضد واحد فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير
السكون ونحوه ويوصف به النكرة نحو مررت برجل غيرك
معناه ان مرورك قد وقع على المخاطب ورجل آخر اذا انك

لم تمر بالمخاطب بل باخر او انك مررت برجل يخالف المخاطب
في المذاهب والشمائل ويوهم هذا الوجه خلاف مثل يخالف في
الوجهين الاولين اذ المراد فيهما المخالفة في الذات دون
الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وما له في اصله ثم انهم قد وجدوا
بينه وبين الا مشابهة من جهة فادخلوا كل واحد منهما على
صاحبه اعني انهم استعاروا غير لمعنى الاستثناء واعربوه
اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا
الا لمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان وصفا
فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني
احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد بالرفع والنصب فان قلت
فلم عمل فيه الفعل الغير المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم
الواقع بعد الا قلنا لان غيرا لتوغله في الابهام اشبه الظروف
المكانية مثل الجهات الست وما جرى مجراها فعمل فيه غير المتعدي
كما عمل فيها واما الثاني اعني دخول الا على غير في الوصفية فنحو
قوله تع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز

الاستثناء

الاستثناء اذ المعنى ح لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الا لفسدتا
فللمشرك ان يقول حب ان الامر كذلك جاز ان يكون فيهما
الهة غير المستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد
قوله وخلا سوى اعلم ان سوى في معنى غير في انه يستثنى
به والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل وحقه
ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل وناصب ولا يجوز
ان يلي معمول عاملين في حالة واحدة فلهذا كان حقه ان يقال
مررت برجل سواك وقبح ان يقال مررت بسواك لانه
في معنى مكانك وتمام بقاء على ظرفيته وقوعه صلة للموصول
نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير والكوفيون اجازوا استعماله
اسما وظرفا فيجوزون في السعة مررت بسواك وجاءني سواك
قوله والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان على العكس والستة تسمى مشبهة بالفعل
وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها
الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية

يجوزون وقوعه فاعلا ومفعولا والجواب عنهما ان الموصوف محذوف نحو مررت برجل سواك وجاءني رجل سواك

واتيانها على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت
الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان يجعل لها مرفوع
ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك
كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب ههنا لازم
وثمه جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ في العمل وانما
هي محمولة على الفعل وفرع عليه فالقياس ان تلزم طريقة واحدة
فلا يجوز فيها الوجهان كيلا يجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا وضرب
عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب اولى ليكون العدول عن مشابهة
الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع ههنا حصل
مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت
فان الخبر اذا كان ظرفا فالذي سوغ تقديمه على الاسم نحو ان
في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع
والتنزل من الاشياء بمنزلة انفسها فاجاز فيها ما لا يجوز
في غيرها الا ترى انهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه
في الشعر نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان

يتقدم

يتقدم على ان لا تقول في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة
الحرف ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان يعمل
فيه الحرف متخطيا عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدا
والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين
لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية ولما وجب ان يكون
عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين
بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف نظير
فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين
ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر
الى خبر وذاهبان خبر له ولان وح يكون معمولا لعاملين مختلفين
احدهما لفظي والاخر معنوي ولا يخفى استحالته وهذا عند الكوفيين
جائز لان الحرف لا عمل له عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين
فيه قوله وجهان وان للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم
فان تحقق مضمون الجملة وتثبت وقوعها في الصدق كما كذا واذا قلت
بلغني ان زيدا قائم بالفتح الا انها تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد

على ما ستراه وان المكسورة لا تفيد شيئا سوى تاكيد مضمون
الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع لام الابتداء الا اياها نحو ان زيدا لقائم
وان في الدار لزيدا وان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس
ان تدخل عليها نحو لان زيدا قائم الا انهم كرهوا توالي حرفين بمعنى
واحد فادخلوها على الخبر او الاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف
وعلى ما يتعلق بالخبر اليه اذا تقدمه فلا يجوز ان زيدا قائم لفي
الدار لان اللام لا تتأخر عن الاسم والخبر والا لما وقع في صلة
ان ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف
الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل على المحل
بعد مضي الجملة فان لم تمض فالنصب ليس الا على ما مر انفا واما
قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى
فقد ذكر سيبويه ان في الاية تقديما وتاخيرا كانه ابتدأ والصابئون
كذلك بعد ما مضى الخبر وانشد شاهدا له والا فاعلموا انا وانتم
بغاة ما بقينا في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة
التقديم في الاية هي الايذان بان الصابئين الذين كانوا ابعد

منزعا

منزعا في الشرك واشد غيا في الكفر وما سموا صابئين
الا انهم صبؤا عن الاديان كلها لو امنوا لصح مع ذلك ايمانهم
فضلا عن غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة واما في البيت
فهي الاشعار بان المخاطبين اوغل في البغي فعاجل بذكرهم حيث
كانوا اشد بغيا ولو قيل والصابئين بالنصب واياكم لما كان
من التقديم والتاخير في شيء لان التقديم والتاخير في الزوال
دون القار هكذا ذكر في الكشاف قوله وكان للتشبيه
كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل في قولك كان زيدا
الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت همزة ان
لكونها داخلا عليها المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز
السكوت عليه وانما عدل بالكلام من نمطه الاول ليكون الكلام
مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان
عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على حالة التشبيه بخلاف قولك
ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضي صدره على
الاثبات قوله ولكن للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط

بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي
بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك نحو قولك ما جاءني زيد
لكن عمرا جاءني او جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد نزل التغاير
المعنوي منزلة التغاير اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر
وجاءني زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك انّ في جواز العطف
عليها مع ما عملت فيه محلا لكن ان معناها لا تغاير معنى الابتداء وفي
جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا
قوله وليت للتمني ولعل للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا
نرد وقوله تعالى لعل الساعة قريب ترجّ للعباد والفرق بينهما
ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن نحو ليت
الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع
اذ المحال لا يرجى وقوعه قوله والفرق بين إنّ وأنّ
أنّ إنّ المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا
انّ المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد
ومخالفة لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد فيكون معها

في تأويل المصدر فلا تفيد حتى ينضم اليها اسم او فعل الا ترى
أنّ التقدير في بلغني انطلاقه وأما إنّ المكسورة فالجملة معها
على استقلالها بفائدتها تقول إنّ زيدا منطلق فتسكت كما تسكت
على زيد منطلق والحاصل أنّ ما كان مظنة الجمل فالواقع فيه المكسورة
كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان مظنة
المفارد فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف
اليه والمبتدا نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان عمرا خارج
وعجبت من طول ان بكرا واقف ومن حق ان زيدا منطلق الا انها
لا تقع مبتدأ عريا في اللفظ لا تقول أنّ زيدا منطلق حق بل التزموا
تقديم الخبر وذكره لانهم لو ابتدؤا الكلام بأنّ لكان عرضة لدخول
إنّ عليه نحو إنّ أنّ زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع الحرفين
لمعنى واحد قوله وتفتح بعد لولا ولو وبعد علمت
واخواتها وانما تفتح بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك
لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل فيقتضي ذلك فاعلا والفاعل
لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع انك جئتني اي مجيئك الآن

بعد انما لترك استعمال لطول الكلام بان وصلتها ولطلبها الفعل
وجب في ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز الاسم
نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره الزمخشري وقد اعترض عليه
بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقد اجاب عنه
بعض المشايخ بانه انما جاز من حيث ان قوله تعالى والبحر يمده مما
التبس بالعطف بقوله تعالى ما في الارض من شجرة اقلام صار خبر
الجملة المعطوفة وهي يمده كانه خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها
بها وحصول الشركة بينهما بالعطف قال نظيره قولهم زيدا ضربت عمرا
واخاه في ان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو
اجنبي عنه من اجل ان عمرا واخا زيد لما التبسا عطفا صار عمرو لالتباسه
به من سبب زيد وكان الضمير المتصل باخي زيد متصل بعمرو وانما فتحت
بعد لولا لان ما بعدها مبتداء محذوف الخبر والمبتداء لا يكون الا مفردا
فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا
انطلاق زيد ولو كسرت كان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة
لا تكون مبتداء كيف والمبتداء مخبر عنه والجملة لا يقع الاخبار عنها

وانما

وانما فتحت بعد علمت لانك اذا قلت علمت ذهابك حاصلا
الا انه ترك ثاني المفعولين مع طول الكلام بان وصلتها والحرف
مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت
ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فصير
كانه علمت ان زيدا منطلق علمت زيدا منطلقا وفي هذا الكلام تغلط فيه
من نظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك
بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل
ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم زيد منطلقا واذا كان كذلك
علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى ذكره واذا قلت
علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون فيه حديث والمحدث عنه
هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها
لان علمت يعلق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق على ما سيأتي
بيانه فاذا دخلت عليها علمت معلقا وما بعدها من ظان الجملة فكسر
قوله وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها اعلم ان ما تدخل على
هذه الحروف الستة فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على قبيلتين

والمراد في القبيلتين الجملة الاسمية والفعلية

نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر
علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم
كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما يقوم
زيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تعالى قل انما انا
بشر مثلكم وقوله تعالى انما الهكم اله واستقصاء الكلام فيه
لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عملها
عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها ما خلا ليت ولعل بالتخفيف
وتتهيأ للدخول على قبيلتين الا ان المكسورة اذا خففت لزمها
اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل
فتدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان وكاد
وحسب واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب
منها عند دخولها على الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف
وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع مع
ان الناصبة لكونها للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما للاستقبال
او للحال وذلك نحو ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما وان

ظننت

ظننت لزيد منطلق وعلمت ان زيد منطلق وعلمت ان سيخرج
وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاءني زيد
لكن عمرو حاضر وكأن ثدياه حقان قوله والاثنان لان
مرفوعها قبل المنصوب وبها ما ولا المشبهتان بليس وما ولا
يحملان على ليس فيجعل اسمهما مرفوعا ومنصوبا على لغة اهل الحجاز
لمشابهتهما اياها من وجهين احدهما النفي والثاني الدخول
على المبتدأ والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصها
بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك
كانت عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما
رجل افضل منك ولم تعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك
وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في الشبه وانما خصت
بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها
لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة
فردوها هنا ذكرنا ان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما
ويرفعون ما بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل على الاولى قال

قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن امهاتهم ويبطل عملهما عند
نقض النفي بالا لزوال شبههما بليس وذلك لان وجه التشبيه
هو النفي فحسب وقد بطلت بالا كما ذكر واما ليس فانها تعمل مع الا
لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية وكذلك تبطل عملهما عند تقديم
الخبر على الاسم لظهور ضعفهما وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا غير
متصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولهما
عن سنتهما الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على
المرفوع في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع كما ذكر
قلنا ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا اوجبوا
ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشتبهن به بخلاف ما ولا
فانهما لم يشبها مثل هذه القوية فلا يمكن فيهما الاشتباه بالاصل
قوله ولا وجه آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس
تشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا الاستغراق
نحو لا رجل في الدار وقد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز
لا رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال له لنفي الجنس

وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس
الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انما نفيت حكم الرجل وهو كينونته
في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب الاسم
ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون النقيض
على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل ونفيا
للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له انتصب
انتصابا صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا بني على الفتح وقد سبقت
الاشارة الى علة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمول في المضاف
والمضارع له لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذا
ما يضارعه فلا يفيد هنا والذي يفصل لك النصب الصحيح من بنائه
في هذا الباب انك تقول لا غلامان في الدار بفتح النون لان
الحركة ليست بحركة الاعراب فلحقتها اختها التي هي الجر
ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة ليست للاسم
وحده لكنها للاسم مع لا وتقول لا بنات صدق ولا اخوات
شيب لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية

وإنما قال إذا كان الاسم مضافا إلى النكرة لأن الإضافة في هذا
الباب إلى المعرفة ممتنعة لتوقف المضاف ح ولامتناع دخول
لا هنا على المعرفة اللهم إلا إذا كانت الإضافة لفظية نحو لا
ضارب زيد الآن أو غدا في الدار فإنما خبر لا هنا فمرفوع نحو
لا غلام رجل كائن عندنا كما أن خبر إن كذلك ثم أنهم اختلفوا
في ارتفاعه فبعضهم على أنه بالحرف كما في إن كذلك وبعضهم
على أنه بالخبرية بما هو قبل دخول لا ولا عمل للحرف فيه وجه الأول
أن لا محذوة بها حذو أن فوجب أن ترفع الخبر كأن والقدر
فيه معنى النفي فيها يقتضي الجملة فوجب أن يكون عاملة في طرفيها
ووجه الثاني أن لا فرع على إن فوجب أن لا يساويه في العمل
انحطاطا لرتبة الفرع على الأصل وأيضا أن لا مع المنفي مرفوع المحل
بالابتداء فوجب أن يكون الخبر خبر المبتدأ ولا عمل فيه لأن الخبر
لا يعمل فيه العامل اللفظي وجواز لا رجل وامرأة كائنان عندنا
بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على أن لا عمل للا
في الخبر وإلا يلزم إعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق

فإن

فإن فاعلم أن إثبات الخبر في هذا الباب وهو لغة أهل الحجاز
وأما بنو تميم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما
كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه أيضا عند الحجازيين
منه كلمة الشهادة ومعناها لا إله لنا أو في الوجود إلا الله **قوله**
فإن كررت لا مع المعطوف جاز فيه الرفع نحو لا حول ولا قوة إلا بالله
إنما جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لأنه مبني
على السؤال نحو أن يقال أرجل في الدار أم امرأة فتقول لا رجل
في الدار ولا امرأة ولا لا عمل فيهما وقد ذكروا في لا حول ولا قوة
إلا بالله ستة أوجه أحدها أن يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين
فيجعل لا في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا قوة
بفتح الأول ونصب الثاني على أن يكون الأول لنفي الجنس والثانية
زائدة مؤكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ
المنفي لأنه مفتوح يشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة
بفتح الأول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع
لا حول ولا قوة برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة

يعني أو نقول لا إله موجود إلا الله

برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس عكس هذا
وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس به حكما لان لا الثانية
في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس فارتفاع
الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة عليها محال
قوله واما المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوعا اعلم ان لا
موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشائع وذلك لا يتأتى مع التعريف
فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا اما زيد عندك
وان جاءت شذ فقيل في الضرورة والذي يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيد
عندي ولا عمرو وانما جاء هذا ابتناء على السؤال نحو ان يقال ازيد عندك
ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو والمعرفة لا يفتقر الى ذكر الاسم
فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول
بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل
ولا امرأة قوله والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة
اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو ان المصدرية نحو
احب ان تقوم قالوا انما عملت لمشابهتها ان الناصبة

المنفردة

المنفردة لفظا ولان الجملة بعدها في تأويل المصدر في قولك
احب ان تقوم اي قيامك كما تقول بلغني ان زيدا يقوم في
تأويل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها
للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكي عن الخليل ان الحرف
الناصبة هي ان فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مقدرة
والاكثرون على خلافه قوله ولن لتأكيد النفي في المستقبل
تقول لا افعل فاذا اردت التأكيد قلت لن افعل غدا ولا يجوز
لن افعل الآن وعند الخليل اصلها لا ان فخففت الهمزة وسقطت
الالف لالتقائها مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعلها حرفا
برأسه وقد رد قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان
اصلها لا ان لما تقدم شيء مما في حيزه وهذا لم يلزمه لان الحروف
تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب الا ترى ان لو اذا ركبت
مع لا بطل معنى لو ومعنى لا وحدث معنى التحضيض لولا اخرتني وعلى هذا
اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدل النون من الالف
وقول من قال ان لن تفيد التأبيد ليس بشيء والا لما جاز تحديد الفعل

بعده نحو لن افعل اي ورقت كذا او قد جاز بدليل قوله تعالى فلن ابرح
الارض حتى يأذن لي ابي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي
قد يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول فالفعل
ينتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان الجار لا يدخل
النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم
لمه وفيمه والاصل كيما على ان يكون كي داخلا على ما الاستفهامية
وقد حذف الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لمه وفيمه وان
كان الثاني كان نصب الفعل بها بنفسها من غير اضمار ان وانما علم
كونها ناصبة بدخول اللام عليها في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم
ولو كان حرف جر لما دخل الجار قوله والرابع اذن اعلم ان اذن
جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال انا اتيك فقد اجبته
بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه وانها لا تعمل الا
بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مفرغا لها غير معتمد على شيء قبلها
فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على المبتدأ
الواقع قبلها اعني انا لانه مع فاعله خبر عنه فيبطل عمل اذن لان

خبر المبتدأ

خبر المبتدأ والمبتدأ اسم والاسم اذا وقع موقع الفعل كان مرفوعا
وليس اذن قد وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان
ان كذلك لانها قد تقع حيث لا يكون له عمل كقولك انا اذن فاعل
كذا واذا كان مما يلغى وقد وقع قبلها المبتدأ كان المبتدأ اولى بالفعل
الواقع بعدها وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب
بل وجب الجزم لان الشرط قبلها يقتضي الجواب ولو نصبت لبطل حكم
الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح
له معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب بعدها وكذلك
اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها
معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط
قوله وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان يقول لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وان كان الفعل
منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على
الاستقبال الا ترى ان ان ولن وكي ولا حظ لهن في الحال
والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى

اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز في باب ظننت
حيث لا يفسد بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل
المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر قوله وان من بينها تدخل على
الماضي ونحو بعد ستة احرف اعلم ان تصرف ان اكثر في الكلام
من تصرف اخواتها فانها اصل والبواقي فرع عليها ولذلك دخلت
على الماضي والمضارع وتعمل مع الاظهار والاضمار فان قلت كيف
عد الدخول على الماضي من خواصها دون اخواتها وقد وجدنا
اذن ايضا تدخل على الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري معشر
خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل هي
حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه ولا تعلق
له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت
لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها
الماضي واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة
كانه قيل لو كنت من مازن لقام بنصري اذن وجواب ثان وبيانه
ما جعل الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين

من خواصها اي ان بل مجموع الوصفين
اعني الدخول على الماضي
والاضمار صحيح

من خواص

من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه
قوله وهي حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا
ما وقع الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان اذا
قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت حتى ان ادخلها
ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرور المحل بحتى ومما يدل على ان
العامل هنا لان المضمرة دون حتى قوله ان عودا وثب عين
ابي الدبين بعلة حتى المصيف ويغلو النعوان فالمصيف
مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب فيه لا يجعل
الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وغلاء النعوان
ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها
لوجب ان لا يجي بعدها منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد
جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف
عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور
علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على اصلها وان النصب
باضمار ان قال عبد القاهر ان في الكلام هنا مضافا محذوفا

يعني فيما نحن فيه
اي قولهم سرت حتى ادخلها

كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك خفوق النجم
في ان المصدر قد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر
نائبا منابه ثم ان الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا
نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها فالسبب يعني السير
قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض وهو مترقب بعده
او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعني ان ادخلها
فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل
لانه في وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الان بلفظه
واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو مرضت حتى ادخلها
الان او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا مساغ
للنصب هنا لامتناع اضمار ان مع فعل الحال قوله ولام
كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان
اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل كما ذكرنا
في حتى ولا يمتنع اظهار ان ههنا نحو جئتك لان تعطيني بخلاف
اخواتها لانها في الاصل للعطف اعني حتى والواو واو والفاء

فلو ظهر

فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد
بخلاف اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي حرف الجر
فلا باس باظهار الاسم بعدها واذا دخلت على الفعل
الداخلة عليه لا وجب اظهار ان نحو لئلا تعطيني كيلا
يتوالى اللامان فان اللفظ به يستهجن جدا قوله ولام
الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لاذهب وانما
لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد
زيدت ههنا لتوكيد النفي فالحري ان لا تعمل النصب مراعاة
للاصل فالتزم اضمار ان معها لانها جعلت في النفي بمنزلة
السين في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم مع السين فالتزم
معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر لفظ الاسم وفيه بحث يطلب
في المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت لالزمنك
او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي
او الا ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا وبمعنى الى ان
وبكل العبارة معترض عليها لان او المفسرة بعدها ان

اي النفي الداخلة على كان كلها الداخلة
في خبر ليس ومعنى قولهم انها لتاكيد
النفي انك اذا قلت ما كنت افعل
بغير لام جاز ان يكون العرب مما يجوز
كونه فاذا قلت ما كنت لافعل
باللام جعلته بمنزلة ما لا يكون اصلا

لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير في قولنا او تعطيني الى ان
اتى هو بهذا خلف من القول والمصنف ترك هذه العبارة دفعا
لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم يكن بها نفسها لانها او
في الاصل من حروف العطف فلا يكون عاملة في الفعل فان قلت انها
ليست ههنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا او شيء
من هذه الحروف المفسرة بها ليس بعامل في الفعل ايضا فوجب اضمار
ان بعدها **قوله** وواو الصرف هي الواو في قولك لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها
ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا يخلو من ان تعمل باعتبار
لاصلها او بمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين
لا يوجب لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة
هي لاجله هو العطف والاشتراك وشيء من حروف العطف لا تعمل
النصب واما الثاني فلان معناها العارض هو معنى مع ومعلوم
ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك
اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت لا تاكل

السمك

السمك مع شربك اللبن فلو ان تاكل السمك على حدة وتشرب
اللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت
ان تكفه عن كل واحد منهما فقل لا تاكل السمك وتشرب اللبن
بالجزم اي ولا تشرب اللبن والفعل بعد هذا مع ان المضمرة منصوب
المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واباك **قوله**
والفاء في جواب الاشياء الستة نحو زرني فاكرمك فالفعل
منصوب باضمار ان وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم
عطف الفعل الذي هو اكرمك عليه اذ كان يجب دخوله فيما
دخل فيه الاول نحو زرني فاكرمك مثلا فقصدوا الى صنع يبتني
ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم
منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما نزل منزلة المصدر
وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فقيل زرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني ففي اضمار ان ايذان
بان الاول سبب للآخر وكذا النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا فيه
فيحل عليكم غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان

لان صريح السببية والمسببية يفهم من المصدر لا من الفعل

الطغيان مجاوزة الحد والضمير في فيه يعود الى ما في قوله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم غضب والحلول النزول

فاحلال غضب مني واما النفي فكقولنا ما تاتينا فتحدثنا فله
معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا يعني لو اتيتنا لحدثتنا
والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان يعقب
الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكر لان الكلام موضوع لانتفاء
مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد
من جزئيه وهو المعنى الاول وبانتفاء احد الجزئين وهو المعنى
الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان
ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما
الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ايكون منك
تعريف بيتك وزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفق
اي ليت لي مالا فانفاقا مني واما العرض فانه قريب من التمني
نحو الا تنزل فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة
خير مني ومعناه غير بعيد من التمني انك اذا عرضت عليه النزول
فقد حثثته عليه ولا تحثه الا على ما تريده وتتمناه وليس هذا
باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم عن نزوله

النزول وانما القصد ان تذكره او تعرضه عليه فقط فالفعل
منصوب بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل
المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب ولا يخلو من الرفع
والنصب وينقسم الى ثلثة اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط
نحو اتيتني فاحدثك اي لكن منك اتيان فحديث مني على ما مر
وقسم جائز فيه النصب والرفع نحو ايتني فتحدثني ان شئت قدرت
الفعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت لكن منك اتيان فحديث
وقسم جائز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا يعني ليت
اتيانا منك فحديثا وانما لزم النصب لاجل ليت قوله وعلامة
صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد
ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر كما
ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اي ان
اتيتنا تحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك
باضمار شرط قوله والجازمة لم ولما للنفي الماضي انما عملت
لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت

بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى
الماضي كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل
سواء كان ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما
بمنزلة لم في هذا النقل حملت عليها وقالوا انما دخلت لم
على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة
والعمل يظهر في المضارع دون الماضي الزموها المضارع ولم يجوزوا
دخولها في الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان
الاصل في حرف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل
هو اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف ولما لم يكن الاصل
فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا
دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع
الذي هو الاثقل قوله ولما نوقع قيل ان لم نفي فعل ولما نفي
قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع
فكذلك في لما تقول قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذلك
لما يركب وقيل هي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها ان

تضمنت

تضمنت معنى التوقع واستطال زمان فعلها وذلك انك اذا قلت
اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلته
بلما كان على معنى ان لم ينفعه الى وقته قوله ولام الامر
انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها المضارع
ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان تنقل الفعل
من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت دون حروف
الواردة على هجاء واحد ان تفتح على ما سبق فرقا بينها وبين لام
الابتداء التي تدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما
كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة التي تعمل
عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو العطف
وفائه نحو قوله تع فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا
فلي من فليستجيبوا بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة فسكن
اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمه نحو فخذ وكبد ونظيره
اسكان اول هو مع الواو والفاء نحو قولنا وهو او فهو تشبيها
بعضد حيث قالوا عضد قوله ولا للنهي انما عملت لا

يعني الجزم لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول
غائبين او حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد
ولا تضرب ولا اُضرب ولا اَضرب عنا **قوله** وان في الشرط
والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل احديهما
شرطا والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما
كانت مقتضية للجملتين وجب ان يكون فيهما عاملة فاختير لها
عمل الجزم لطول ما تقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي تغير ان
للمستقبل كما لم للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت ان
لانها لما كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فالجري
ان لا يعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا لم فانها
تلزم المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال
وانت تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطيك قلت انه
وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان المعنى
ان تكن خرجت امس فاني اعطيك على معنى انه يصح خروجك
امس لانك تقول ذلك مجوزا ان يكون قد خرج وذا الكلام على وجه

قوله

قوله وهما مجزومان اذا كانا مضارعين اعلم ان
فعلي الشرط والجزاء لا يخلو من ان يكون مضارعين او ماضيين
او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك
اما الاول فنحو ان تأتني اعطك فالفعلان مجزومان
جميعا بان لان معناه يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون
عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية
واما الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك
لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة للاعراب فلا تتغير عن
حالها وان كان العامل يلاصقها الا انهما في محل الجزم على معنى
انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب
لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمتك فالاول
مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه واما
الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان
يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول
لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم

نحو ان أتيتني آتيك وأتيتك واما الرفع فلان الجزاء تابع
للشرط فلما لم يظهر الجزم حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم
وترك على أول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى
كما ان يغفر الله لزيد خبر مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى بمنزلة
ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء
حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع هنا جزم الشرط ترك الجزاء
مجزوما وفي بيت الكتاب الذي انشده وان اتاه خليل
يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم فقد يقول جاز الرفع
والجزم والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسألة
ويروى حرم بالفتح والكسر والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول
ليس بمالي منع عنك وقال ابو عبيد يقال مال حرم اذا كان
لا يعطى منه شيء **قوله** ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان
جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا اعلم ان
الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب دل على كونه جزاء فكل
موضع لا يتعذر فيه الجزم تدخله الفاء لان الفاء تأتي لاتباع

الشيء الشيء ولا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان
تأتيني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب للشرط
وليس بكلام مقطوع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على
اضمار [illegible] فلا يجيء في التقدير
[illegible] ستحقه يمتنع فيها
[illegible] على الجزم فلا
[illegible] جزم لا يدخله ولما
[illegible] على اسكانه
[illegible] لانه لا يستحق
[illegible] تأويل المستقبل
[illegible] ان وجب
فقد وجب [illegible] ولا يبقى
لتأويل المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء لما تعذر
فيها الجزم دخلها الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها
واقع موقع الفعل المجزوم كما جاء في نحو قولك ان تأتني فانا

نحو ان آتيتني آتيتك وآتيتك واما الرفع فلان الجزاء تابع
للشرط فلما لم يظهر الجزم حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم
وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا مجزوم معنى
كما ان يغفر الله [illegible] معه بمنزلة
ليغفر الله لزيد [illegible]
حقها ان يكو [illegible]
بجزمها وعلى [illegible]
يوم مسغبة [illegible]
والجزم والبد [illegible]
ويودي [illegible]
ليس بما [illegible]
لا يعطي منه [illegible] وهي الجزاء بالفاء اذا كان
جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا اعلم ان
الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل
موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تاتي للاتباع

الشيء

[illegible]

الشيء بالشيء ولا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان
تأتيني فانت مكرم علمنا ان قولك انت مكرم جواب للشرط
وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على
اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف في التقدير
فهو لا يخاف فيكون ممتنعا في تقدير اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها
الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فلا
كان ما بعده اسما واما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما
فعل الامر فهو موقوف او مجزوم والساكن لا يقدر على اسكانه
مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذا الماضي لانه لا يستحق
الاعراب والحرف بالتصريح عما كان ماضيا في تأويل المستقبل
نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت
فقد خرجت امس فقد صرحت بالماضي ولا يبقى
له تأويل المستقبل فيه فكل هذه الاشياء لما تعذر
فيها الجزم دخلها الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها
واقع موقع الفعل المجزوم كما جاء في نحو قولك ان تأتني فانا

اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موقع فانا اكرمك
والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه
وبين الذي فيه فاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد
من الفاء مقدر في الفعل وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما
دخله الفاء في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم في جزء
الجملة الاسمية او الامر او النهي مما لا يخفى استحالته الا ترى
انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتأتى لك ان تقول اكرم
مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فيتناول الكلام
على فعل اخر نظير في الجزم نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه
وعلى هذا ان تأتني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل
يكن ذلك لوجوب او يقع مستحقا او ما اشبه ذلك نحو قولك تعد
مستحقا واما في قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة لك
ان تتأول الفعل على فعل اخر فظهر الفرق والحاصل ان جواب
اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه جاز ان يستعمل
بغير الفاء والا فلا بد من الفاء فان قلت الكسر في فهم

ان اعراب الفعل

ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي
ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى
فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب
لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا معنى لم يكن
في نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها
قلت ان الجزم قد ابان ما اريد بالحرف من المعنى وحفظه
عن الالتباس نحو ان يلبس ان والمراد بها الجزائية ان التي هي
بمعنى النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل
على معنى مؤذ ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك
المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد
ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا ليعلم به معنى ضرب او معنى زيد
وعمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف
معناه المجازات وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه
لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاحتيج ان ينفصل
احدهما عن الاخر قوله ويجزم بان مضمرة اذا قلت

أي تأتني أكرمك فأكرمك مجزوم لأنه جزاء شرط قد حذف
لدلالة الأمر عليه إذ المعنى ائتني فإنك إن تأتني أكرمك
لأنك لما أمرته بالإتيان ثم أتيت بعده بأكرمك مجزوما
علم أنه جزاء للإتيان إن أتى وعلى هذا الاستفهام نحو أين
بيتك أزرك المعنى إن أعرف بيتك أزرك
لأنك لما استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل مجزوما
علم أنه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الإجابة والتوقف وعلى
هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لأنك لما نهيته عن الفعل
وأتيت بعده بالفعل كان المعنى إن لم تفعل أي إن تنته
عن الفعل يكن خيرا لك وإن قلت لا تدن من الأسد يأكلك
بالجزم كان محالا لأن عدم الدنو لا يقتضي الأكل ولأنه
لا يدل إلا عليه لأنه نهي فلا يدل على الإثبات قالوا ولهذا
امتنع الإضمار بعد النفي مطلقا لأنك إذا قلت ما تأتينا
تحدثنا كان معناه إن لم تأتنا تحدثنا وهذا خلف من القول
ولا نهي في أن تقدر فعلا مثبتا نحو إن تأتنا تحدثنا

لان المنفي

لأن المنفي لا يدل عليه ولقائل أن يقول لو كان علة امتناع
الإضمار في النفي ما ذكروا لوجب أن يجوز لا تفعل يكن خيرا
لك بإضمار إن لم تفعل وقد أبوا ذلك مطلقا فالأولى أن يصرف
عن هذا التعليل صفحا إلى غيره بأن يقال علة امتناع الإضمار بعد
النفي إنما هي المنافاة لأن النفي إخبار مقطوع به غير مشكوك
فيه فلا دلالة على الشرط الذي هو للشك وعلى خطر أن
يكون وأن لا يكون بخلاف سائر الأشياء الخمس فإنها تشارك
الشرط في كونها غير ثابت الوجود وعلى هذا التمني نحو ليت
لي مالا أنفقه لأن المعنى إن يكن لي مال أنفقه والعرض
نحو ألا تنزل تصب خيرا لأنك لما عرضت عليه النزول ثم جئت
بالجواب علم أنه مبني على النزول فإن قلت أليس قولك
ألا تنزل يدل على أنه لم ينزل فكيف جوزتم ظنا به
لا يدل على ذلك وإنما دل عليه أن لو كان الكلام نفيا
والعرض لا يكون نفيا بل يكون استفهاما على سبيل التوقع
والرجاء للنزول أنه من الواجب أن يعلم أن المفاتح الوقع

في هذا الموضع انما يجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد
كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله فهب لي
من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا او حالا عنه
نحو ذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين او قطعا واستئنافا
نحو لا تذهب به تغلب عليه اي انك تغلب
عليه قوله ومن اللطافة اسماء تجزم المضارع
على معنى ان وهي تسعة اعلم ان هذه الاسماء
وضعت موضع ان لغرض من الايجاز والاختصار
بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان
يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب
عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره
ولا تقدر على استيفائه فاوتي باسم عام يشتمل الجميع
وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل
ذلك على كل انسان فلهذا حكم باسميته وبني لتضمنه
معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا

من المثال

من المثال كانك قلت على تاويل اي انسان تضرب اضربه
واذا قلت من يكرمني اكرمه كان من مرفوعا بالابتداء على
تاويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو الجملة
الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا تجوز
ان تكون خبرا لكونها في صلة من وقال بعضهم على ان
الخبر هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ما ان يكرمني
اكرمه وهي اعني من تختص باولي العلم وعلى هذا ما نحو ما
تصنع اصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنع اصنع لان ما
مبهم يقع على كل شيء فلما قصد الشياع اتي به وجعل نائبا
مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية
واذا قلت ما يكن افرح كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا
يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو كان الخبر
هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى
المبتدا وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير
يعود اليه وكذلك اي تقول ايهم ياتني اكرمه والمعنى

انسان ما ان بالغني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو

قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى

هذا متى واين فمتى في الظروف الزمانية واين في الظروف

المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع

الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب كان لاستغراق

الامكنة ولحقتهما ما المزيدة فتزيدهما ابهاما نحو متى ما تخرج

اخرج واين ما تكن اكن وعلى هذا اني وهي بمعنى كيف الا انها

يجازى بها دون كيف نحو اني تكن اكن وهي

لاستغراق الاحوال فانها ليست بظرف بخلاف

كيف كذلك وعلى هذا مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها

وجهان احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان يكون ما

الثاني زائدة مثلها في اياما تدعوا فابدل الالف

الاولى هاء تحسينا للفظ والثاني ان يكون مه

واقعا قبل ما الشرطية بمعنى اكفف ثم جيء بكلمة

واحدة وعلى هذا حيثما واذما وهما بمنزلة اين ومتى

الا انها

الا انها لا يجازى بها الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا

الاضافة والاضافة تنافي معنى المجازات لاقتضائه

الابهام والاضافة تنافيه فاذا كفتا بما صلحتا معنى

المجازات قوله واي يكون واحدا واثنين وجمعا

اي على ان يكون واحدا واثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف

الى الموقوف لم يضف الا الى اثنين فصاعدا ولكون النكرة

شايعة اضيف اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة قوله

ويدل على اسميتها الى اخرها استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء

باسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتني اكرمه والاضمار مختص

بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمرر امرر فانها

نحو ايهم وبدخول التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم

جميع هذه الاسماء بل تخص بعضها الا ان اذما وحيثما لا يدخلها شيء

من ذلك والدليل العام على اسميتها الا انها مع افادة معنى المجازات

على معان تفتقر استقلالها بانفسها لولا مقارنة معنى المجازات

ويدل على اسميتها ايضا انها لا تخلو عن الاعراب المحلي على ما مر

من تقرب في قولنا ايا انسان تضرب اضرب وفي قولنا بهذا انسان تضرب

والحرف لا يكون إلا عامل بوجه قوله ومنها اسماء تنصب اسما
نكرة على انه تميز اعلم ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير
فما فوقها الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع
تقصد فوجب انه تأتي بما يبين ويزيل الابهام ثم ان التبيين قد يكون
بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما دونها
فانها يجب ان تضاف الى امثلة اقل العدد التي هي افعل وافعال
وافعلة وفعلة ومنها جمع المصحح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات
فلا تقول ثلث غلمان لانه للكثرة والثلث الى العشرة من عقود القلة
فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان تضاف
الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع واشساع
وقد شذ عن هذا الاصل ثلث مائة الى تسع مائة اذ القياس
ثلث مئات او مئين لان الثلث تبين بالمائة الا انهم استغنوا
بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في الفروع
وفيما دون الثلث لا يجوز الاضافة لان التلفظ باسم
الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا

نحو رجل

نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد مخصوص
في العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما ينون من
الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما نونوا نصبوا التمييز
لامتناع الاضافة كما في موضع كيف سجايا وفيما فيه النون نحو
عشرون وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو
احد عشر رجلا وانما ينصب لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل
احد وعشرة على ما يجي في موضعه وحق المنصوب ان يكون
مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة تكفي ذلك
فاختار رجلا لانها اخف واما مائة فانها تضاف الى ما يبينها
كما تضاف باب عشرة الا ان المبين مفرد نحو مائة درهم فذلك لان المائة
قد يحاذيها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات
والاخر مع تسعين من حيث انها جمع كثرة فلما
ولانها يليها فجعل ما يبينها مجرورا لتكون كعشرة
ولا جمع لتكون كتسعين توفيرا على الشبهين حقهما
ثم قالوا مائتا درهم فاضافوا مثناها الى المفرد ثم

يمتنع الاضافة وعلى هذا حكم كيف وانما عدّ الاعداد المركبة
من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة
التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه الاسماء اعني
من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد
معلوم غير متجاوز الى غيرها فالاولى ان تعد من السماعية
فان قلت الاعداد التي فيها النون ايضا من السماعية بعين
ما ذكرتم وقد عددتها في القياسية قلت انه جعل الاسم
التام مطلقا من جملة العوامل القياسية لان كل اسم
مبهم قد امتنع عن الاضافة فهو ينصب ما بعده
على التمييز فيصح تعديده مطلقا من جملة القياسية واما ان
احد الانواع الاسم التام المبهم منحصر في عدد مخصوص فذلك
لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد اذ
يمكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة داخلة
تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة
فالاولى ان تعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع

قوله

قوله والثاني كم في الاستفهام عن العدد اعلم ان كم
اسم موضوع لكناية عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على وجهين
في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فتنصب
المميز لجريها مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون
والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وقد سقطت
للبناء واما الخبرية فانها تبين بالاضافة الى الجمع او الى الواحد
نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافة الى الواحد
على القياس لانه عدد كثير اشبهت باب عشرة واختصوا التبيين
بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبر فرقا بينهما وانجر
او جر بالخبرية في النصب لما انها نقيضة رب فجر ما بعدها حملا
على رب وجوّز بعضهم في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب
في الخبرية حيث يتعذر الاضافة وذلك عند ما ينفصل بينها وبين
مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار من
وهي منوية ابدا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية تتضمن
معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعني رب وعلى السكون

كم الخبرية
نحو كم من رجل
في كونها جارة

لان الاصل في البناء السكون ثم انها تقع في وجهيها مبتدأ مرة
ومفعولة ومضافا اليها نحو كم رجلا او رجلا عندك بمعنى كثيرا او
اعشرون من الرجال عندك وكم رجل او رجال لقيت اي كثيرا
واعشرين قد رزقت كم رجلا اطلقت ولا يمنع تخاطئة الا في المعنى
لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الانشائية
في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحد في الحالين ولانها لما كانت
نقيض رب ورب صدر الكلام فكذلك نقيضها ثم ان كم لما كان
اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرة وعلى
المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم قوله والثالث كأين
وكأين كلمة ركبت من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم
الخبرية نحو كأين رجلا وانما نصبت مميزها لانها تمت بالتنوين
فاستغنت عن الاضافة وفيها خمس لغات كأي بوزن كعي
وكاء بوزن كاع وكيئ بوزن كيع وكاء بوزن كيع واكثر ما
يستعمل مع من وكذلك كم الخبرية قوله والرابع كذا اذا كني
به عن العدد اي كذا كناية عن العدد ككم وهي مركبة من كاف التشبيه

وذا التي

وذا التي في قولك هذا الا انها لما ركبتا تغير حكم الكاف
وخلع منها معنى التشبيه كما في كأين وذا اليه بتغير حكمها ولذلك
استوى فيها المذكر والانثى لا تقال في كذا كذه كما تقال في هذا
هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف
فينصب ما بعدها نحو عندي كذا درهما فكأنه قيل كالعدد درهما
وانما قصد ان تبين كونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي
كذا درهما كانك قلت عدد ما درهما قوله وفي السماعية
العاملة في الاسم كلمات تسمى اسماء الافعال اولها رويدا
اعلم ان هذه الاسماء قد يؤتى بها للضرب من الايجاز حيث
يضعون الاسماء موضع الافعال ويستعدون بها مسيدها ولنوع
من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي فاذا
قلت رويد فانه اقيم مقام امهل ويستوي فيه الواحد والمذكر
والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان
مسميات هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول
قد يكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت وجه

بمعنى الكف ولم يورد المصنف هذا النوع من حيث انه لا يعمل
في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العوامل واما اسماء الافعال فنحو
هيهات وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره في الكتاب
فمنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل اي امهل الا انه صغر
تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل هذا
الحذف والتصغير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية وبني
كما ان فعل الامر مبني وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع
فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا
يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد وقد
يستعمل منصوبا منونا على انه صفة للمصدر نحو سرت سيرا رويدا
وعلى الحال منه نحو ساروا رويدا اي مرودين واذا لحقته الكاف
وهو اسم فعل كان الكاف لمجرد الخطاب ولا محل له من الاعراب
مثلها في ذلك والنجاك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا
فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو
بله زيدا اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا فيضاف الى المفعول

نحو بله

نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا ومنها
دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا
اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة في الاصل
وقد جعل هنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الافعال
وتغني غناءها فجعلت هنا اسماء لها وعلى هذا دونك
ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر اي بعد وقيل
اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن ومنها شتان وهو اسم
لافترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا وتباينا وقد يزاد بعدها
ما توكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم شتان
ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان
شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين ولو جعلت زائدة لا يستند
شتان الى بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يكن شتان
عاملا وهو من العوامل فلم يستبعده بعضهم عن القياس لكون ما مبهما
صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم لسرع وقد جاء

وقد جاء في المثل سرعان ذا إهالة فذا فاعل سرعان وانتصب
إهالة على التمييز كقولك سرع ذا إهالة وكرم زيد رجلا وأصل
هذا أن أعرابيا اشترى شاة عجفاء وأخذ أن يسمنها
فرأى رغامها يسيل من أنفها خطيئة وورَكًا فقال لامرأته قد سمنت
الشاة فقالت أمه ذلك فأرسلها مثلا يضرب لمن يخبر
بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الثلثة مبالغة
ليست في مسمياتها أراد هيهات وشتان وسرعان وذلك
لأنا وإن نفسر هيهات ببعد فإن فيه زيادة معنى ليست
في بعد وهي أن المتكلم يخبر عن المقصود بأنه لا أن يعلم المخاطب
مكان ذلك الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده به واستبعاده
له فكأنه بمنزلة أن يقال بعد جدا أو ما أبعده من جهة المعنى وعلى
هذا شتان وسرعان قوله ومن الناقصة أنواع أربعة من الأفعال
منها الأفعال الناقصة اعلم أن هذه العوامل داخلة في المبتدأ
والخبر كظننت وأخواتها إلا أنها لا ترى أنك تقول كان زيد أخاك
ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتدأ وخبرا نحو زيد أخوك

ولا ينتقض

ولا ينتقض هذا بضربت زيدا قائما لأن المنسوب هناك
ليس بلازم بل لو سكت على ما وراءه كان كلاما مستبدا
ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما تاما إذا لفظت بالمبتدأ
وحده وإنما رفعت هذه الأفعال المبتدأ ونصبت الخبر
تشبيها بالأفعال المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين وإنما
سميت ناقصة لأنها سلبت الدلالة على الحدث وإنما تدل
على الزمان فقط لأنك إذا قلت كان زيد قائما بمنزلة
قام زيد في أنه يدل على قيام في ماضيه وإذا سلبت الدلالة
على الحدث عوض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال
على الحدث فلم تسكت على مرفوعها قوله والفرق بين صار
وكان اعلم أن معنى صار الانتقال من حال إلى حال نحو صار
زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى
الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه
ذلك المعنى وأما كان فإنه يدل على زمان الماضي من غير تعرض
لزواله في الحال أو لا زواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب

والنقل نحو صار زيد الى عمرو فهي في هذه المعاني تامة قوله وكان
يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة
كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر ولا يفتقر
الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان
في المهد صبيا اي من وجد في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال
دون الخبرية اذ لا تعجب من تكلم من كان في المهد صبيا
والثالث التي فيها ضمير الشأن نحو كان انت خير من زيد
اي كان الشأن انت خير من زيد فكان هذه هي الناقصة
بعينها لان ضمير الشأن اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها
بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبة في التفهيم والتوضيح والرابع
ان تكون مزيدة نحو ما حكي من قولهم ان من افضلهم كان زيدا
قوله وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى
يجيء على ثلثة معان احدها ان يقرن مضمون الجملة بالاوقات
الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر
نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون

بمعنى

بمعنى الدخول في هذه الاوقات كاعتم واظهر فيكون تامة
نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح والثالث ان
يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول في الاوقات المعينة
ويكون لها اسم وخبر كالصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد
اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة
بالوقتين الخاصين او كونهما بمعنى صار ولا يكونان تامتين
ونظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته هو امسى
واضحى دون ظل وبات فكان ينبغي ان يقول اصبح واخواه
او اخواه الا انه تساهل في العبارة قوله وما في ما زال
واخواته نافية اعلم ان ما في اوله ما في هذه الافعال بمعنى
واحد وهو استمرار الفعل لفاعله في زمانه وما في ما عدا ما دام
نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته فجرى
مجرى الايجاب بمنزلة كان ولهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما
كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا انما تؤتى بها
قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح

وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا زال وبرح الآتية لا تستعمل
الا مع الحرف النافي وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى
مراد كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف وانما في ما دام
فمن الافعال في ما زال لان ما فيه مصدرية وهي مع ما في حيزها
في تأويل المصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في اتيك خفوق
النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى دوام
جلوسه ولهذا كان الواجب فيها ان يشفع بكلام قبلها
لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه **قوله** وليس لنفي الحال
اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا فتنفي
انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الآن وهو
فعل غير متصرف على المذهب الاصح بدليل لحوق الضمائر وتاء
التأنيث الساكنة به وقيل ان اصل ليس ليس كصيد البعير
ولكنه لما لم يتصرف التزم فيه الاسكان ليكون دليلا
على جموده وكونه غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفا
لقيل لاس كهاب او بقي على الاصل كصيد ثم ان

هذه

هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها
ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال
زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدم عليها شيء مما في حيزها واختلفوا
في ليس فمذهب المتقدمين من البصريين انه ملحق بكان في جواز
تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله
ما وهو اختيار اكثر المتأخرين فلم يجيزوا منطلقا ليس زيد
لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فبا نحو عسى
ان لا يعمل فيما تقدمه انحط عن رتبة الافعال المتصرفة
قوله والنوع الثالث في افعال المقاربة اعلم ان عسى فعل ماض
غير متصرف بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة
وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه
معنى الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين
احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع
بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة قارب
زيد الخروج الا انهم الزموها ان مع الفعل لكونها للتقريب

الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك
ادل على مقتضاها واوضح للغرض المقصود منها لان ان
لا يكون الا للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها في
موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب
ان يخرج اي خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان
مقصودهم ان لا يجردا اللفظ من علم الاستقبال ولم يفتقر
في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر
ان اولا وجب ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج زيد
فلا التباس بينهما ويجوز استعمالهما في الوجه الاول تشبيها
لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه لان من
شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة وتوهما
بل على ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب
على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان قيس
هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما مجيء النصب

صريحا

صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا **قوله** وكاد نرفع الاسم
اي يرفع اسمه وخبره الفعل المضارع وكاد ايضا من افعال المقاربة وهو يرفع
الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متأول باسم فاعل منصوب نحو كاد
زيد يخرج اي خارجا الا انهم تركوا استعماله لان كاد موضوع
للتقريب في الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال اعني المضارع
ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض في قال
فأبت الى فهم وما كدت آئبا وانما حذف ان مع كاد
واثبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال
الا ترى انك اذا قلت كادت الشمس تغرب كان المعنى
قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال
الا ترى تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد
القرب من الحال فلما كان الامر على هذا حذف علم الاستقبال
مع كاد واثبت مع عسى وقد شبهوه بعسى من قال قد كاد
من طول البلى ان يمصحا وفرق ما بينهما وهو ان كاد للتقريب
الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه

اوله ربع عفاه الدهر طولا فامحى

منه على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق و
والتكذيب في كاد ولم يجريا في عسى ولكون كاد دال
على التقريب استعمله العرب لقرب الشيء من الشيء كما جاء في
المثل كاد العروس يكون اميرا فانك لا تريد ان قربه من الامارة
قد حصل بل تريد اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة
بينهما حتى كان هذا ذاك قوله وكرب يستعمل استعمال كاد
اعلم ان ام الباب منها عسى وكاد وقد يجري كرب مجرى كاد
نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا وجعل واخذ وطفق واوشك
يستعمل استعمال عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد ان يجيء
واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد
يجيء قوله والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
رحمهم الله على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة مذهب الاول
لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة
الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام

واستمرارهما

واستمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا حيث لا يوجب انفكاكهما
وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا
المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى
من المضارع لاشتراك فيه الحال والاستقبال وبما على طرف الزوال
والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار واما الماضي
فيوهم انه ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت ادل
فهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم
آخر هو المخصوص بالمدح والذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون
اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل
زيد ولا تريد رجلا دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق
فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم تريد
واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع ساير
المعارف هنا نحو نعم زيد انت او نعم هو او هذا وذلك
لا يقوله احد وكذلك نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه
لام الجنس الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد

نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو
فقد قصدت كل رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان
كان المراد بلام الجنس لانك اذا اردت ان يكون في
اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان
ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس بمجموعهما وكذلك الجمع
في قولك نعم الرجال اخوتك قالوا وانما اشترطوا ان يكون فاعلها
معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لانهما موضوعان لغاية
المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما لام الجنس ايذانا
بانه في غاية المحمود والمذموم بهما فكأنه جميع الجنس في المناقب
والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل نحو المسمى بالمخصوص
بالمدح والذم وفي ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ
مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل
جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر وهذا اغنى لام الجنس
لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ عن الضمير العائد
اليه ونظير ذلك قول الشاعر فاما القتال فلا قتال لديكم

لان القتال

لان القتال في قوله واما القتال مبتدأ ولا قتال لديكم
جملة واقعة خبرا له فلا ضمير له فيها الا ان اشتمال القتال الثاني
لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العائد اليه والمذهب
الثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف فكانك اذا قلت نعم الرجل
كانه قيل من هذا الذي مدحته فقلت زيد اي هو زيد وهذا على
كلامين والاول على كلام واحد **قوله** ويضمر الفاعل انما اضمر
فاعلها قبل الذكر سلوكا بطريق المبالغة والتوكيد لان السامع
اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحركت الطبيعة ووجد من نفسه
داعية الاستعداد للتنبيه والبيان الذي ياتيه وكان ذلك
بمنزلة اخطار ذهنه للتفهم ولا شك ان هذا اوكد
وابلغ في ان يشاد بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل
نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل
عليه ورجلا نصب على التمييز كما في عشرين رجلا والمميز لا يكون
الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح والمدح
من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار

يشعر بالمبالغة والتفخيم **قوله** ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا
كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله
حبُب بالضم فاسند الى اسم الاشارة وجريا بعد التركيب
مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المرأة هند ويستوي
فيها المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها منهاج
الامثال والامثال لا تتغير عن حالها بل تلزم وتيرة واحدة
وقد اختلف فيها اسم هي ام فعل فذهب الاكثرون الى ان
المغلّب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل لان الفعل
مشتق من الاسم ولما ركب احدهما مع الآخر كان الغالب
هو الاقوى وذهب الآخرون الى ان المغلب عليها الفعلية
لتصديرها به وذهب الآخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية
ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل
وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح
وتقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسيرا لاسم الاشارة
الذي هو في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول

حبذا زيد

حبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكر
في ارتفاع المخصوص بها وجوها احدها ان يكون حبذا مبتدأ
وزيد خبره وهذا انما يتأتى على قول من يُغلِّب عليها الاسمية
والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد
بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث ان يكون خبر مبتدأ
محذوف كانه قيل لما قيل حبذا من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد
والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا خبر مبتدأ مقدم عليه
وقد اغنى اسم الاشارة عنا عن الضمير فيمن جعله جملة وفي من جعله
اسما مفردا فلا اشكال في من جعله فعلا كان متضمنا لضميره
والخامس ان يرفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون الا فيمن
تُغلَّب عليه الفعلية **قوله** وساء بئس اي يلحق ساء ببئس
كما يلحق حبذا بنعم لا يفارقها في المعنى وذلك نحو قوله تعالى
وساء مثلا القوم الذين كذبوا باياتنا فساء فعل ماض
جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسيره
والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير

سار مثلا مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره
لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبين
له والمبين لا بد من ان يجانس المبين **قوله** والنوع الرابع
افعال القلوب وانما سميت هذه افعال القلوب لانها
للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب **قوله** اذا
كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشيء بصفة يريد بمعنى
معرفة المبتدا على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك
كريما ورايته جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ وهذه الافعال
تدخل على الجملة من المبتدا والخبر ككان واخواتها اذا قصد افعالها
على الشك واليقين كظننت زيدا عالما او علمت الآن
هذه الافعال تغير المبتدا والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد
منهما على المفعولية فصار الذي كان مبتدا مفعولا اولا
والذي كان خبرا مفعولا ثانيا وتغير صحة الكلام بان
تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدا وخبرا كان
الكلام سديدا والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدا

ثم ان

ثم ان لهذه الافعال خلا حسبت وخلت معاني اخر
لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا اما ظننت فهي اذا كانت
بمعنى ترجيح لاحد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى
وظنوا انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب واما اذا كان
بمعنى التظنة بمعنى التهمة لم يقتضي المفعول الثاني نحو ظننت
اي اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب
وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضي الثاني نحو زعم الذين
كفروا ان لن يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات
فلا يقتضي المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رايت قد يكون
في رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني
نحو رايته ووجدت الضالة **قوله** ومن خصايصها امتناع
الاقتصار على احد المفعولين فيها لانها داخلة على المبتدا والخبر
كما لا يستغني المبتدا عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا كذلك لا يستغني
احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت كانك تقول فيه
اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر

انما لم يجز الاقتصار على احد المفعولين

من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما وتحملها
نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع
قوله والغاؤها متوسطة او متأخرة اعلم ان لهذه الافعال
ثلث مراتب احدها التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز
فيها الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم
من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان والثانية
التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت
منطلقا وزيدا ظننت منطلقا وانما تساويا لانه واحدا
من المفعولين تقدم والفعل واقع بينهما فهو متأخر من وجه ومتقدم
من وجه والثالثة التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك
عند التاخير وذلك لان الفعل لا حظ له في التقديم بوجه
فضعف امره على وحسن الغاؤه وانما اختص الالغاء بهذه
الافعال ولم يجز في غيرها من الافعال ذات المفعولين لان الالغاء
فيها لا يفسد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم
كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدا اعطيت درهم

وزعمت

وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي احلت قوله
والتعليق بالاستفهام واللام وانما علقت عند الاستفهام
لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فيبطلان العمل
لا محل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت
لزيد منطلق كان الجزء ان في موضع النصب لان العلم واقع
عليها وقد عدل الى المبتدأ محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق
في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم لان ذلك
لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان هذه
الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت معملة
من هذه الجهة وهي غير معملة لفظا فكانت معملة من جهة غير معملة
من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة بزوجها التي ليست بذات
بعل ولا مطلقة والله اعلم باب الرابع في العوامل
المعنوية قد مضى الان ضربا العوامل اللفظية القياسية
والسماعية وبقي الضرب المعنوي وهو شيئان عند سيبويه
وثلثة عند ابي الحسن الاخفش الاول الابتداء وهو تعرية الاسم

من العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت فيما تقدم ان العامل
المعنوي هو ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف
بالقلب وعامل المبتدأ والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما
هو التعري من العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما نقيد بقيد
الاسناد اذ نا نابا ان الاسم لو عُرّي من العوامل ولم يسند
اليه شيء فلفظ زيد مثلا من غير خبر مظهرًا او مضمرًا لم يكن مبتدأ
بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان يُتلفظ بها غير معربة لان
الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب
ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل
لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا لخروجهما بالاسناد
عن حكم النعيق والاصوات بهذا المعنى الموجب للاعراب وشبه
الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا
من الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب وقد
عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم المعنى المقتضي عاملا اذ العامل
عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي نحن بصدده بهذه

المثابة

وذهب الكوفيون

المثابة فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على انهما اعني المبتدأ
والخبر يترافعان ووجه المذهبين مذكورة في الاصل قوله وهذا
المعنى عامل فيهما يشير الى مذهب السديد وهو كون هذا المعنى
لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من ان
هذا المعنى عامل في المبتدأ والمبتدأ هو عامل في الخبر وما اليه الاخرون
من انهما جميعا اعني المعنى والمبتدأ جميعا عاملان في الخبر قوله
وحق الاول ان يكون معرفة والاصل ان يكون المبتدأ معرفة
والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك
وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك فتحصل الفائدة
هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤون بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة
تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة تاويل الآية وهو هذا الجنس من العبيد
خير من ذلك الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدأ فيه بالنكرة انما
يصح لقربه من التأويل كما في الاستفهام والنفي وما يجري مجراهما
نحو ما احد خير منك لان المنفي لعمومه التحق بالمعرفة وارجل

في الالزام ارادة لانه متناول بابيها وعلى هذا في الدار رجل
وقد حسن لانه لا يتوهم الالتباس فيما على الالتباس الصفة بالخبر
ولهذا التزم تقديمه قوله وقد يجتمعان معرفتين انما جاز
توقيعهما عندما يكون المخاطب متصورا الشيئين ولم يعرف النسبة
بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف
وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد
المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في ذلك
حصول الفائدة فحيث وجدتم استقام الكلام وقولهم الله
الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تعرفا
وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد
ذلك فتنزله منزلة من تخبره بشيء لا يعرفه واعلم انهما اذا
كانا موفقين لا يجوز تقديم الخبر على المبتداء بخلاف ما اذا كان
الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر
لم يجز بل لو ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتداء
وزيد خبره لا انا ان زيدا يدل على معنى الشخص وهو يعين

الاسناد

الاسناد اليه فيكون مبتداء قدم او اخر والمنطلق يدل على معنى
النسبي فيتعين الخبرية متقدما كان او متأخرا لانا لا نجعل المنطلق
مبتداء الا على تأويل الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على
تأويل المسمى بهذا الاسم وكل واحد منهما صالح لان يكون مبتداء
وخبرا فايهما يقدم يكون هو المبتداء كما ذكرنا هو مذهب السيرافي
وقد ذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا موفقين فانه
اذا قلت زيد اخوك ومرادك عن تخبر عمن يعرفه المخاطب
باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتداء وزيد خبره وان
كان متقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس اعني ما اذا
كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتداء وخبرا واما في غير موضع
الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله • بنونا بنو ابنائنا
وبناتنا بنوهن • ابناء الرجال الاباعد • فهنا لا يلتبس لان المراد
هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء
بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى الثاني رافع الفعل
المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما ارتفع لتعريه

عن العوامل الناصبة والجازمة وقد ذهب الكسائي الى انه بالفعل المضارع
يرتفع بحروف المضارعة وابطل من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا
ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد
يكتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه اذ لو
قلت زيد كاتب كان الكلام كلاما تاما معنويا وهو المعنى
الذي ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل القائم
مقام الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى
الحركات وهو الرفع ثم من الواجب ان تعلم انه ليس بشرط صحة
وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل
يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم
الفاعل موقعه ونحوها الا انك تقدر ان تقول في زيد ضارب
زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل
مرة وموقع المبتدأ اخرى وهو اسم محض ومما يدل على ان وقوعه اي الفعل المضارع
موقع اسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون [illegible]
ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون

لكونه

لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع هنا لوقوعه ابتداء والابتداء
من مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الفعل
في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يقع الاسم
لانا نقول انه الاصل ان يقال كاد زيد قائما على ما سبقت الاشارة
اليه فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب
لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا هذا مغالطة محضة لان
العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق
الاعراب فانى يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من ابى جئت
فتفتح ابى وان كان قد دخله الجار لانه غير مستحق الاعراب
قوله والمعنى الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب
يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش
يجعل العامل فيها معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني
الرجل الكريم ورأيت الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمرفوع
ومنصوب او مجرور وهو معنى يعرف وليس للانسان فيه حظ كما بالقلب
ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعري المبتدأ عن العوامل اللفظية للاسناد

كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة
قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون
عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا
للاناء والماء الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة
ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف قوله ويحتج
للاول بقولهم يا عمر الجواد استدل ابو علي على ما اختاره
من مذهب الاخفش بانا نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال
الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الجواد فزيد مضموم
وصفته مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو
العامل في الموصوف لم يختلف حركاتهما بان كان احدهما
اعرابا والاخرى بناء وهذا معنى قوله في ان المؤثر لو كان
فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد ظانا
على انه عجز البيت المشهور الذي يمدح فيه كعب بن مامة وابن سعدى
باكرم منك يا عمر الجواد فقد غلط فيها اذ لا احتجاج للاخفش في
النصب اذ يصح ان يقال حينئذ ان العامل قد عمل في محل الذي

النصب

النصب حيث كان مبنيا وقد عمل في الصفة النصب
لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما ذهب
امس الدابر والله اعلم قوله الباب الخامس في فصول
من العربية قوله الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع
ليدل على شيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل
في الاسماء التنكير والتعريف طارئ عليه على ما قد سلف في باب
ما لا ينصرف والنكرة ما لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا
في امته نحو رجل وفرس وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل
على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر قالوا انه عبارة
عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او المخاطب او غيرهما بعد
ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة
والنكرة في انه لا يكون كل واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون
معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا زيد وكذا اذا قلت
جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول كلامك
الا انك لما ذكرته فقد خرج بعض التنكير فصار اخبارك

عنه بالمجيء من الاسباب التي تقررت له عند السامع موقة فاذا
اضمرته فقلت ضربته كان ضمير موقة لمساواة زيدا في قولك
زيدا ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف
انواع المعارف هي الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد ذا الشيء
انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب
ثم ما هو لغيرهما **قوله** والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو وقالوا
في تعريف العلم انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول
ما اشبهه وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن الضمير والمبهم
لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا
بخلاف زيد وعمرو وانما قيد بقيد العلم الخاص احترازا عما ذكر
من الاعلام نحو كم في زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق
على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للافراد
يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة وغيرهما **قوله** والثالث
ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف
والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا انها لا تثبت في الدرج

وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل وانما اسقط التخفيف
بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل عليه اللام اما ان
يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فردا
من افرادها فان كان الاول كان لتعريف تلك الحقيقة
ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني كان لتعريف
ذلك الفرد وهو مسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل
ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون لشيء يمكن ارتباطه بجميع
افراده نحو ان الانسان لفي خسر فيقال ان اللام للاستغراق
الجنس وقد يكون لشيء لا يمكن ذلك فيه فلا يسمى الاستغراق
نحو قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب فاللام هنا للجنس
دون العهد والاستغراق **قوله** والرابع المبهم وهو شيئان

دون الاستغراق لانه يمكن اكل افراد الذئب بل خوف يعقوب عليه السلام من ان ياكله جنس الذئب

قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم
والمخاطب من دون اشتراط ان يكون سابقا في الذكر ثم
ان المبهم اما ان يكون بحيث يستغني عن صفة او لا يكون
الاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت

احترازا عن ضمير الغائب فانه يتضمن الاشارة الى غير المتكلم والمخاطب لكن مع شرط سبق الذكر

المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها
وافتقارها الى الصفة والصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم
منها عين شيء ولا جنس كالمفردات فان قلت ان هذه
الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حال
الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا مسلمان ومسلمين
وكذا اللذان والذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما
لا نسلم ان هذين وهذان تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان
وانما هو صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع
لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حال الجر والنصب
ليس للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال
النصب والجر كما انهم صاغوا الضماير في الاحوال الثلث
فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك هنا ولا شك
ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان
ليس تثنية هذا حذف الالف من هذا اذ الالف لا يحذف
في التثنية بل ينقلب اما واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان

والجواب

والجواب الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية تزيل عنه
شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية لاختصاصها بالاسماء
فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين لانه
لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين وان كان
الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصولات نحو الذي
والتي ومن وما والموصول كما لا بد له في تمامه اسما من جملة
تقع صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفت بصلاتها
لا بلام التعريف ولهذا قيل ان اللام في الذي زيادة واصلها
لذي على وزن عمي وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول
مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ متشاكلا اذا
قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا لم يجد له ذلك الانتظام
ويدلك على زيادة اللام هنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيهما
الف ولام نحو جاءني من عرفه فيكون بمنزلة الذي
عرفه قوله فانها لا تتم الا بصلة وهي احدى الجمل
الاربع وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب

ابوه عمرو والذي في الدار زيد او اماماك خالد والذي
ان تكرمه يكرمك بكر والجمل التي تقع صلة يجب ان يكون
من الجمل التي تقع صفات اعني انها من الجمل التي تحتمل الصدق
التصديق والتكذيب فلا يقع وقوع الامر والنهي والاستفهام
والتمني وامثالها صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو
اذ لم يكن في اضرب زيدا ابهام لمعنى الذي كما يكون اذا قلت
الذي ضربته وكذلك لو قلت جاء في الذي اتضربه لان الاستفهام
ليس بشيء معلوم فنكرته تبيينا لمبهم كما كان نحو التعجب
لو قلت جاءني الذي ما اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب
مبهم عار عن البيان اذ الانسان متعجب عما يستبهم عليه
سببه فان اثبت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه
يصير اخبارا نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول
جاز لكن الجيد اظهاره ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة
من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو
هنا اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزل منزلة اسم

واحد فلا بد من شيء يعلق بينهما ويجوز حذف العائد للعلم به
فهذا ممتنع في كلامهم نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله
رسولا ونحو ذلك وقلما يجيء اية في التنزيل من هذا
الجنس الا وحذف العائد ...

...
بها وجب ان يكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي قدم
من الحضرة لمن بلغه ان انسانا قدم من الحضرة الا انه لم يعرف

ابوه عمرو والذي في الدار زيد او اماماك خالد والذي
ان تكرمه يكرمك بكر والجمل التي تقع صلة يجب ان تكون
من الجمل التي تقع صفات اعني انها من الجمل التي يتطرق اليها
التصديق والتكذيب فلا يقع وقوع الامر والنهي والاستفهام

من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما بل يجب
ههنا اوجب لان الصلة مع موصولها تنزل منزلة اسم

واحد

واحد فلا بد من شيء يعلق بينهما ويجوز حذف العائد للعلم به
فهذا ممتنع في كلامهم نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله
رسولا ونحو ذلك وقلما يجيء اية في التنزيل من هذا
الجنس الا وحذف العائد قراءة في الاية موضعين
احدهما في قوله تعالى الذي يتخبطه الشيطان من المس
والثاني في قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي اتيناه
ثم اعلم ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف
بالجمل لان الجمل لا يكون الا نكرات فلا يجوز ان يوصف
المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة فلما
كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف
بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف
بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس
مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل
بها وجب ان يكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي قدم
من الحضرة لمن بلغه ان انسانا قدم من الحضرة الا انه لم يعرف

عنه فافديه بذلك انه ذكرت ولو لم يبلغ المخاطب ذلك
فقلت هذا الذي قدم من الحضرة احلت ثم ان الفرق بين
الذي وبين ما ومن ان الذي يقع وصفا وهما لا يقعان
وصفين والفرق بينهما ان من تختص باولي العلم وما يعمهم
وغيرهم قوله والخاص المضاف الى احد هذه الاربعة
اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيد او غلام
الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب
الاضافة ان كل نكرة اذا اضيف الى معرفة اضافة معنوية
فالمضاف يكتسب من المضاف اليه التعريف الا اسماء مفرطة
في الابهام نحو غير فانها نكرات وان اضيف الى المعارف اعني
نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة فجاء قوم الفصل
الثاني في المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهي الموقوف عليها
بالهاء احترز بذلك عن التاء في بنت واخت ونحوهما
فانها بدل عن الواو وليست للتانيث الا ان ابدالها
جعل مختصا بحال التانيث والوقف على بنت واخت

بالتاء

وبعضهم بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على تاء التانيث
ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء
كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء في الوقف
كما يجئ للتانيث يجئ لشبه التانيث كمجيئها للفرق بين
الجنس والواحد منها كتمر وتمرة ومضاربة وقتلة وللمبالغة
في نحو علامة ونسابة وللتاكيد معنى الجمعية نحو حجارة و
للدلالة على النسب والتعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك
مما يطول تفصيله وشبهها بالتانيث كونها فرعا للاصول
فرعية التانيث للتذكير قوله والالف التي للتانيث
مقصورة او ممدودة كحبلى وصحراء والابنية التي تكون فيها
الالف المقصورة قد تكون مختصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين
وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء وفتح العين
وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها
وسكون العين فان الفها قد يكون للتانيث كسلمى
وموتى ودعوى وقد يكون للالحاق كارطى وعزهى

بالمؤنث

وعلامة كونها للتأنيث امتناع الصيغة من الحاق التاء
وورود غير منصرف في الاستعمال واما امثلة الممدودة
فكثيرة ايضا يورث عذرها سارحة قوله وهي على ضربين
اعلم ان التأنيث الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمرأة
والناقة وغير الحقيقي هو ما لا يكون كذلك بل يتعلق بالوضع
والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته
اقوى من غيره فاوجبوا الحاق العلامة بالفعل المسند اليه
نحو جاءت هند ولم يجز جاء هند الا في ضرورة الشعر
واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازا متسعا وان
كان احسن طلعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي
ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امرأة لان الفاعل
اذا بعد عن الفعل ولم يله لم يبق له تلك القوة فيستدعي
لحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقي نحو
قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان
جائزا بغير الفصل في غير قبيح فمع الفصل يحسن ثم ان تأنيث البهائم

وان كان

وان كان حقيقيا الا انه دون تأنيث الادميين لان
البهائم لا يتميز اعيانها بل يجمعها صورة متحدة ولا يقصد تأنيثها
وتذكيرها ذلك القصد فاشبه التأنيث الغير الحقيقي
فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند قوله واللفظي
على ثلثة اضرب التأنيث غير الحقيقي قد يكون فيه علامة
التأنيث لفظا كالظلمة والبشرى والصحراء وقد لا يكون
ثم ان كان واحدا لفظا قدر فيه التاء نحو ارض ونعل بدليل
اريضة ونعيلة وانما قدر التاء دون غيرها من علامة التأنيث
لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا يسمى مؤنثا سماعيا
لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ثم ان الاسم المقدر
فيه التاء ان كان ثلاثيا فاثره يظهر بشيئين بالاسناد
الى المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه
وان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف
سواء كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فاثره
لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب والتاء لا يظهر

في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث على ما قد
سلف في باب ما لا ينصرف وقد تبين قديمة ووريئة حيث
أظهر التاء في الرابع وعكسه عريس وعريب ثم انهم جعلوا
الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين أحدهما
ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التأنيث فرع التذكير
والثاني ان جمع المكسر فرع على جمع الصحيح فاجتمع فيه فرعيتان
فلما كانت تأنيثه لاجل المشابهة كان تأنيثها غير حقيقي
فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو قال الرجال وقالت
الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث
نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله تعالى وقال نسوة
قال الزمخشري النسوة اسم مفرد لجمع المرأة وتأنيثه غير
حقيقي كتأنيث اللمة وهي اسم لجماعة النساء وقيل انما
قال الله نسوة على تأويل جمع من النساء وقيل حملت على
معنى الجماعة وتأنيث الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع
بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشابه التأنيث الا

من وجه واحد

من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص بالذكور
ولم يتغير صيغته عما عليه بل الحق باخر الواحد واو ونون
بخلاف جمع التكسير فانه قد استؤنفت له صيغة. قوله

عما قبله عليه صح

هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك
(أي جواز الوجهين)
العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد
الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا
الى ضميره فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فهنا
ان لم يلحق العلامة لم يعرف اسناده الى ضميرها ام الى اسم
اخر يجيء بعده نحو طلع شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما
امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه
الامتناع هناك ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره
وتأنيثه وتثنيته وجمعه من حيث هو المخبر عنه فلما كان
حكمه هناك هكذا وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهكذا
(أي في التذكير والتأنيث)
اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال
جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسندت الى ضميره

(أي عدم جواز الحاق العلامة)

المستكن وذلك ان تسنده الى ضميره البارز نحو الرجال جاؤا
والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب تقول الجذوع انكسرت
والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمس عشرة خلت
ومما ذلك بغير باب لانه قوله والناس والانام
والرهط والنفر مذكر والقوم يذكر ويؤنث الناس اسم جمع
وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا واصله
اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام
عوضا عن الهمزة المحذوفة والا لم يجتمعا معها في قوله ان
المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا وقال غيره الالف
واللام فيه بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك
بدليل قوله معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة
ربرب ثم الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من لفظه
بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما لا يستعملان
الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان
مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع

للجمع

للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الابنين اللذين اوردهما
المصنف الا ان تأنيثه ليس لمعنى الجمع بل التاء مقدرة فيه
والا لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري
والقوم للرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال
زهير وما ادري وسوف اخال ادري أقوم آل حصن
ام نساء قال تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء
وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع قال والقوم يذكر
ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان
للآدميين مثل قوم ورهط تذكر وتؤنث وان صغرت
لم تدخل فيها الهاء وانما يلحق تاء التأنيث فعله ويدخل
الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل الغنم والابل لان التأنيث
لازم له هذا ما ذكره الجوهري واما ذكره المصنف فخلافه حيث
فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق قوله
ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم
انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه

بالتاء كنخل وتمر وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما
التذكير فلحكم اللفظ لان اللفظ واحد افاد معنى الجمع الا انه واحد
صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى
اذ معناه معنى الجمع مع انه لا واحد له فاشبه سائر الجموع وذلك
نحو قوله تعالى اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات لها … وهذا الباب
لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد المذكر بالجمع لانك
اذا قلت شاء مثلا واردت الواحد المذكر فقد التبس بالجمع
لان الجمع شاء الا انه قال يونس اذا ارادوا ذلك قالوا هذه
شاة ذكر وهذه حمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء وانما انعكست قضية
التانيث والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال
وثلث نسوة لان رجالا قد جمت في الاعتبار على النسوة
نظرا الى الافراد وقد انث التكسير فانث العدد ثم لما انتهى
الامر الى اعتبار النسوة واستحق الغاؤه الفوق منع عن
زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث

لزم حذف

لزم حذف التاء منه في الثلثة الى العشرة واما الواحد
والاثنان وقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد
واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان او ثنتان
واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر تؤنث الاسم
الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع ما يبنى
عليها لما تنزلا منزلة اسم واحد كره اثبات علامة التانيث
فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى
عشرة امراة يؤنث احدى ولم تسقط التاء التي سقوطها علامة
التانيث من العشرة لئلا يجتمع علامتا التانيث اعني اثبات
الالف في احدى وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر تسقط
التاء من عشرة لئلا يجتمع علامتا التذكير في اسم واحد لان ذلك
ممتنع ايضا وفي اثنتا عشرة امراة واثني عشر رجلا وثلثة
عشر رجلا وثلث عشرة امراة وهكذا الى تسعة عشر تثبت
التاء في الاسم الاول في المذكر وسقطها من الاسم الثاني وفي
المؤنث بالعكس وشبه العشرة بينهما اهل الحجاز وتكسرها

بنو تميم واما يا لحق في اخره الواو والنون من الاعداد
نحو عشرون رجلا وثلثون فالمذكر والمؤنث فيه سواء
نحو عشرون رجلا وعشرون امراة **قوله** والاسمان
مبنيان على الفتح قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة
لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثني عشر فانهم
اعربوا الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر ورأيت اثني
عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم جعلوا اخر شطريه
اعني عشرة بمنزلة النون في التثنية وعوضا عنه بدليل انه
لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول
اثنا عشرك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك
واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون
مبنيا **الفصل الثالث** في التوابع وهي الكلمات التي
لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة **قوله**
اما التاكيد فمختص بالمعرفة ويكون بالتكرير وفائدة التاكيد
التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان في كلامهم مجاز

لان المراد بالتوكيد تثبيت المعنى
وتكرره في نفس السامع مع اعادة
الاول اما لفظا واما معنى

نحو مررت

فرحون لازالة التجوز الذي
نحو مررت بزيد وقوله تعالى فسجد الملائكة

نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد وقوله تعالى
فنادته الملائكة فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبريل
عليه السلام فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي
في قوله فنادته الملائكة ثم انه مختص بالمعرفة نحو جاءني زيد
نفسه ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه
عند اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة
غير ثابت لها عين كالمعرفة فلا يفتقر الى تاكيد لان تاكيد
ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التاكيد يدل على التخصيص
والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع
والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة
كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان يقوم في بعضها فاذا
قيل ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو
ازالة التجوز وان شذوا فقد ورد التاكيد يوما اجمعا
وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجيء في الكلام
على وجهين تاكيد صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه
المصنف

بالتكرير مطلقا فانه جار في كل واحد من الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو التوكيد
عبر عنه المصنف بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا
انه ليس به لفظا ثم ان لفظ النفس وكذلك العين يختص
به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند
الفعل اليهما اسنادا متسعا نحو جاءني نفسه وعينه
وكلا لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في صدر الكتاب انه
مثنى المعنى وكل لا يؤكد به الا الجمع او شيء ذو اجزاء
مقصودة نحو قرأت الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل
الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون
في معناه وهو تابع له لا يجيء الا على اثره ولو قلت جاءني
القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد
غير المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف
وعن ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت في هذه الثلثة
بعدها اي بعد اجمعون وعن بعضهم جاءني القوم اكتعون

وليس

وليس بالاعرف وانما جمع بين كل واجمعين في قوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد ذلك
الاحاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجدوا
الا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري اسجدوا
في وقت واحد او في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون
ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا عن آخرهم في وهلة
واحدة هكذا ذكره ابو العباس **قوله** الصفة وهي اسم
الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي ما يذكر
بعد الشيء ليدل على بعض احوال ذاته تخصيصا له في النكرات
نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا في المعارف نحو جاءني الرجل العالم
وقيل هي التفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل طويل
ورجل قصير بين شخصين مشتركين في اسم رجل وقد يجيء لمجرد الثناء
والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه وتعالى نحو بسم الله
الرحمن الرحيم او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد
التأكيد كقولهم ذهب امس الدابر اعلم ان الصفة اما ان يكون

نحو قتل زيد الفاسق الفاجر المعجب اذا كان زيد معلوما قبل الذكر بهذه الصفات

بحال الموصوف او بحال ما هو من سببه فالاول مررت برجل عاقل
واما الثاني فنحو مررت برجل كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل
وانما هو حال العدو وهو من سببه والوضع بالسبب ان يتصله
ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشيء يوصف بثلثة
اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او لشيء من سببه نحو مررت
برجل قائم او امرأة قاعدة فان مثل هذا فعل يزول ويحدث
وفي الوصف ههنا ضمير عائد الى الموصوف وكذلك مررت برجل
قائم ابوه فترفع الاب باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله لان الفاعل
من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت
برجل قائم غلام لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون
فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شيء من سببه
نحو رجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالفهم
والكريم والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات
قد تكون علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح
كالذهاب والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فهي ما يرى

احدها

احدهما ما يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة
والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة
والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم فهذا
هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه والرابع النسب
نحو هاشمي وبصري والاسم المفرد اذا نسب اليه صار وصفا
نحو هاشم وبصرة فلا يقبح الوصف به فاذا نسبت فقلت
هاشمي او بصري فانخرط في سلك الصفات فتقول مررت
برجل هاشمي وامرأة هاشمية وتقول برجل تميمي غلامه
فترفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب جرى مجرى
سائر الصفات في الحاق علامة التأنيث والتثنية والجمع
وتنزل منزلة حسن وشديد في مشابهته اسم الفاعل والخامس
ما وصف باسماء الاجناس بتوسل ذو نحو مررت برجل
ذي مال ومررت بامرأة ذات سوار فانهم اذا حاولوا
ان يصفوا بالاجناس لم يتأت لهم ان يقولوا رجل مال
وامرأة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف

باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامراة ذات سوار
بفتح لام المعنى واللفظ وصار عبارة عن صاحب مال وصاحبة
سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك تقول مررت
بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف
الى الاسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام
وذلك لان الاشياء يتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان
لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امراة
ذات سوار لان القصد الحقيقي فيه يتصف به حتى كانه قيل المراة
متحلية او متزينة واما الذوات باعيانها فلا يتصور ان
يتصف بها الشيء الا يرى ان زيدا لا يكون صفة فان الشيء
كما يكون العلم والادب يعني كالوصف بالملابسة كما
يوجب السواد فلهذا لم يجز اضافة ذو الى زيد وعمرو وانما
جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت بزيد ذي المال
لانه كان نكرة في الاصل فكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه
مع كونه معرفة لان التعريف ليس باول احواله فالجنسية

موجودة

موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم حالة
الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما قد سلف في صدر
الكتاب واما في المؤنث فانها تلحق التاء وتكون الاعراب
فيه نحو مررت بامراة ذات مال وكذا في الجمع نحو هن نسوة ذوات
مال ورايت ذوات مال ومررت بذوات مال بالكسر حال النصب
والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع فكمسلمان ومسلمون
قوله وكل صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت
فعلا للموصوف فهي توافقه في جميع الاحوال من التعريف والتنكير
والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة لما كانت
هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان لا يخالف
الموصوف في التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ الشيء
الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا في حالة
واحدة وهكذا حكم التنكير والتعريف لان الشيء كما لا يجوز
ان يكون واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شائعا ومخصوصا
فلا يجوز ان تقول جاء في الرجل ظريف لان الرجل اذا كان

يعني ان اعراب مسلمات في حالة النصب والجر بالكسر

يعني ان الصفة والموصوف شيء واحد في المعنى

يدل على واحد مخصوص وطريف على الشياع والعموم لم يكن
احدهما موافقا لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظرفاء وكذا ذكره
ابو علي وكذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف
وجب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعا فتوافقه لا محالة في
الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف واما اذا كانت
فعلا لسببه فانها توافقه في الاعراب والتعريف والتنكير دون
ما سواها فلك ان تقول مررت برجل حسنة جاريته وبامرأة قائم غلامها
وبرجلين ذاهب غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة
التي هي فعل السبب لم تكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا يطابقها
تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون
المؤنث مذكرا ابوها او غلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث
مذكرا نفسها الا ان هذه الصفة بعود الضمير في موصوفها الى الموصوف
تنزل منزلة صفة كانت فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف
بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه قيل
كريم الاب فتكون الصفة فعلا له اعني كريم الاب بدليل احتماله

ضميره وثانيها في افراده كرعيه الاب يدل على ذلك وانه اذا انزل
الصفة بفعل سبب الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجبت
ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب على ما ذكرنا
قوله والبدل على اربعة اوجه المقصود في البدل التعيين
والايضاح ورفع الالتباس وهو المقصود في الكلام والاول
كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك
ثلثيهم كان ثلثيهم مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت
بقومك بثلثيهم بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا
لمن آمن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة
وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل يترك اليه المبدل منه
فاذا قلت جعلت متاعك بعضه على بعض كان المعنى
جعلت بعض متاعك فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم
تنحية الاول قال جار الله قولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان
منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما
تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه

الا نريك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت
تبدل الاول لم يستد كلامك يعني لا يجوز ان تقول زيد رأيت
رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدأ ثم ان البدل
يجيء على اربعة اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رأيت زيدا
اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه
اذ الرأس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير راجع الى المبدل منه والثالث
بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه كالمتصل
به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل الغلط
نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول مررت بحمار فسبق
لسانك الى رجل فتداركته بان اتبعته المقصود ولا يقع
الا ببديهة الكلام والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل
بل حمار فهذه انواع الابدال الاربع ووجه الحصر ما ذكره بعض
المتأخرين هو ان البدل لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه
او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضا او لم يكن والثاني

اما ان يكون

اما ان يكون له بالمبدل منه تلبس ما او لم يكن فالاول بدل الكل
والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع الغلط
وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان هنا قسما خامسا وهو بدل الكل
من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال
ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه بدل
ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط
ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل يجوز
ان تبدل اية النوعين شئت من الآخر نحو قوله تعالى الى صراط
مستقيم صراط الله الذي وقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة الا
انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان يكون موصوفة لتحقق
فيصلح تبيينا وايضاحا **قوله** وعطف البيان هو اسم غير صفة
اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والتبيين والكشف
عن المراد ككشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب
انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد
او تقول جاءني زيد ابو عبد الله اذا كان بالكنية اشهر

اذ يعلم المخاطب انك تريد ممن سيبويه بزيد هو الذي يكنى
ابا عبد الله والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة
غالبا في معنى كوجوده في الموصوف وانه لا يكون مشتقا
وان عطف البيان يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه
والصفة لا تدل لو افرد طويل عن الموصوف في قولك جاءني
رجل طويل ولم تقدر جريه عليه لم تدل عليه وانما تدل على شيء
ما في منعته الطويل على الجملة وان العطف والمعطوف لم يجعلا
بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان كان احدهما
عند السامع اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان
اجريا مجرى واحد لافادة خصوص والفرق بينه وبين البدل
ان البدل هو المقصود في الكلام وورود الاول كالبساط لذكره
وليس عطف البيان كذلك اذ المقصود بالحديث هو الاول وورود
الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل
بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول الشاعر انا ابن التارك
البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فمن عطف بيان

من البكري

من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا
عليه في التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب
زيد وقد ذكرناه في باب الاضافة **قوله** فالعطف بالحروف
وحروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء
وثم وحتى من حروف العطف تشترك في جمع المعطوف والمعطوف
عليه في حكم واحد الا انها بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق
فاما الواو للجمع المطلق وهي الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها
على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تفيد مع الاشتراك
معنى آخر فتكون هي اصلا والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق
من غير ترتيب وتعقيب كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا
الكتاب وما عزي الى الشافعي من ان الواو تفيد الترتيب
فهو افتراء عليه فانه ارفع شأنا واعلى كعبا في علم العربية
من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما يفيدان
الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ وثم توجبه
مع التراخي ومن ثمة لم يجز ضربت زيدا اليوم الجمعة فعمرا

بعد شهر وجاز ثم عمرًا بعد شهر واما قوله ثم وكم من قرية
اهلكناها فجاءها بأسنا بياتًا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب
وآمن وعمل صالحًا ثم اهتدى فتتأول بانه لما اهلكها حكم بان
البأس قد جاءها وبثبات الاهتداء ودوامه واما
حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر في حروف الجر
ولهذا لم يذكره المص ههنا **قوله** واو لاحد الشيئين او
الاشياء ويجيء على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت
زيدًا او عمرًا ودت ان تخبر بضربك زيدًا فاعترضك الشك
جوزت له ان يكون ضربت عمرًا قلبت باو ووافقت انك
ضربت واحدًا منهما وقد تقع في الاستفهام نحو ازيد عندك
ام عمرو وتدل على انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثاني
التخيير نحو اضرب زيدًا او عمرًا فقد امرته بضرب احدهما
لا بعينه ولم تجز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما هو
تخيير اذ لم يكن هناك شيء موجود يشك فيه كما يكون في الخبر
والثالث الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق

بين

بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معًا لم يكن عاصيا
كما انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون
الا بالاقدام على احدهما واما فبمنزلة او في هذه المعاني
نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما زيدًا واما عمرًا
وجالس اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور على انها ليست
من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها
قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واقتفاه المص حيث
لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة **قوله** وام للاستفهام
متصلة اعلم ان ام يجيء على ضربين احدهما ان تكون متصلة
ولا تكون كذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى
ايهما عندك وكذلك اضربت زيدًا ام عمرًا فالحاصل انها اذا
وقعت بين مفردين فهي متصلة فاذا كانت متصلة صح ان يقال
ايهما والاتصال ان يكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها
حتى يكونا جميعا بمعنى ايّ والفصل بينها وبين او انك
مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطلبه بالتعيين ومع او لا تعلم

لان ام المتصلة لطلب التعيين بعد كون احدهما في علم المخاطب

وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما
نحو زيد ان كان زيد عنده او عمرو ان كان عنده عمرو والجواب
مع او لا او نعم والثاني ان تكون منقطعة وتقع في الاستفهام
والخبر اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو
فكانك استفهمت عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا
السؤال فاضربت عنه واستانفت سؤالا آخر فقلت ام عندك
عمرو والمعنى بل اعندك عمرو فام المنقطعة بمعنى بل مع الهمزة
ولا بد معها من اعادة الخبر فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني
فنحو قولك انها لابل ام شاء كانك رايت شبحا من بعيد
فظننته ابلا فاخبرت بانه ابل على حسب اعتقادك ثم عرض لك
شك جوزت له ان يكون شيئا آخر فاضربت عن الاخبار
اخذا في السؤال عن كونه شاء فقلت ام شاء اي بل اهي شاء
قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن
تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا
فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فنزل على ان

المجيء

المجيء صدر من زيد لا من عمرو ولا يجيء الا بعد الاثبات فلا تقول
ما جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض
عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت
قاصدا الاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك
فاضربت عنه الى عمرو فالوا بل نقيضة لا لان لا تنفي عن الثاني
ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه
عنه وقد تقع بعد النفي كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد
بل عمرو فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان الذي لم يجئ عمرو
دون زيد ونقل عن المصنف ان هذا على وجهين احدهما ان يكون
التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو فانك قصدت ان تثبت
نفي المجيء لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى
ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته
لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون الفعل وحرف
النفي معا واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاءني
زيد لكن عمرو جاءني فهي اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك

بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا هذا
في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة
بل في جواز الاستدراك بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد
لكن عمرو لم يجئ والفرق بين الاستدراك والاضراب مذكور
في المتن الفصل الرابع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي
قوله الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع علما للفاعلية
اي الفاعلية والمفعولية والاضافة
والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى
من المفعول لكونه غير مستغن عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه
فاخص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج في التلفظ
به الى تحريك عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب
الذي هو اخف واضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه
وهو بينهما لكونه تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي
اي بين الفاعل والمفعول
هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق
التوافق والتشاكل او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه
واحدا ليس الا وكون المفعول واحدا خمسة الى التسعة

فاخفض

فاخص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف ابتهاجا لمنهاج التوازن
والتعادل قوله والملحق بالفاعل الخ جمهور النحويين على
اي اكثر النحويين
ان الفاعل اصل والمبتدا فرع عليه خلافا لابن فضال لنا ما روي
عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكرم الله وجهه انه قال الفاعل
رفع وما شابهه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف
اليه خفض وما جرى مجراه وايضا ان الفعل متقدم على الاسم
في باب الاسناد لما تقدم فتكون الجملة الفعلية متقدمة على
الاسمية فيكون الفاعل متقدما على المبتدا وايضا ان الفاعل ابدا
او في الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد
وهو الفعل والمبتدا ابدا او في الغالب ثالث ثلثة لافتقاره
الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك في تقديم الاثنين على ثلثة
وقد ذكرنا فيما تقدم مشابهة هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها
قوله والمفعول الخ انما سمي المصدر مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا
كانك قلت اوجدت ضربا واحدثته فيكون مفعولا مطلقا لانه

مفعول على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا
فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به
فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتميز والمستثنى
المنصوب بالمفعول لمجيئهن فضلة في الكلام نحوه والحال
شبيه خاص بالظرف لكونها مفعولا فيها والمستثنى بالمفعول
معه لان العامل فيهما بتوسط حرف قوله وانما الجر
للمضاف اليه بالاضافة المعنوية انما كان الجر فيه كما في بالقلم
ولا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور لفظا مرفوع او منصوب
معنى اذ المعنى كتبت القلم ولا تلقوا ايديكم على احد التاويلين
وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول
على ما سبق قوله واعراب الفعل غير حقيقي كله اذ ليس
فيه فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة وقد ذكرنا فيما سبق
ان حق الاعراب للاسم في اصله لان وضع الاعراب على
ان يميز بين المعاني المختلفة ومحل توارد المعاني هو الاسم
دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف يدل صيغها

على معانيها

على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل
فاعرابه غير اصلي وانما هو بسبب المضارعة التي سبق ذكرها في
صدر الكتاب قوله وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح
اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الآخر
باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا انه
كناية عن اسم مرفوع وكذا من ضرب مرفوع وكذا اذا قلت اياك
ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب ولما
كانت هذه الاسماء تنوب عن الاسماء الظاهرة وقد مست الحاجة
فيها الى تميزها كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب او مجرور
ولم يكن اعرابها لعلة اوجبت بناءها صيغ لكل واحد من هذه الاحوال
صيغة ليكون لهم سبيلا بناءها ويحصل لهم الغرض المقصود من
التميز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها الدلالة على ما
يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف
الآخر باختلاف العوامل لم يحكم اعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير صريح
قوله وهي على ضربين متصل وهو ما لا ينفك

عن اتصاله بشيء فان قلت كيف عرّف المنفصل بالاتصال وجعل
بعد الانفصال الى شيء بنفسه قلنا عرّف المتصل المصطلح عليه
بالاتصال العرفي اللغوي بغيره اعني بغير ذلك فلا يلزم ما ذكرتم ثم ان
الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما
المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما يلفظ به نحو ضربت وضربا
وضربوا او مستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو
ثم ان المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل الا اليه
وذلك في اربعة افعال وهي افعل وتفعل وافعل ونفعل اذا كان
للمخاطب المذكر دون الغائبة فهذه الافعال ابدا مسندة الى ما
استكن فيهن من انا ونحن وانت او غير لازم وهو ما يسند اليه
الفعل تارة والى غيره اخرى كالمنوي في فعل الواحد الغائب
نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر والبارز
من الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات
نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه
والى البارز اذا جرت على غير ما هي له نحو هند زيد ضاربته

هي فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند وابرزت
ضميرها وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد
ضربته لانحطاط رتبة الصفات عن رتبة الافعال واما الضمير المنصوب
والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من خواص المرفوع
لانه لما اتصل بالفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور
فانهما لا يتصلان بل يجئ فانهما فضلة ويتم الكلام بدونهما
واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به
وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت
ولا يجوز ان يكون مجرورا البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف
المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد منهما ان
يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا
وان يصدر به الكلام نحو زيد فعل وزيدا اكرمت بخلاف المجرور
قوله وعدد الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة
واربعون لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والواقف
عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف

حالة الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله • انا سيف
العشيرة فاعرفوني • واما نحن فهو جمع انا على غير لفظ الواحد
كما قالوا المرأة والنساء والخليفة والخلائف وكذا قيل للتثنية نحن
وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم آخر
وانما يقترن اليه غائب او مخاطب الا ترى انك اذا فعلت
في قولك نحن فعلنا فعلت انا وزيد فعلنا او انت وانا
فعلنا ولا يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استونف
للتثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوقه وبني على الضم لانه يشبه
لمن معنيين فقوي وحمل قط وقبل واما انت فهو ضمير الخطاب
والاسم بالاتفاق منهم ان والتاء للمخاطب ولا محل لها من الاعراب
بخلافها في ضربت وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انت
ولم يقولوا انتُ بالضم لانهم وضعوا انا لاول مراتب الحاضر
وهو المتكلم وحركوا النون اظهارا لمخرجها اذ لو سكنت لكانت
في الخيشوم غنة فاذا حركت آثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا
التاء للمخاطب فقالوا انت ولو فعلوا مثل هذا في ضربت

لزمهم

لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو بين الفساد وانما اختص الفتحة
بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما لجانب المذكر على جانب المؤنث
والفتح خير من الكسرة لخفته ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم
وفي الغائب هو وهي وكان القياس انتا وانتو لان علم التثنية
هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم
لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انتا ولانهم لو قالوا انتا
انتوا لزمهم ان يقولوا هما هوا وكان يفضي الى اجتماع المثلين
في اخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل كانوا ابدلوا من الواو في هوا
ميما لان الميم من مخرج الواو وهي اجدر على الحركة التزموا الميم
في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم وفي الاصل انتموا بدليل رجعة
في ضرورة الشعر والاختيار ووجوبه في مثل انلزمكموها ونصرتموه
وانما حذفوا الواو تخفيفا حين امن الالتباس ولم يحذف
الف التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع
انقل من التثنية فالتخفيف به اولى وانما ضم ما قبل الميم في هما
وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها

من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة
ما قبل حرف التثنية من جنسها في المظهر مضطرين فيه نحو زيدان
فجعلوا هنا حركة ما قبل الميم الشفوية من جنسها واشتركوا بين المذكر
والمؤنث في التثنية ولم يشتركوا في الجمع جريا على منوال المظهر
وقالوا في جمع المؤنث هن وانتن ولم يجعلوا اعرابها بالالف
والتاء ايقاعا للمخالفة بين النوع والاصل اعني المظهر والمضمر
وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربن ويضربن وضربنا ونصرنا
وشددت النون لان الاصل هنّ وانتمن فقلبت الميم نونا
وادغمت واما المنفصل المنصوب فهو اياي عند جمهور اصحابنا
وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجوع
اليه ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب وهي نظير التاء في انت
وعند الخليل انها مجرور المحل باضافة ايا اليها لانه اسم مبهم فلحقت
امره بالاضافة واستدل بما حكاه من العرب اذا بلغ الرجل
الستين فاياه وايا الشواب حيث اضاف ايا الى الاسم
المظهر واما الضمائر المتصلة فما كان للمرفوع منها فهو التاء

في ضربت

في ضربت وهي مضموما للمتكلم ومفتوحا للمخاطب المذكر
ومكسورا للمخاطب المؤنث وقد استوثر المتكلم باقوى الحركات
وانما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث
لما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل
انا نحن في جميع ما ذكرنا في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما
وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب الواحد لا يكون الا مستكنا
نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت اي هي ولم تبرز لان
الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا
وضربتا وضربن ولم يبرزوا الميم فرقا بين المستكن والبارز
اذ قولك ضربا تثنية للمستكن في زيد ضرب وضربتما
للبارز في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمؤنث اذ امكنهم
الفرق هنا بالحاق التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هنالك لانه قد خلت
هنالك التاء للمخاطب فزيادة تاء مرة ثانية تقتضي الى اجتماع
التائين وهو مستبشع جدا وقالوا في الجمع ضربن بنون واحد
بخلاف ضربتن لان احد النونين هنالك بدل من الميم في الواحد

ولا ميم بينا فتبدل الفها فهذا حكم الضماير اللاحقة بالماضي
واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغائب مستكن
في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا
ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل
وانا افعل ونحن نفعل وتميز هذه الاحوال بالزوايد التي
اعتقبت في صدره وتقول في الغائبين والغائبتين يضربان
ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان معربا
عوضوا عن حركة الاعرابية النون وتقول في الغائبتين تضربان
ولم يلحقوا آخره التاء لان التاء في اوله يغني عن ذلك
وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية
المخاطب وجمعه تضربان وتضربون ولا يزيد والميم لما ذكرنا
في الفرق بين البارز والمستكن وتقول في المؤنث المخاطبة
تضربين فتلحق الياء في آخره علما للضمير المؤنث لان التاء
في اوله علامة للمخاطب تمنع من زيادة تاء اخرى للخطاب فجاؤا
بالياء لانها علم للمؤنث ايضا في هذي وتقول في تثنية غائب
اُمّةُ الله

تضربان

تضربان ولم يفرق بينها وبين المذكر كما لم يفرق في الماضي
ضربتا وتقول في الجمع تضربن كما قالوا ضربن في الغائبة
سواء وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان حرف المضارعة في اوله
يغني عن ابرازه ويؤمن الالتباس وحكم الامر حكم المخاطب
المضارع الا في انفصال نون الاعراب لانه مبني او مجزوم و
بنزع النون في الجزم تسقط واما المتصل المنصوب فهي
الكاف في اكرمك والياء اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ
المجرور كلفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا ان ياء
(ويستوي في النصب والجر في مواضع)
المتكلم في المنصوب بنون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان
ضمير المنصوب يعمد بنون قبلها نحو ضربني ويضربني صيانة
للفعل من آخره الجزا على الكسر فلا يكون في نايه كسر كما لم يكن
في اعرابه جر ثم حمل على الفعل ان واخواتها في ذلك فقيل انني
وكذا اخواتها واجازوا حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال
عما عدا الليت نحو اني وكاني ولعلي ولا يقال ليتي الا في الضرورة
واما اذا كان ضمير مجرور فلا يعمد نحو غلامي وبي ولي لان الاسم

والحذف لم يجب صونًا لها عن الكسرة الا في مِنْ وعَنْ وقَدْ
وقَطْ لانها لمّا كانت مبنية على السكون عُمِدَ الياءُ معها
ابقاءً على سكونها وتفاديًا من ان يزيلها الكسرة **قوله**
ونا للمتكلم اذا كان معه غيره يكون ما قبلها ساكنًا في المرفوع
وفي المنصوب باقيًا على حاله وانما اسكن آخر الفعل مع ضمير
الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من توالي اربع حركات
فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربْنا وعلى هذا نحو غزونا ورمينا
فلم تُقلب الواو والياء الفًا لسكونهما ولم يُفعل هذا السكون
مع ضمير المفعول نحو ضربَنا واكرمَنا ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب
ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل
لفظًا **خاتمة الكتاب** وكما يُضمر العامل يُضمر المعمول
اعلم انّ اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرًا لما
تبيّن انّ الجار تنزل من المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار
رُبَّ بعد الواو نحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق •
مشتبه الاعلام لمّاع الخفق • اي رُبَّ مهمه مسودّ الجوانب

خالي

خالي الطريق والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها
منزلة رُبّ والبصريون على ان ربّ مضمرة اُضمرت بعدها
لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حُبلى قد طرقت
ومرضع • فالهيتها عن ذي تمائم محول • اي ربّ امرأة مثلك
وسياق الكلام يدل عليه ومرضع بمعنى ذات رضاع ولهذا
لم يؤنث ومعنى الهيتها اشغلتها وقوله عن ذي تمائم • اي
عن صبي ذي تمائم • وهي جمع تميمة وهي المعوذة ومحول الذي
اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلدٍ ذي صُعُدٍ واصباب
اي بل ربّ بلدٍ وهي هنا بمعنى المفازة والاصباب جمع
صَبَب وهو ضد الصعود **قوله** ومن ذلك كان
في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرًا فخير ذكر سيبويه
في اعراب هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان
يقال ان خيرًا فخيرٌ بنصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان
عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها
وحذف المبتدأ من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها

في الاغلب جملة اسمية والثاني ان ترفعهما على ان الاول
اسم كان المضمر والخبر محذوف والثاني خبر مبتداء محذوف والتقدير
ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه دون الاول لقلة
حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا
فالاول على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول
والتقدير ان كان عمله خيرا فيجزى خيرا والرابع ان ترفع الاول
على ما ذكرنا في الوجه الثاني وتنصب الثاني على ما ذكرنا في
الوجه الثالث قوله ويجب السماعية لا تضمر الا مع شيء
آخر العامل السماعية اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل
عليه مثل ما ترى في اضمار ان من الفاء التي تدل عليه وفي اضمار
الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار
كان من حروف الشرط ولذا حكم على قولهم الا لا فعلت بالشذوذ
اذ لا شيء في اللفظ تدل عليه قوله والقياسية لا تضمر
الا بدليل الحال عليه اعلم ان الفعل تضمر ويترك معموله بحاله
وذلك حيث يكون عليه دليل من الحال او المقال فالاول نحو قولك

وقد رأيت

وقد رأيت من يتهيأ للسفر مكة اي تريد مكة فاضمرته اذ
الحال تدل على ذلك وهكذا اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت
الهلال باضمار ابصروا وقوله للمتهي والمستهلين معناه لاجل
المتهي او في حقه لا ان يكون المتهي المخاطب ولهذا كان المضمر
يريد وابصروا على الغيبة دون تريد وابصرتم واما الثاني
فنحو قوله تع قال بل ملة ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار
تتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق في الكلام عليه وهو قوله كونوا
هودا او نصارى لانك لما اضربت عن قولهم كونوا هودا
ونصب الاسم بعد دل ذلك انك تريد تتبع ومنه قولك
لمن يقول من فعل هذا فتقول زيد باضمار فعل اي فعل زيد ورفعه
بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان جواب
من فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال فكما
ان جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا زيد
بالرفع قوله وقريب من هذه الاضمار على شريطة
التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل عليه

اي القسم الثاني

من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار الفعل في قوله
تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا متقدم عليه وهو قوله تعالى
كونوا هودا او نصارى عامله على شريطة التفسير متأخر
عنه فهذا معنى قوله الا ان يعقبه في الاول ما سبق الكلام
ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر
وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد
خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج
زيد خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه وليس
ارتفاعه بالابتداء لان هل تقتضي الفعل فلا يليها الاسم
الا نادرا وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا
والا ونحو ذلك مما فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب
فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار
فعل يفسره الظاهر والمعنى ضربت عبد الله ضربته
لان انتصابه بالفعل المؤخر لكونه مشغولا عنه بضميره
غير ممكن فيلزم اضمار الفعل مثله ثم ان المضمر اما ان

يكون

يكون عين المظهر نحو ما ذكرنا او فعلا في معناه
نحو زيدا مررت به اي جزته فلا يصح اضمار مررت
لانه لا ينصب المفعول لانه لازم معناه نحو زيدا
ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه
لان اهانة المولى من لوازم ضرب الغلام
وهذا باب للاطناب فيه مجال لكنه
يفضي الى الملال فاقتصرنا على هذا
القدر فليس الذي في النفاق
تم الكتاب

قد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب المبارك
في ٣ شهر جمادى الاول سنة خمس وخمسين
والف في يوم الخميس في وقت
بين العصر والمغرب
ع

[illegible]

قال جار الله علامة لو كانت الجنة ... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد غدٍ يا لهف نفسي من غدٍ اذا راح اصحابي ولست برائح **الاعراب** بعد في
منصوب على الظرفية والعامل فيه قوله يا لهف او حرف النداء وهو يا قوله لهف منصوب
منصوب لعدم وقوعه موضع كاف الخطاب في الافراد لكونه مضافا الى قوله نفسي قوله
اذا في قوله اذا راح اصحابي مجرور المحل على انه بدل من قوله غدٍ في بعد غدٍ قوله راح فعل
فاعل اصحابي والفعل مع الفاعل مجرور المحل لكونه مضافا اليه اذا والواو في قوله ولست فعل
من الافعال الناقصة يقتضي الشيئين اعني المبتداء والخبر فاسمها الضمير المتصل بها وهو التاء وخبرها
قوله برائح عند البصريين خلافا للكوفيين الباء في برائح لتاكيد النفي **قوله** ويستخرج اليربوع
من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتنفّع اي ويستخرج الصياد اليربوع بالشيحة من نافقائه
ومن جحره الذي يتقصع فيه اي يدخل **اعراب** البيت يستخرج فعل فاعل مستتر فيه عائد
الى الصياد ومفعوله اليربوع قوله من نافقائه متعلق بيستخرج قوله ومن جحره معطوف
على قوله نافقائه قوله بالشيحة متعلق به ايضا قوله اليتقصع صفة لجحره **قوله** اقلي
اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت لقد اصابن **الاعراب** اقلي امر من الاقلال
عن الفعل اللوم مفعوله عاذل مرخم بأعاذلة وهو منادى مضموم ومرخم حذف حرف النداء
والعتابن عطف على المفعول اعني على اللوم وقوله فقولي جملة معطوفة على اقلي لقد اصابن
جملة فعلية مستتر فاعله وهي مفعول القول **الاستشهاد** على ان النون الساكنة في قوله
العتابن واصابن هو التنوين الترنم جيء بها للترنم والتغني   العتابا واصابا
بالف الاطلاق **قوله** البيت وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام
لماع الخفقن القاتم المظلم من كثرة الغبار الخاوي الخالي المخترقن بفتح الراء
وكسر القاف وسكون النون الطريق يعني رب بلدة تظلم اطرافها من الغبار حال
طريقه **الاعراب** قوله وقاتم الاعماق جار ومجرور كلام اضافي بالاضافة اللفظية

ولهذا دخلت عليه واو رب حاوي المخترق اي هذا كلام اضافي اضافة لفظية
وهو مجرور بصفة المجرور وذلك في موصوف محذوف اي ورب مهمه قاتم الاعماق
الاستشهاد على ان التنوين الساكنة في قوله المخترقن هو التنوين الغالي والغرض
من الحاقها الدلالة على الوقف فان التنوين يسكن آخره ومعناه وصلا فاذا الحق
هذه التنوين دلت على انك واقف لا واصل ولهذا لا يلحق القافية المقيدة اي
الساكنة لئلا يظهر افادتها دون القافية المطلقة وتسميتها بالغالي لمجاوزتها الوزن
والغلو المجاوزة • ولولا جنان الليل ما آب عامر • الى جعفر سرباله لم يخرق قطو لا
ههنا لامتناع جنان في قوله جنان الليل بفتح الجيم الظلمة وهو مرفوع بانه مبتدأ وخبره
محذوف تقديره لولا جنان الليل حاصل وموجود قوله ما آب عامر جواب لولا
وهو فعل فاعله عامر قوله الى جعفر متعلق باب قوله سرباله لم يخرق جملة اسمية
منصوبة المحل على انها حال من الفاعل • وقد بدا هنك من المئزر • اي وفيه للحال قوله
بدا فعل بمعنى ظهر فاعله قوله هنك بسكون النون مع ان القياس ان يكون مرفوعا لا
ان ذلك جاز للضرورة قوله من المئزر اما متعلق ببدا او حال من الفاعل تيذن
فان في حمها وجارها قوله تيذن امر مخاطب بحذف اللام للضرورة مع ان اظهار
جائز في قوله يحيى فبذلك فلتفرحوا بكسر التاء على لغة من يكسر حرف المضارعة اذا كان
الماضي مكسور العين قبل ان اصله ايذن فابدلت الهمزة ياء فصار تيذن الا ان
ذلك غير مشهور الفاء في قوله فان في حمها للتسبيب فان حرف من حروف المشبهة بالفعل
يقتضي الشيئين معا عند البصريين خلافا للكوفيين فانها يقتضي عندهم الاسم فقط والياء ضمير
المتكلم في اني اسم ان خبرها قوله حمها وجارها معطوف على حمها • وتصبح الظماء ن
في البحر فمه • الاعراب يصبح فعل من الافعال الناقصة بمعنى صار اسمها الضمير المستكن فيها
العائد الى الحوت على الاصح وخبرها ظمان الواو في قوله وفي البحر فمه للحال وهو اي قوله
في البحر فمه جملة ظرفية منصوبة المحل على انها حال من اسمها وروي برفع ظمان

في يكون

في يكون تامة مفيدة معنى الدخول في هذا الوقت اي في الصباح وقيل يصح يدخل في الصباح
وظمان وعطشان ان انتصابه على • وفي فيه ماء • وهل ينطق من في فيه ماء الاعراب
في قوله في فيه ماء اما مبتداء عند البعض خبره الظرف المقدم عليه او فاعل الظرف عند البصريين
فقوله ينطق فعل فاعله من للموصول صلته قوله في فيه ماء • ان اباها وابا اباها • قد بلغا في المجد غايتاها
الاعراب اسم ان الضمير المتصل وهو الهاء وقوله وابا اباها معطوف على اسمها قوله
قد بلغا فاعله متصل به وهو الالف مفعوله غايتاها والجملة مرفوعة المحل على انها خبرها
اعلم ان في هذا البيت مخالفة للقياس من وجوه اولها انه يجيء بالالف في حالة
الجر وثانيها غاية واحدة والقياس ان يجيء بالمفرد لان له غايتان حتى يجوز ان يأتي
بالمثنى وثالثها انه جعل اعرابه بالالف على تسليم تقدير مجيئه بالمثنى ورابعها ان
الضمير في قوله غايتاها مؤنث عائد الى المذكر الذي هو المجد فالمطابقة بينهما واجبة
الجواب عن الاول ما ذكر الشارح وعن الثاني انه لما كان ههنا له محلان اعني اباها
وجدها جعل للمجد غايتان باعتبار ذلك المحلين وعن الثالث ان هذه اللغة بني حارث
فان اعراب المثنى عندهم بالالف في الاحوال الثلاثة كقوله تعالى ان هذان لساحران على
احد الوجوه وعن الرابع ان قوله اتى بضمير التانيث على تأويل المجد بالمرتبة والعظمة
قوله صبحنا الخزرجية مرهقات • ابار ذوي اروتها ذووها • معنى البيت
سقينا هذه القبيلة هكذا الشراب بالصبوح ليقام هففة اهلك ذوو تلك السيوف
ذوي اصالة من تلك القبيلة اعرابه بالخزرجية نصب بمفعول صبحنا مرهفات مفعوله
الثاني اي سيوفا مرهفات ذوي اروتها كلام اضافي مفعول ابار وقوله

اضور غايب بيطيها وتسليها

ذووها رفع بفاعله والجملة في محل النصب بصفة مرهفات **الاستشهاد** على مجئ اضافة ذوو الى مضمر في قوله ذووها وذلك شاذ **قوله** يا بي الهلا مذ حنه النوفل الزفر • يابي فعل وفاعل النوفل مفعول الطلاهة • ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الزعر • معنى البيت والله لانت اشجع يوم الحرب في جنب الناس فيه الخوف **الاعراب** الواو في القسم والمقسم به محذوف تقديره والله لانت اشجع قوله لانت مبتداء خبره اشجع وهو افعل التفضيل فاعله مستكن وهو انت قوله من اسامة متعلق به واذا دعيت ~~منصوب المحل وهو انت قوله من اسامة متعلق به~~ على انه ظرف والعامل فيه اشجع فالجملة وقعت جواب القسم لا محل لها من الاعراب لعدم وقوعه موقع المفرد **قوله** اذا قالت حذام فصدقوها • فان القول ما قلت حذام • فاذا في البيت اسم متضمن بمعنى الشرط عند الاكثر وهو منصوب على الظرفية محلا العامل فيه جوابه اعني فصدقوها قالت فعل حذام فاعل **قوله** اطوف ما اطوف ثم آوي • الى بيت قعيدته لكاع • **الاعراب** اطوف فعل فاعله مستكن فيه وهو انا وما في قوله ما اطوف مصدرية وموضوع ما بعدها منصوب المحل على انه مفعول مطلق قوله ثم آوي معطوف على اطوف قوله الى بيت متعلق بآوي قوله قعيدته مبتداء خبره لكاع والجملة مجرورة المحل وقعت صفة لبيت **قوله** لا يركنن احد الى الاحجام • يوم الوغى متخوفا لحمام • معنى البيت لا يميلن احد لاجل الخوف الى التأخير عن القتال يوم الحرب حال كونه متخوفا منه وهذا تشجيع للناس على الحرب والنهي عن الخوف **اعراب** البيت النون في قوله لا يركنن نون التاكيد المخففة فيدخل بهما على المنفي وان لم يوجد فيه طلب الفعل لمشابهته النهي في الصورة احد مرفوع لكونه فاعلا لقوله لا يركنن الى الاحجام متعلق به متخوفا حال عن الفاعل يوم الوغى منصوب على انه ظرف العامل فيه لا يركنن لحمام متعلق بلا يركنن **قوله** لعزة موحشا طلل قديم • عفاه كل اسحم مستديم • عزة اسم امرأة موحشا

خراجش

من اوحش اذا وقع في الوحش طلل اثر دار دارسة كل اسحم كل اسود من السحاب مستديم ذو الريحة وهي مطر الليل اذا اتصل بالنهار معناه لهذه المرأة اثر دار دارسة ومحاه كل سحاب اسود ذو الريحة في حال كونه يوحش العاشق اذا نظروا اليه وحرقوا به **اعراب** البيت لعزة خبر مبتداء نكرة كقولهم في الدار رجل موحش نصب على الحال عن طلل والعامل فيها معنوي قديم صفة مبتداء عفاه فعل مع مفعوله كل اسحم فاعل مستديم صفة والجملة في محل رفع صفة لقوله طلل **قوله** لقد علمت اولى المغيرة اننى • كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا • مسمعا اسم رجل المعنى بقوله لقد علمت اولى جيش مغيرة الى الجماعة التى حملت ونجوة عن ضربي مسمعا **الاعراب** اولى فاعل علمت على حذف مضاف مضاف كررت جملة خبر انني والضمير اسمها والجملة في محل مفعول علمت فلم انكل جملة فعلية معطوفة على كررت مسمعا منصوب بمفعول المصدر **قوله** الا رب يوم لك منهن صالح • ولا سيما يوم بدارة جلجل • بدارة جلجل اسم موضع معنى البيت بقول رب يوم طيب صالح في مباشرة هذه النسوة لكن لا مثل يوم معين معهن في هذا الموضع فانه كان اطيب **معنى** البيت الا للتنبيه رب حرف جر يوم مجرور به لك جار مجرور صفة اخرى ولا سيما لا لنفى الجنس سيما بمعنى مثل يوم يجوز فيه الحركات الثلث اما الرفع فلانه خبر مبتداء محذوف وما على هذا اما نكرة على التقدير لا مثل الذي هو يوم بهذا الموضع واما الجر فلوجهين الاول ان يكون مجرورا باضافة سيما اليه وما زائدة كقولهم في غير ما جرم تقديره يوم بمعنى لا مثل يوم بهذا الموضع والثاني ان يكون بدلا عن المضاف اليه على تقدير ان ما نكرة اي لا مثل يوم بدارة جلجل ولا سيما في هذه الوجوه اسم لا خبرها محذوف واما النصب مع رعاية قليل الا انهم قد تكلفوا النصب وجوها وقيل انه منصوب على التمييز لان ما قبل النون من حيث انه اسم وان كان جنسا كما في كم رجلا وقيل انه منصوب على الظرفية في يكون لا **قوله** يفتحكن عن كالبرد المنهم **الاعراب** النون فاعل يفتحكن

عن كالبرد اي عن مثل البرد وهو صفة موصوف محذوف اي عن مثل اسنان مثل
البرد مجرور باضافة الية المنهزم مجرور صفة الاستشهاد على استعمال الكاف اسما
في قوله كالبرد. حاشا ابي ثوبان ان به ضنًّا عن الملحاة والشتم. قوله
حاشا ابي ثوبان جملة ظرفية مرفوعة بانها خبر مبتدا وهو ان مع معموليها لكونها
معه في تاويل المفرد اسم ان قوله ضنا خبرها قوله عن الملحاة اما حال من فاعل
الظرف او متعلق بالظرف قوله بما اخوك في الحرب من لا اخا له. اذا خاف يومًا
نكبة فدعاهما. لترى درنا وهي اسم امراة من العرب ابنتها واخوها يقول يا ناصران
لا ناصر له في الحرب اذا خاف احد يوم الحرب من نكبة السيف فدعا اياها البطل
نصرتها اليه الاعراب البيت مبتداء اخوك خبره من موصولة لا اخا له من باب لا انا له هي
صلة الموصول موصولتها خبر باضافة اخوا اليها اذا للشرط مفعول خاف وفاعله مستتر
يعود الى الموصول قوله فدعا جملة فعلية جزائية استشهد بالبيت على جواز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه فصل في الحرب بين المضاف الذي هو اخو وبين المضاف
اليه الذي هو من قوله والا فاعلموا انا وانتم. بغاة ما بقينا في شقاق.
البغاة جمع باغ من بغى الطلب الشقاق فبيت هذا الشعر ان بعضها قد جودوا
في قوم من آل بدل فغضب بنو اسد لاجل ما صنع بالبرد قال بشير منه بن القصيع
او تقديره الا فاعلموا ان كل واحد منا ومن بعد هذه العشيرة يطلب صاحبه وخصم
وينبغي اثر مصادر الاعراب قوله انا الضمير اسم ان وخبرها مقدر انا بغاة
قوله انتم معطوف وان كانت مفتوحة الهمزة فهي مكسورة في الحقيقة لانها عملت
فيه بتاويل الجملة لوقوعها بعد فعلي وانما فتحت لفظا اشعارا بانها في موضع المفعول
وما في قوله ما بقينا للدوام قوله في شقاق في بقينا الاستشهاد على ان العطف

على محل

على محل اسم ان المكسورة بعد مضي الخبر تقديره في قوله انا وانتم بغاة قوله لو كنت من مازن
لم تستبح ابلي. اذن لقام بنصري معشر خشن النفر القوي. والمعشر اي قوم وخشن
بكون الشين جمع اخشن بمعنى الخشن ويجوز تحريكها في الشعر اعرابه اللام في لقام جواب
لو او جواب الشرط المقدر تقديره ان كنت كذلك لقام لكن الوجه الاول اولى فيها لعدم
استلزام الحذف في الكلام والجار والمجرور اعني بنصري متعلق بقام واضافة النصر
الى ياء اضافة المصدر الى المفعول وقوله معشر فاعل قام لحذف الموصوف قوله داويت
عين ابي الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو التعوان الاعراب داويت فعل مع فاعله
مفعوله عين ابي الدهيق بمطله متعلق به وهو مصدر مضاف الى مفعوله حتى المصيف
متعلق بقوله داويت التعوان فاعل يغلوا والفعل مع فاعله في محل الجر على انه معطوف
على مجرور حتى اعني المصيف قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة. يقول لا غائب مالي ولا حرم
يوم محط خليل اي فقير من الخلة وهما العلة يقول وان اتاه خليل بسؤال يعطي ولا يردوا
لاعراب اتاه فعل ومفعول خليل فاعل والجملة شرطية يوم ظرف يقول جزاء الشرط لا بمعنى ليس
غائب اسمها مالي خبرها ويجوز ان يكون هناك ملغات اذا كان له غائب خبرها
مقدما على اسمها والجملة مقولة القول ولا حرم معطوف على غائب الاستشهاد على ان قوله
يقول فعل مضارع وقع جزاء الشرط وهو مرفوع غير مجزوم قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب. معناه اي عسى ان يكون وراء الحزن فرج الاعراب والكرب
اسم امسيت في صفة كرب يكون مضارع بغير ان وقع خبرها وراءه ظرف خبر كان
المقدم فرج اسمها قريب صفة الاستشهاد على انه يستعمل كاد في ان خبره مضارع

[illegible]

بغيران فائبٌ لانهم ذكرت ارجع الاعراب ايْ جملة فعلية والجار مع المجرور اعني الي قوم
متعلق بخبر كاد والياء اسمها الاستشهاد على ان الاصل في خبر كاد ان يكون اسما كما جاء
في قوله وما كدت آيبا قوله وقد كاد من طول البلي يتعفى الاعراب اسم كاد ضمير الربع
ان يعفي خبر كاد والفه للاطلاق الاستشهاد على استعمال كاد مثل استعمال عسى
في ان الخبر فعل مضارع مع ان فكان بمعنى قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا •
بنوهن ابناء الرجال الاباعد • الاعراب بنونا خبر مقدم على المبتداء وهو بنو ابنائنا
الواو في وبناتنا للعطف وهو مبتداء اول بنوهن مبتداء ثان قوله ابناء الرجال
خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول الاباعد مجرور بانه صفة للرجال
قوله فما كعب بن امامة وابن سعدى • باكرم منك يا عمر الجواد • يعني هذان الرجلان
كانا جوادين ولكن ليسا باجود منك يا عمر الجواد بل انت اجود منهما الاعراب ما
بمعنى ليس ههنا اسمه كعب بن صفة وامامة مفتوح مع انه مضاف اليه لكونه غير
منصرف للتانيث والعلم وابن سعدى معطوف على كعب باكرم خبرها الباء
فيه زائدة للتاكيد منك متعلق باكرم عمر منادى مبني على الضم الجواد صفة
قوله بل جوز تيهاء كظهر الحجفة الاعراب بل ههنا بمعنى رب جوز مجرورها عند البعض متعلق
بعامل محذوف الى سوت رب وسط مفازة مثل ظهر الحجفة تيهاء صفة مفتوح مع انه
مضاف اليه لكونه غير منصرف للتانيث ولزوم الحمراء الكاف في كظهر الحجفة لا يخلوا
اما ان يكون اسما او حرف جر على كلا التقديرين يكون صفة لمجرور بل قوله ان المنايا
يطلعن على الاناس الامنينا الاعراب اسم ان المنايا يطلعن فعل فاعله متصل به
وهو النون على الاناس متعلق به الامنينا صفة الاناس والفعل مع معموله مرفوع

المحل

ولا دقيقة لاغطيلة ربرب

المحل بانه خبر ان قوله معاذ الاله ان تكون كظبية • معاذ الاله منصوب بانه مفعول
مطلق عامله محذوف قوله ان تكون كظبية مفعول فاعله محذوف او محذوف مطلق
بحذف حرف الجر والتقدير عذت بالاله معاذا او اعوذ بالاله من ان يكون
المحبوب وانت مثل ظبية قوله وما ادري وسوف اخال ادري • اقوم آل حصن ام نساء •
اي ليس علم نحو ليس هذا السؤال ولكن ارجو ان يحصل اي الظن بعد التامل والتفكر في احوالهم
وافعالهم نحو انه كان آن ع بالغ في ذمهم حيث تجاهل عن انه ذكور او اناث
الاعراب ما ادري فعل فاعله مضمر فيه وهو انا الواو في وسوف اخال للعطف اخال
بكسر الهمزة على لغة تعلم فعل من الافعال القلوب متعلق بالاستفهام قوله ادري جاز ان يكون
بدلا من اخال اقوم خبر مقدم على المبتداء وهو ال حصن قوله ام نساء عطف على اقوم قوله قد
حرت البكرة يوما اجمعا • معنى البيت ضرب يوم مفعول فيه اجمعا تاكيد والفه للاطلاق
الاستشهاد على تاكيد النكرة المحدود في قوله يوما اجمعا اذ اليوم محدود قوله انا ابن
التارك البكري بشر • عليه الطير ترقبه وقوعا • المعنى تقول انا ابن الذي ترك بشرا
بحيث تنتظر الطيور ان اذا مات يعني جرحه جرحة قريب الى الموت الاعراب
انا المبتداء ابن التارك خبره قوله التارك البكري كلام اضافي اضافة لفظية قوله
بشر عطف بيان البكري الطير مبتداء ترقبه جملة خبر المبتداء مع خبره جملة اسمية وقعت حالا
عن البكري والعامل فيها اسم الفاعل وقوعا وقوعا عليه الاستشهاد على ان قوله بشر عطف
بيان للبكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه والا لكان العامل في التقدير قولنا التارك
بشر وذلك لا يجوز فان قلت لم لا يجوز ان يكون التارك في البيت جمعا مضافا في
النكرة والنون محذوفة للاضافة وكذا الياء لاجتماع الساكنين فيكون كقوله والمقيم الصلوة
وح لا يثبت المدعي قلت لا يجوز ان يكون كذلك لان قائل بشر كان واحدا لا جماعة
كما اشتهر بذلك بين العرب فلم يلتبس على احد من الناس فان قلت بشر في البيت

يجوز ان يكون بدلا منه بناء على جوز قولنا الواهب المائة الهجان وعبدها او بناء على
مذهب الفراء قيل لا يجوز ذلك بناء على احدهما اما على قولنا الواهب المائة الهجان
وعبدها فلان بين العطف وبين البدل فرقا وذلك لانه وجب تقديره على محل المبدل
منه في البدل بخلاف العطف فلا نقيس عليه على ان جواز قولنا الواهب المائة الهجان
وعبدها على ضعف **فالاولى** ان يحمل عليه بخلافه على الاقواد ون الاضعف بقدر
الطاقة واما مذهب الفراء فهو باطل لانه زيف عند النحاة المحققين رضوان الله عليهم اجمعين

قوله اَمَا سَيفُ العَشِيرَة فَاعرِفوُني **الاعواب** انا مبتداء خبر سيف والعشرة الشيخ

اذا بلغ الرجل الستين فاتاه وابا الثواب

فاتاه وابا الثواب المعنى اذا بلغ ستين فيدخل سن الشيوخية فهو بدله له ان يجيث
عن وطنه الجواز الثواب **المعنى** بلغ فعل فاعل الرجل مفعوله الستين فاتاه منصوب

الاعراب

بعامل محذوف اي ظلبلو به من النساء الثواب وهي جمع ثابة وهي المراة **قوله**
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول فمثلك متعلق بطرقت

مستور

حمل له يوتين و قطع

وحبلى صفة ومرضع معطوف على حبلى قد طرقت فعل مع فاعل
عن ذي تمائم متعلق به محول صفة ذي تمائم

قوله بل بلد ذي صُعُدٍ واصباب بل بلد
متعلق بعامل محذوف اي مررت رب
مفازة ذي صعد صفة بلد
واصباب معطوف
على صعد بحثت
تم الكتاب
م
ع